

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

إفرازات مشروع "حل الدولتين" وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية

إعداد

علاء الدين عبد الرزاق السلعوس

إشراف

د. رائد نعييرات

د. حسن أيوب

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2018م

إفرازات مشروع "حل الدولتين" وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية

إعداد

علاء الدين عبد الرزاق السلعوس

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 02018/07/19م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. د. رائد نعيمات / مشرفاً ورئيساً

2. د. حسن ايوب / مشرفاً ثانياً

3. د. نظام صلاحات / ممتحناً خارجياً

4. د. عثمان عثمان / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وادي الأمانة

إلى وطني الغالي فلسطين " الحبيبة "

إلى من علمني الحب إلى هذه الرجولة والتضحية إلى من أحمل اسمه بكل فخر

" أبي الغالي "

إلى القلب الذي يتدفق بالعطاء وينبض بالدعاء إلى القلب الناصع بالبياض

" أمي الحبيبة "

إلى الروح التي سكنت روحي، الأب الغالي والمعلم الملهم والقائد الشجاع

غسان الشكعة " أبو الوليد "

إلى سند ظهري وعزوتي ورياحيتي حياتي

" أخوتي وأختي "

إلى من أنسنني في دراستي وشاركني همومي تذكارا وتقديرا

" أصدقائي وزملائي "

إلى كل شخص وقف بجانبني وساندني وقدم لي المساعدة

علاء الدين

الشكر والتقدير

أولا شكري يكون لله عز وجل الذي انعم علينا بنعمة العلم ويسر أمرنا طيلة مشوارنا الدراسي، فالحمد لله والشكر على كل نعمه تفضل بها علينا.

الشكر إلى رئيس وموظفي الجامعة ودكاترة القسم، والشكر إلى الدكاترة المشرفين على هذه الرسالة "د. حسك أيوب رئيس القسم، د. رائد نعيبات " على الجهد الذي بذلوه معي لإتمام هذا الدراسة وعلى الإرشادات والنصائح التي كنا يوجهانها لي في كل خطوة.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة.

والشكر لكل من ساعدني لإتمام هذا العمل سواء من قريب أو بعيد

الباحث

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

إفرازات مشروع "حل الدولتين" وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه، حيث أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ط
	الفصل الأول: خطة الدراسة	1
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	5
3.1	أسئلة الدراسة	6
4.1	أهداف الدراسة	7
5.1	أهمية الدراسة	7
6.1	فرضية الدراسة	8
7.1	منهجية الدراسة	8
8.1	الدراسات السابقة	9
9.1	موقع الدراسة من الدراسات السابقة	13
	الفصل الثاني: الإطار النظري	15
1.2	نبذه تاريخية	16
2.2	منظمة التحرير والصراع الفلسطيني الإسرائيلي	18
3.2	دور بريطانيا في ادارة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ودعم قيام دولة اسرائيل	19
4.2	حل الدولتين (المفهوم والدلالات)	19
5.2	القبول الفلسطيني لخيار "حل الدولتين"	21
6.2	إفرازات حل الدولتين وما نتج عنها من معيقات إستراتيجية	22
	الفصل الثالث: المواقف الدولية من موضوع حل الدولتين	27
1.3	الموقف الأمريكي	28
1.1.3	الفترة من العام 1948-1982	28

الرقم	الموضوع	الصفحة
2.1.3	الفترة الممتدة من العام 1982-1991	32
3.1.3	الفترة الممتدة من العام 1991-2016	35
1.3.1.3	اتفاق أوسلو في العام 1993	37
2.3.1.3	خطة خارطة الطريق	38
2.3	الموقف السوفييتي والروسي	41
1.2.3	الموقف السوفييتي	41
2.2.3	الموقف الروسي	44
3.3	الموقف الأوروبي	45
	الفصل الرابع: مشروع التقسيم في الفكر السياسي الفلسطيني والعربي	55
1.4	التقسيم في الفكر السياسي الفلسطيني	56
1.1.4	قرار التقسيم في العام 1948 والموقف الفلسطيني	56
2.1.4	تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1964	57
3.1.4	دورة المجلس الوطني الفلسطيني في العام 1964	58
4.1.4	برنامج النقاط العشرة (البرنامج المرحلي) 1974	59
5.1.4	وثيقة اعلان الاستقلال الفلسطيني 1988	61
6.1.4	مؤتمر مدريد للسلام	61
7.1.4	اتفاق اوسلو	62
8.1.4	الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1996	62
9.1.4	وثيقة جنيف 2003	63
10.1.4	الموقف الفلسطيني في الأمم المتحدة	64
2.4	مشروع التقسيم في الفكر السياسي العربي	65
1.2.4	اتفاقيات كامب ديفيد الاولى	65
2.2.4	القمة العربية الطارئة (القاهرة - 21 اكتوبر 2000)	66
3.2.4	مباحثات طابا (2001)	68
4.2.4	المبادرة المصرية الاردنية (2001)	68
5.2.4	القمة العربية العادية (مارس 2001)	69
6.2.4	مبادرة السلام العربية (مبادرة ولي عهد السعودية الامير عبد الله)	70

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الفصل الخامس: حل الدولتين من وجهة نظر فلسطينية	71
1.5	تمهيد	72
2.5	اسباب فشل مشروع حل الدولتين	72
3.5	حركة حماس ومشروع حل الدولتين	76
1.3.5	موقف حركة حماس من مشروع حل الدولتين	76
2.3.5	اسباب رفض حركة حماس لمشروع حل الدولتين	78
3.3.5	الفرق بين موافقة حماس على مشروع الحل المرحلي وبين مشروع حل الدولتين	79
4.5	أبرز البدائل والخيارات المتاحة عن مشروع حل الدولتين	80
5.5	الاتفاق بين جميع الفصائل الفلسطينية حول بديل مناسب لمشروع حل الدولتين	82
6.5	الخطة الوطنية الشاملة للوصول الى حلول مشتركة بين جميع الفصائل الفلسطينية	85
	الفصل السادس: النتائج والتوصيات	87
1.6	تمهيد	88
2.6	النتائج	89
6.3	التوصيات	94
	قائمة المصادر والمراجع	97
	Abstract	b

إفرازات مشروع "حل الدولتين" وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية

إعداد

علاء الدين عبد الرزاق السلعوس

إشراف

د. رائد نعييرات

د. حسن أيوب

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على: تداعيات مشروع "حل الدولتين" و تأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، وافترضت الدراسة ان على القيادة الفلسطينية وفي ظل التعنت والرفض الإسرائيلي لمشروع حل الدولتين ان تعلن وبشكل رسمي عن فشل مشروع حل الدولين وتتخذ خطوات عملية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي..

واستخدم الباحث المنهج الوصفي نظراً لملائمته لأغراض الدراسة واستخدم المقابلة كأداة لجمع البيانات.

تم تقسيم الدراسة لخمسة فصول، **الفصل الأول:** (خطة الدراسة): وتشمل: مقدمة الدراسة، ومشكلتها، وتساؤلاتها، وفرضياتها، وأهميتها ومصطلحاتها، وأهداف الدراسة وحدودها. إضافة الى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة. **الفصل الثاني:** (الإطار النظري): ويشمل أبرز المفاهيم المتعلقة بالدراسة وجذور الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وفي **الفصل الثالث** تم استعراض المحددات التاريخية لتطور الصراع وتطور مفهوم حل الدولتين، وتحدث الباحث في هذا الفصل عن مراحل تطور الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وموضوع حل الدولتين كأحد السبل المطروحة لحل الصراع. وفي **الفصل الرابع:** تم الحديث عن المواقف الدولية من موضوع حل الدولتين. وفي **الفصل الخامس** تم تحليل المقابلات والتي أجريت مع العديد من الشخصيات السياسية والاعتبارية من مختلف الاطيف السياسية الفلسطينية. وفي **الختام** تم الخروج بنتائج وتوصيات لمتخذي القرار والتي أظهرت أنه وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه عملية السلام ومشروع حل الدولتين وبناء على المعطيات على

الأرض فإنه لا يمكن الحديث عن موضوع فشل حل الدولتين بشكل مطلق كون الموضوع ارتبط باتفاقيات سلام ورعاية العالم أجمع وبالتالي يجب أن يكون هناك برنامج وطني وإستفتاء شعبي حول الموضوع ،كما أن هناك إجماع من قبل ممثلي الفصائل أن الجانب الاسرائيلي يشكل العامل الاكبر في إعاقة أي تقدم في موضوع حل الدولتين ،كما أكد من تمت مقابلتهم أن الوضع العربي الحالي لا يراهن عليه في الإهتمام بدعم القضية الفلسطينية وما تواجهه هذه الدول من مشاكل داخلية أفقدتها التركيز على القضية الفلسطينية والاهتمام بها وجعلت من الصعوبة الإتفاق على العدو المشترك نتيجة لما أفرزته ثورات الربيع العربي من إنقسامات في المواقف والاتجاهات، كما أن الإنقسام الداخلي الفلسطيني أضعف الموقف السياسي الفلسطيني وبالتالي أصبح هناك صعوبة وعدم إجماع على وضع خطوات موحدة ومواقف راسخة للتعامل مع الصراع.

أظهرت الدراسة أهمية إقناع الرأي العام الإسرائيلي بأهمية توصيل فكرة حل الدولتين وأهمية تحقيق السلام العادل والشامل للجميع.

لم تظهر الدراسة أي تغيير جوهري في مواقف الأحزاب الفلسطينية من مشروع حل الدولتين، كما أن ما تم عرضه من أفكار يمثل رأي شريحة واسعة من الشعب الفلسطيني وبالتالي هناك ضرورة للشراكة الحقيقية لكل الفلسطيني في الداخل والشتات لرسم مستقبلهم، لم تظهر الدراسة أي تغيير في المواقف الدولية إزاء حل الدولتين ،سوى الموقف الامريكي غير المستهجن والمعروف تاريخياً بانحيازه لإسرائيل والذي أصبح من خلاله غير فاعل في التأثير على الجانب الفلسطيني وبالتالي ضرورة تفعيل جهات أخرى لإحداث نقلة في عملية السلام ومشروع حل الدولتين، أما توصيات الدراسة فتمثلت في ضرورة العمل على توحيد الصف الوطني "الوحدة الفلسطينية"، و العمل الجاد على إنهاء حالة الإنقسام، وتغيير وتطوير أدوات ووسائل النضال الفلسطيني والبعد عن الأساليب التقليدية في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تطوير وتفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية من جديد على إعتبارها الممثل الأول للشعب الفلسطيني بهدف إستكمال عملية التحرير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس وتحقيق الثوابت الوطنية التي تعتمد على حق العودة.

التأكيد على التمسك بجميع الثوابت الوطنية الفلسطينية وضرورة إنهاء الاحتلال ووقف الإستيطان كشرط أساسي لمتابعة عملية التسوية والمفاوضات، العمل على التواصل مع الجوانب العربية والدولية على إعتبارهم جزء من جماعات الضغط التي يمكن من خلالها إجبار الجانب الإسرائيلي على الإلتزام بقرارات الشرعية الدولية وضمان قيام دولة فلسطينية مستقلة على أراضيها. مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن وغيرها من المحافل الدولية بالإلتزام بواجباتها إتجاه الشعب الفلسطيني ومراجعة القرارات الدولية في الشأن الفلسطيني والتأكد من تطبيقها على أرض الواقع، التأكيد على حق العودة كشرط أساسي للعودة للمفاوضات، وأن تشمل المفاوضات المقبلة التوصل إلى حلول شاملة للصراع دون تأجيل أو تنصل من الجانب الإسرائيلي.

تفعيل دور الشباب الفلسطيني في التعامل مع القضية الفلسطينية ومشروع "حل الدولتين"، من خلال التأكيد على ضرورة إهتمامه بالمشاركة السياسية النشطة لضمان إعادة تنظيم الفصائل الوطنية الفلسطينية بالشكل الصحيح، ضرورة عقد مؤتمر شعبي يضم كافة الفصائل والشخصيات الإعتبارية لوضع رؤيا مشتركة وبمسؤوليات محددة للتعامل مع افرازات مشروع "حل الدولتين".

الفصل الأول

خطة الدراسة

الفصل الأول

خطة الدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

دخلت منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام 1991 في مفاوضات رسمية مع الاحتلال الإسرائيلي، وكان ذلك من خلال مؤتمر مدريد للسلام، حيث كان الوفد الفلسطيني المشترك مع الوفد الأردني، وتشكلت لجان للتفاوض مع الجانب الإسرائيلي، إلا أنها لم تحقق تقدماً في المفاوضات، وعلى خط متوازٍ كانت هناك قناة تفاوض سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية والجانب الإسرائيلي برعاية النرويج، ونتيجة عن ذلك اتفاق أوسلو في العام 1993، والذي نتج عنه اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني واعتراف المنظمة بحق إسرائيل كدولة في الوجود على الأراضي التي احتلت في العام 1948، ولم يكن حينها الطرف الإسرائيلي يعترف بحل الدولتين (دولة فلسطينية ودولة إسرائيل)، ولكن ذلك الاتفاق نص على تأجيل البت في القضايا الجوهرية كقضية اللاجئين والاستيطان والقدس والحدود وغيرها.

لم يتضمن اتفاق أوسلو اعترافاً إسرائيلياً بدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران للعام 1967، بينما اعترفت المنظمة بإسرائيل على 77.6% من أرض فلسطين التاريخية، في حين كان المقابل الإسرائيلي هو الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، ومن هذه النقطة استغلت إسرائيل ذلك الواقع لتضع الجانب الفلسطيني تحت الضغط والابتزاز، فعدم الاعتراف الإسرائيلي بدولة فلسطينية على حدود العام 1967 يعزوه العديد من الباحثين كورقة ضغط على الجانب الفلسطيني في أي مفاوضات لاحقة، وهناك من يرى بأن عدم اعتراف إسرائيل بدولة فلسطينية هو نابع من الخلفية الدينية الأيديولوجية التي ترى أن فلسطين كاملة هي للشعب اليهودي في حينه.

جرت أول انتخابات تشريعية ورئاسية في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1996، وقاطعت الانتخابات التيارات الإسلامية حركتي (حماس والجهاد الإسلامي)، وكان من نتائج

الانتخابات استحوذ حركة فتح على المجلس التشريعي وفوزها بالرئاسة، وكان الهدف من إجراء تلك الانتخابات هو اكتساب شرعية في الشارع الفلسطيني ولتمرير الاتفاقيات التي سيتم توقيعها مع الجانب الإسرائيلي.

وبعد إجراء الانتخابات بدأت الدعوات الإسرائيلية والأمريكية المطالبة بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، واستجابت السلطة الفلسطينية لتلك الضغوطات وعملت على التحضير لتعديل الميثاق الوطني وتم دعوة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وتم تعديل الميثاق الوطني الداعي إلى القضاء على إسرائيل وأن الكفاح المسلح هو الطريق إلى التحرير وأن أرض فلسطين كاملة هي للفلسطينيين.

فاز اليمين الإسرائيلي بالانتخابات الإسرائيلية وتبوء نتنياهو رئاسة الوزراء في العام 1996، وأعلن تنصله من معظم الاتفاقات مع الجانب الفلسطيني، وبدأ مسار التفاوض بالتراجع وبدأت الأمور تتضح شيئاً فشيئاً، حيث إنكار إسرائيل للحق الفلسطيني، وأن فلسطين كاملة هي أرض للشعب اليهودي.

عاد حزب العمل للحكم في العام 1999 وفاز إيهود باراك برئاسة الوزراء، وتم دعوة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لعقد مباحثات حاسمة في الولايات المتحدة تحت رعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وأطلق عليها قمة كامب ديفيد، ولم يتم أي اتفاق في تلك المفاوضات نتيجة تعنت إسرائيل في القضايا الرئيسية كالحدود والقدس واللاجئين، وفشلت المفاوضات وبدأت إسرائيل والولايات المتحدة تحميل الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات مسؤولية فشل المفاوضات.

وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000، واشتداد حدة الصراع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ما أدى إلى انهيار كامل للمفاوضات وعملية التسوية، وعادت أجواء التوتر كما كانت قبل اتفاق أوسلو، تلك التطورات الأمنية والميدانية دفع الولايات المتحدة للتحرك وطرح فكرة أن يكون هناك مبادرة دولية جديدة قادرة على إحياء عملية التسوية، وعندها أطلق

الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش رؤيته للحل والتسوية في الشرق الأوسط، والتي تتضمن في بندها الأساسي إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وهو ما اصطلح على تسميته " حل الدولتين"، ولكن القيادة الإسرائيلية أفشلت تلك المبادرة والخطة التي طرحها الرئيس الأمريكي، تحت إصرار إسرائيل على سلوك الحل العسكري داخل الأراضي الفلسطينية، مما زاد من حدة التوتر، وأقدمت إسرائيل في العام 2002 على إعادة احتلال الضفة الغربية، والتي لا زالت حتى الآن ترفض الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران للعام 1967.

وبالرغم من مناقشة الجانب الإسرائيلي على مشروع حل الدولتين، إلا أن الممارسات الإسرائيلية على الأرض من مصادرة وبناء مستوطنات جديدة وتهويد في القدس والجدار الفاصل وغيرها من الإجراءات، جعلت من حل الدولتين إطارا مفرغا من مضمونه لم يخرج عن سياقه النظري بعد، الأمر الذي رسخ قناعة لدى الرأي العام الفلسطيني والعربي أن إسرائيل لا تريد حل الدولتين، تلك القناعات تولدت - كما ذكرت سابقا - نتيجة الإجراءات الإسرائيلية على الأرض والوقائع التي فرضتها، وهذه الوقائع دفعت الجانب الفلسطيني لمناقشة خيارات وبدائل أخرى للحل، وكما دفعت الجانب الفلسطيني لإعادة النظر لمسار التفاوضي بأكمله والذي كان مرتكزا على حل الدولتين، ودراسة خيارات سياسية أخرى أكثر فعالية وقدرة على حل الصراع.

لقد بات الواقع الفلسطيني مأزوما في سعيه للبحث عن بدائل لانسداد أفق المفاوضات وتعثرها، فحالة الجمود التي تعصف بالواقع الفلسطيني منذ عدة سنوات، باتت وكأنها تسليما للأمر الواقع، وعجزا عن طرح بدائل للخروج من المأزق الكبير الذي وصلت إليه القضية الفلسطينية، فالقيادة الفلسطينية أصبحت عاجزة عن تقديم حلول ملموسة للواقع الموجود سياسيا، فأصبحت تتعايش مع الواقع الموجود والتسليم بنتائج التي فرضتها إسرائيل على الأرض، من خلال تقسيم الضفة الغربية إلى كتنتونات معزولة، لا يوجد بينها ترابط أو تواصل.

من هنا جاءت الدراسة الحالية في محاولة للتطرق إلى الخيارات والبدائل التي يمكن للجانب الفلسطيني سلوكها بدلا عن مشروع حل الدولتين الذي انهار أمام التعنت الإسرائيلي وإجراءاته على أرض الواقع.

2.1 مشكلة الدراسة

منذ توقيع اتفاق أوسلو في العام 1993، عملت إسرائيل على تسريع وتيرة البناء في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967، وذلك بهدف عزل المناطق والمدن الفلسطينية عن بعضها البعض، والتقليل من احتمال إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران العام 1967.

ظلت إسرائيل تماطل في الاعتراف بدولة فلسطينية أو بمشروع حل الدولتين ، ورغم امتثال السلطة الفلسطينية ببناء مؤسسات الدولة المدنية وتطبيق الشق الأمني الخاص بها في محاربة ما اصطلح على تسميته " الإرهاب"، إلا أن إسرائيل ظلت ترفض فكرة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة في العام 1967.

واستمرت السياسات الإسرائيلية في بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي وتقسيم الضفة الغربية إلى كانتونات منعزلة، وحسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية في العام 2007 (288 ألف مستوطن) في حين بلغ عددهم في العام 2012 (360 ألف مستوطن)، أما في العام 2016 فقد بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية 406 آلاف مستوطن* .

أمام ذلك التعتت الإسرائيلي، درست السلطة الفلسطينية خيارات بديلة عن مسار التفاوض مع الجانب الإسرائيلي، فقررت التوجه للمؤسسات الدولية والمتمثلة في الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومحكمة الجنايات الدولية، وبدأت إسرائيل بمعاقبة السلطة الفلسطينية كلما توجهت السلطة لتلك المؤسسات وذلك من خلال وقف تحويلات الضرائب للسلطة وزيادة الاجتياحات لمناطق السلطة الفلسطينية والتضييق على عمل مؤسسات السلطة المدنية والأمنية

وهنا ثار الجدل الداخلي بين الأطراف الفلسطينية في كيفية التعاطي مع تلك الوقائع والمؤشرات على انهيار كامل لمسار التسوية والمفاوضات، فالداعمين لمسار التسوية في الجانب

* جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، سنوات متعددة

الفلسطيني رؤوا أنه بالإمكان الضغط على الاحتلال من خلال المقاومة الشعبية السلمية والتوجه إلى محكمة الجنيت الدولية. أما البعض الآخر والغير مؤيد لعملية التسوية والمسار التفاوضي، رأى بضرورة طرح حلول إستراتيجية جديدة كحل السلطة الفلسطينية واعتماد خيار المقاومة بكافة أشكالها.

تلك الطروحات الفلسطينية لم تتجح لحد الآن في الوصول إلى خيارات ناجحة وذات فاعلية بسبب الخلاف الكبير بين الأطراف الفلسطينية في الاتفاق على برنامج موحد للخروج من المأزق.

وعليه تأتي الدراسة الحالية للبحث في السؤال الرئيس للدراسة حول طبيعة الخيارات والبدائل التي يمتلكها الشعب الفلسطيني وتجمع عليها القيادات الفلسطينية كبديل لفشل حل الدولتين ويكون قادرا على إقامة دولة فلسطينية من وجهة نظر القيادات الفلسطينية المتعددة.

وعليه تتمثل المشكلة الرئيسية للدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هي إفرات "حل الدولتين" وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية؟.

3.1 أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1- ما هي الأسباب التي أدت إلى فشل حل الدولتين واقعياً؟.
- 2- ما أبرز الآثار التي تركها مشروع حل الدولتين على الواقع الفلسطيني؟.
- 3- كيف يمكن تتبع موقف الأطراف الرئيسية الفاعلة من عدم قدرة حل الدولتين على التوصل إلى سلام شامل؟
- 4- ما أبرز البدائل والخيارات المتاحة عن حل الدولتين من وجهة النظر الفلسطينية؟ وما هي مواقف الأطراف منها؟

5- ما هي الأسباب التي تعيق الفلسطينيين في إيجاد خيارات وبدائل متفق عليها؟

4.1 أهداف الدراسة

هناك أهداف عدة للدراسة، ولكن بشكل رئيسي سيناقش الباحث موضوع حل الدولتين والخيارات المتاحة في ظل فشل هذا المشروع، ويمكن حصر الأهداف فيما يلي

- 1- التطرق إلى الأسباب التي أدت إلى فشل حل الدولتين واقعياً.
- 2- تناول الآثار التي تركها مشروع حل الدولتين على الواقع الفلسطيني.
- 3- التطرق إلى مشاريع التقسيم في الفكر السياسي الغربي (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييت والاتحاد الاوروبي)
- 4- التعرف على مشروع التقسيم في الفكر السياسي الفلسطيني والعربي.
- 5- إبراز موقف الأطراف الرئيسية الفاعلة من عدم اقتدار حل الدولتين على التوصل إلى سلام شامل.
- 6- محاولة التعرف على البدائل والخيارات المتاحة عن حل الدولتين من وجهة النظر الفلسطينية؟ وما هي مواقف الأطراف منها.
- 7- التعرف إلى الأسباب التي تعيق الفلسطينيين في إيجاد خيارات وبدائل.

5.1 أهمية الدراسة

الأهمية السياسية: تأتي أهمية الدراسة من كونها تلقي الضوء على قضية في غاية الأهمية والحساسية والمتمثل بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومحاولات طرح تسويات للحل، ولعل أبرز تلك الأطروحات هو مشروع حل الدولتين، وكذلك تكمن أهمية الدراسة في محاولة تفحص للبدائل والخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين بدلا عن مشروع حل الدولتين والذي اثبت فشله في

ظل التعنت الإسرائيلي. بالإضافة إلى ذلك ستحاول الدراسة تقديم أطروحات وخيارات سياسية أخرى للحل من وجهة نظر المستطلعة آرائهم في هذه الدراسة.

الأهمية العملية: تكمن أهمية الدراسة عمليا في محاولة استطلاع ومقابلة بعض صناعات القرار والمحللين السياسيين المعنيين بالشأن الفلسطيني لدراسة مواقفهم ورأيهم حول حل الدولتين، والخيارات والبدائل المتاحة أمام فشل ذلك الحل. وتقديم رؤى حول الخيارات سيستفيد منها صناعات القرار

6.1 فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن إشكالية الخيارات والبدائل أمام الشعب الفلسطيني سببها إفرازات حل الدولتين سواء فلسطينيا أو إسرائيليا، فعلى الصعيد الفلسطيني نشوء السلطة ومجمل التغييرات التي طرأت على النظام السياسي الفلسطيني، وإسرائيل العلاقات بين السلطة وإسرائيل والاستيطان، حيث تحول الاحتلال إلى عامل داخلي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وليس فقط عامل خارجي.

7.1 منهجية الدراسة

المنهج الاستقرائي

يقصد به قيادة العقل لعملية تؤدي إلى الوصول إلى قانون أو مبدأ أو قضية كلية تحكم الجزئيات التي تخضع لإدراكنا الحسي لمعطيات موجودة في العالم المادي الخارجي.

فهو منهج ينطلق من الحقائق الجزئية أو الظواهر الواقعية المتفرقة لتنتهي إلى حقائق عامة، تساعدنا في اكتشاف السنن الكونية الرئيسية أو الفرعية¹. عن طريق الكشف عن إطار الظواهر وانطوائها تحت قوانين بعينها².

¹ صيني، سعيد إسماعيل: قواعد أساسية في البحث العلمي، دار النهضة العربية، لبنان، ص74.

² قاسم، محمد محمد (1999): المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، لبنان، ص55.

يهتم هذا المنهج باستقراء الأجزاء ليستدل منها على حقائق تعم على الكل، باعتبار أن ما يسري على الجزء يسري على الكل. فجوهر المنهج الاستقرائي هو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات أو من الخاص إلى العام¹.

حيث سيتم من خلال هذا المنهج دراسة واستقراء الطروحات السابقة لمشروع حل الدولتين منذ العام 1982 وحتى العام 2016، واستقراء التحديات التي وجهت هذا المشروع.

منهج دراسة الحالة: حيث سيتم من خلال هذا المنهج تشخيص الحالة الفلسطينية الحالية من خلال التعرف على الطروحات والخيارات للبدائل المطروحة وتطورها، وتفاعلها مع باقي المتغيرات الإقليمية والدولية.

8.1 الدراسات السابقة

دراسة قريع، أحمد (2013): مستقبل حل الدولتين في حالة حل السلطة الوطنية أو انهيارها²

وترى الدراسة أن أفضل الخيارات المتبقية، إذا ما تواصل الانسداد السياسي، العمل على أساس منهجي مدروس بعناية، لتمكين الشعب الفلسطيني من مواصلة صموده وتثبيت وجوده وانزاعه في تراب آبائه وأجداده، مع السعي حثيثاً لتوفير مقومات صموده والعمل لتحسين مدخلاته التعليمية والصحية، وتنمية قدراته الاقتصادية، وبالتالي رفع سوية كفاحه الوطني على نحو أكثر فاعلية.

وكذلك تفعيل وتطوير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وتنظيم اجتماعاتها كمرجعية ومصدر للقرار الوطني الفلسطيني، والعمل على احتضان الكل الفلسطيني في إطارها. وتجديد العمل على دفع مبادرة السلام العربية شوطاً آخر نحو مركز اهتمام المجتمع الدولي والإسرائيلي والتمسك بها كجهد عربي مشترك وموحد، دون أي تعديل في بنودها. والسعي دون كلل أو ملل

¹ سلامة، أحمد عبد الكريم (1999): الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة.

² قريع، أحمد (2013): مستقبل حل الدولتين في حالة حل السلطة الوطنية أو انهيارها، الموقع الإلكتروني لصحيفة القدس

الفلسطينية: <http://www.alquds.co.uk/?p=65153>

لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، هذه الحالة التي تحولت إلى دجاجة تبيض ذهباً في الحزن الإسرائيلي، وفقدت كل مسوغ لديها، خصوصاً بعد أن تقلصت الفروق الجوهرية بين الخطابين السياسيين لكل من فتح وحماس، حيال الدولة الفلسطينية. واستنهاض الحالة الوطنية العامة، وتعزيز روح المقاومة الشعبية بكل أشكالها المتاحة والمشروعة، من خلال مبادرات منسقة على نحو مركزي، بما في ذلك عقد مؤتمرات شعبية وطنية، عامة وجزئية، تؤمّن أوسع المشاركات الجماهيرية في صنع القرار ووضع موضع التنفيذ العملي.

دراسة خلف، سميح (2015): فشل حل الدولتين والى الدولة الواحدة¹ رؤية تحليلية

حيث ترى الدراسة التي كتبها سميح خلف أن أقرب الحلول إنصافاً هو الحل الديمقراطي على الأرض الفلسطينية والعمل على كافة الأصعدة على طرح هذه الرؤية كحل تاريخي على الأرض الفلسطينية ولن يكون هناك نضوج لهذه الرؤية بدون ضغط فلسطيني داخلي على واقع وجود الكيان الصهيوني على الأرض الفلسطينية من خلال العمل المسلح والمقاومة من أجل فرض وقائع جديدة تتنافى مع البرنامج الصهيوني ونظرية الدولة اليهودية فالكيان الصهيوني إلى زوال ولن يكون على الأرض الفلسطينية كحل تاريخي إلا دولة ديمقراطية تنتهي المشروع الصهيوني على أرض فلسطين.

دراسة الحسيني، مصطفى (2008): غروب "حل الدولتين"²

تشرح هذه المقالة فكرة "حل الدولتين"، وكيف أن هذه الفكرة التي أصبحت منذ سنة 1974 الهدف المركزي للحركة الوطنية الفلسطينية، باتت مستحيلة جراء التطورات التي خضعت لها القضية الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو سنة 1993. ويعرض الكاتب اقتراحاً يقضي بالعودة إلى فكرة "الدولة الديمقراطية" في فلسطين التي اقترحتها حركة "فتح" منذ سنة 1968،

¹ خلف، سميح (2015): فشل حل الدولتين والى الدولة الواحدة¹ رؤية تحليلية، الموقع الإلكتروني: <https://www.amad.ps/ar/Details/93130>

² الحسيني، مصطفى (2008): غروب "حل الدولتين"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 19، العدد 76، خريف، 2008،

ويستنتج أن "حل الدولتين" هو توافؤ ضماني بين القياتين الفلسطينية والإسرائيلية لحجب حل "الدولة الواحدة".

دراسة المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (2016): غالبية ضئيلة من الفلسطينيين والإسرائيليين تؤيد حل الدولتين¹

حيث ترى الدراسة التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية أن أغلبية من الطرفين، 59% من الإسرائيليين (53% بين اليهود و87% بين العرب) و51% من الفلسطينيين يؤيدون ما يعرف بحل الدولتين. طلبنا من الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي، أن يعطينا تقديرهما لرأي الأغلبية بين صفوف فريقهما وبين صفوف الفريق الآخر تجاه هذا الحل. تشير النتائج إلى أن كلا الطرفين يميلان للتقليل من مستوى التأييد لهذا الحل بين أبناء شعبهم: تقول نسبة من 47% من الفلسطينيين أن الأغلبية بينهم ترفض هذا الحل وتقول نسبة من 57% من الإسرائيليين أن الأغلبية بينهم تعارضه. والأسوأ من ذلك أن كلا الطرفين يميلان للتقليل من مستوى التأييد لحل الدولتين لدى الطرف الآخر حيث يعتقدان أن الأغلبية في الطرف الآخر تعارض هذا الحل: 49% من الفلسطينيين يعتقدون أن الأغلبية اليهودية ترفض هذا الحل، وفي الجانب الإسرائيلي تقول نسبة من 44% أن أغلبية الفلسطينيين ترفضه

وفحص الاستطلاع مستوى التأييد لحل الدولة الواحدة التي يكون فيها الفلسطينيون واليهود مواطنين في نفس الدولة ويحصلون فيها على حقوق متساوية. تشير النتائج إلى أن نسبة التأييد الأكبر لهذا الحل توجد بين العرب الإسرائيليين حيث تصل إلى 52%. أما بين الفلسطينيين فتؤيده أقلية من 34% فيما تبلغ نسبة التأييد بين اليهود الإسرائيليين 20%.

¹ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (2016): غالبية ضئيلة من الفلسطينيين والإسرائيليين تؤيد حل الدولتين:

<https://www.maannews.net/Content.aspx?id=863343>

دراسة المعلواني (2014) " الدولة ثنائية القومية كخيار بديل لحل الدولتين .. جذور الفكرة وفرص تحقيقها¹

حيث تطرق الباحث إلى مبررات طرح فكرة الدولة ثنائية القومية من خلال التطرق إلى مشروع حل الدولتين وفرص نجاحه، وكذلك تناول الباحث الرؤى المطروحة تجاه مشروع حل الدولتين، وخرج الباحث بعدة نتائج أبرزها: محدودية سعة حل الدولتين في استيعاب المشكلات الجوهرية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويرى أن استمرار سياسات إسرائيل على أرض الواقع من مصادرة للأراضي وتسارع وتيرة الاستيطان في الضفة والقدس يفشل حل الدولتين ويدفع باتجاه حل الدولة ثنائية القومية

دراسة أبو جاسر (2013) رؤية حل الدولتين وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية²

حيث تناولت الدراسة الجذور التاريخية لرؤية حل الدولتين، وهدفت الدراسة إلى توضيح الأبعاد الجيوسياسية لرؤية حل الدولتين وأثرها على مستقبل القدس، ويرى الباحث تراجع التسوية السياسية القائمة على رؤية حل الدولتين وعدم إمكانية تطبيقها بسبب استمرار تعنت حكومة نتنياهو وعدم توفر القدرة والرغبة لديها في المضي في تسوية تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة. وان إسرائيل لن توافق على إقامة دولة فلسطينية ومستقلة تلبي الطموحات الفلسطينية، بل ستكون - حال قيامها - حسب المواصفات الإسرائيلية، وما قبول إسرائيل بقيامها إلا للتهرب من الضغوط الدولية.

¹ المعلواني، عبد الله مصطفى (2014): الدولة ثنائية القومية كخيار بديل لحل الدولتين .. جذور الفكرة وفرص تحقيقها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة

² أبو جاسر، مروان ناجي (2013): رؤية حل الدولتين وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة

دراسة غنام (2013): الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي حل الدولتين نموذجا 1991-2010¹

حيث تناول الباحث تاريخ حل الدولتين وأسسها والدور الأمريكي في صياغة مشروع حل الدولتين. ويرى الباحث أن إسرائيل لم تبد أي دلالات تفيد بقبولها إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة إلى جوارها، وأخذت تتعامل مع الجهود الرامية لتسوية الصراع بالشكل الذي يعزل المسائل عن سياقاتها، واستمرت في التتكر لحقوق الفلسطينيين المشروعة، والتنصل من استحقاقات التسوية وانتهجت سياسة الأمر الواقع وتغيير الوقائع على الأرض، لغرض وضع عراقيل أمام أية مفاوضات جادة والحيلولة دون التوصل إلى تسوية دائمة للصراع

9.1 موقع الدراسة من الدراسات السابقة

من خلال اطلاع الباحث على الدراسات السابقة فقد تناولت الدراسات السابقة موضوع حل الدولتين من زوايا مختلفة، فمنها من رأى أن حل الدولتين بالإمكان الاستعانة عنه بحل الدولة الواحدة، وهذا صعب التحقق في ظل الواقع الديمغرافي الموجود.

وهناك بعض الدراسات أشارت إلى أن إسرائيل تتعنت في موضوع حل الدولتين وهي وافقت عليه في الفترة الأخيرة للتخفيف من الضغوط الدولية ولكنها تقوم بإجراءات على الأرض تستهدف تدمير حل الدولتين وعدم إعطاء الفلسطينيين حقوقهم في الأراضي التي احتلت في العام 1967.

وهناك من الباحثين من أشار إلى فشل حل الدولتين فشلا ذريعا، وأن الخيارات المتاحة باتت ضئيلة أو شبه معدومة.

أما الدراسة الحالية فتتطلب من محدد قائم على أن فشل حل الدولتين يعود أصلا للموقف الإسرائيلي الرافض للفكرة من الأساس، وما نشاهده من حقائق هو عبارة عن انعكاس لهذه

¹ غنام، احمد هشام (2013): الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي حل الدولتين نموذجا 1991-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة

الرؤية، كذلك ستتناول موضوع الخيارات والبدائل في مرحلة مهمة وهي مرحلة ما بعد الحصول على الدولة غير العضو، ومجمل التطورات الدولية الرامية الى تغيير قواعد العملية التفاوضية، علاوة على أنها ستقف على الجدل الدائر حول الخيارات والبدائل، حيث ستقوم بمناقشة البدائل من خلال ما سيقدمه الخبراء وصناع القرار أنفسهم، من خلال المقابلات الشخصية.

الفصل الثاني

الإطار النظري

الفصل الثاني

الإطار النظري

1.2 نبذه تاريخية

إن ظهور الحركة الصهيونية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر، والتي تغنت بإنشاء دولة يهودية في أرض فلسطين التاريخية وقد ظهر ذلك جلياً خلال عقد مؤتمر بازل بسويسرا عام (1897)، لقد دعا "تيودور هرتزل" إلى جمع شتات اليهود، وإقامة وطن قومي في الأراضي الفلسطينية المقدسة، التي يدعون بأنها أرض الميعاد.

حيث لم تكن أرض الميعاد مقصورة على دولة استعمارية بعينها، بل كانت هدفاً استراتيجياً لجميع القوى الإستعمارية، وقادتها العسكريين والسياسيين الذين تطلعوا لبسط نفوذهم وتوسيع مشاريعهم الإمبريالية في المشرق.

أيدت القوى الإستعمارية والحركة الصهيونية قيام المشروع الصهيوني استناداً إلى المصالح الإستراتيجية المشتركة بين الكيان الصهيوني ودولة بريطانيا من خلال تأكيد وزير خارجية بريطانيا " جيمس ارثر بلفور " إن المملكة المتحدة قطعت عهداً على نفسها بإقامة دولة لليهود في فلسطين، وهذا ما اصطلح عليه لاحقاً بـ " وعد بيلفور " الذي كان وراءه دوافع استعمارية لهذه الدولة الأوروبية، خصوصاً بعد اكتشاف النفط في المنطقة، والموقع الجيو استراتيجي لفلسطين.¹

في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية، فقد جاء تصورهما بإقامة المشروع الصهيوني سنة 1918، بعد موافقة الرئيس الأمريكي (Woodrow Wilson) على مضمون وعد " بيلفور"، ودعمه للحركة الصهيونية، من أجل مصالح إستراتيجية في المنطقة، خصوصاً وأن الدعامات الأساسية للإقتصاد الأمريكي، هي دعامات صهيونية.²

¹ المسيري، عبد الوهاب (1974): تاريخ الفكر الصهيوني، جذوره و مساره و ازمنته، دار الشروق، القاهرة، ص22.

² شحادة، موسى (1981): علاقات اسرائيل مع دول العالم: 1927-1970، سلسلة كتب فلسطينية، ع 33، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، ص78.

اتسم موقف الغرب بالدعم الكبير لإقامة المخطط الصهيوني وإقامة دولة يهودية في أرض فلسطين التاريخية بدرجات متفاوتة، ويهدف هذا الدعم الى زرع كيان غريب في المنطقة العربية: ثقافياً، ودينياً، وحضارياً وذلك لخدمة المصالح الإستراتيجية للدول الإمبريالية، بل وصل الأمر بهذه الدول على التنافس لدعم هذا المخطط للظفر بأكبر حصة في تحكمها في المنطقة.

لستغل بريطانيا أكثر من غيرها من الدول الأوروبية، انتشار فكرة القومية واللاسامية في القرن التاسع عشر لحمل اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين، وإقامة كيان سياسي ذو طابع ديني، تحت شعار " العودة إلى أرض الميعاد ".

ومنذ ذلك الوقت والتوافد اليهودي يتزايد في قدومه إلى الأراضي الفلسطينية وبدأ الصراع إلى أن بلغ ذروته في حرب واسعة النطاق في عام 1948، ترتب عليها حملة تهجير قسري للفلسطينيين من قراهم ومدنهم، وإعلان قيام دولة إسرائيل.

واستمرت إسرائيل في استعداداتها وتسليحها وصولاً الى حرب عام "1967" بين الجيوش العربية والكيان الصهيوني إنتهت بهزيمة العرب.

وبعد حرب أكتوبر "1973" انتهت الحرب باتفاقات وقف إطلاق النار عام "1973" ووقعت إتفاقات سلام بين إسرائيل ومصر في عام 1979، وانحسر الصراع العربي الإسرائيلي الإقليمي الواسع في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المحلي النطاق، حيث بلغ أشده خلال حرب لبنان عام 1982.

وكان من نتائج إتفاقية أوسلو المؤقتة إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994 في إطار عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية. وفي نفس العام، توصلت إسرائيل والأردن إلى اتفاق سلام. تم الحفاظ على وقف إطلاق النار إلى حد كبير بين إسرائيل وسوريا البعثية، وكذلك مع لبنان.

2.2 منظمة التحرير والصراع الفلسطيني الإسرائيلي

في العام 1964 تأسست منظمة التحرير كمنظمة سياسية شبه عسكرية واعترفت بها الجامعة العربية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين، جاء تأسيسها بعد انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس نتيجة لقرار مؤتمر القمة العربي عام 1964 في (القاهرة) لتمثيل الفلسطينيين في المحافل الدولية وهي تضم معظم الفصائل والأحزاب الفلسطينية تحت لوائها. من بينها حركة فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وحزب الشعب... وغيرها. ويعتبر رئيس اللجنة التنفيذية فيها، رئيسا لفلسطين والشعب الفلسطيني في الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى فلسطيني الشتات.

تأسست منظمة التحرير الفلسطينية على يد أحمد الشقيري وكان الهدف الرئيسي من إنشائها هو تحرير فلسطين عبر النضال المسلح، إلا أنها وفي العام 1974 وخلال فترة رئاسة ياسر عرفات تبنت فكرة إنشاء دولة ديمقراطية ضمن حدود فلسطين الإنتدابية، في البرنامج المرحلي للمجلس الوطني الفلسطيني، والذي عارضته بعض الفصائل الفلسطينية وقتها. وقد انتقلت المنظمة من الأردن إلى لبنان بعد أحداث أيلول الأسود، ثم إنتقلت إلى تونس بعد حرب لبنان عام 1982.

في عام 1987 وتحت حداث الإنتفاضة شاركت منظمة التحرير الفلسطينية كغيرها من فصائل المقاومة الأخرى في هذه الإنتفاضة، حيث أعيدت بذلك القضية الفلسطينية إلى الأجندة العالمية من جديد بعد سنوات من الإهمال السياسي. وفي عام 1988 تبنت منظمة التحرير رسمياً خيار الدولتين في فلسطين التاريخية، والعيش جنباً لجنب مع إسرائيل في سلام شامل يضمن عودة اللاجئين وإستقلال الفلسطينيين على الأراضي المحتلة عام 1967 مع تحديد القدس الشرقية عاصمة لهم.¹

¹ William L. Cleveland, **A History of the Modern Middle East**, Westview Press (2004). ISBN 0-8133-4048-9

قامت العديد من الجهات العربية والدولية بعد توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية وخلال فترة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي بطرح العديد من مبادرات السلام بين الطرفين مثل مبادرة السلام العربية، خارطة الطريق، حل الدولتين، حل الدولة الواحدة، وغيرها إلا ان إسرائيل ضربة بعرض الحائط كل هذه المبادرات.

3.2 دور بريطانيا في ادارة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ودعم قيام دولة اسرائيل

اعتبرت بريطانيا ما يحدث في فلسطين شأنًا داخليًا ورفضت أي تدخل خارجي فيه لذلك احتجت على ما صدر عن مجلس الأمن أو الجمعية العمومية من قرارات وتوصيات حتى عام 1946 عندما قررت تدويل القضية وذلك فقط عندما تأكدت أن الظروف الدولية مواتية لإنشاء الدولة اليهودية.

إعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إن إقامة دولتين أحدهما عربية والأخرى يهودية وتدويل القدس من أفضل الحلول لمشكلة فلسطين وهذا ما يسمى بقرار التقسيم رقم 181 الصادر بتاريخ 29 تشرين الثاني عام 1947 وعلى أثر ذلك فقد أهتم الصهاينة بمشروع التقسيم وأيدوه على خلاف العرب والفلسطينيين الذين رفضوا القرار وكان نتيجة التصويت لهذا القرار الفوز بالأغلبية وهي 33 صوت مقابل 13 صوت وامتناع 10 دول عن التصويت من ضمنها بريطانيا.

وقد جاء في البند الثالث منه ما يلي: "تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس وذلك بعد شهرين من تمام جلاء القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة على ألا يتأخر ذلك في أي حال عن 1 تشرين الأول 1948".

4.2 حل الدولتين (المفهوم والدلالات)

حل الدولتين هو مصطلح عام يدل على تسوية للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني على أساس التقسيم الإقليمي لمساحة فلسطين التاريخية بين دولتين، إسرائيل وفلسطين، يقوم هذا المصطلح في صيغته السياسية المسوقة حالياً على أساس إقامة دولة فلسطينية في حدود الرابع

من حزيران عام (1967) أي المناطق التي تشمل الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة والتي تشكل ما نسبته (22 %) من مساحة فلسطين التاريخية، تقوم "جنباً الى جنب" وعلى أساس الاعتراف المتبادل مع دولة إسرائيل القائمة أصلاً منذ العام (1948) على نحو (78 %) من مساحة فلسطين التاريخية.

وفي أغلب الأحيان يتم ربط التسوية الواردة في الاتفاقيات بإضافة جملة مبهمة تتمثل بإيجاد حل "عادل" لقضية اللاجئين الفلسطينيين، إستناداً إلى قرار الأمم المتحدة رقم 242 و 1338¹، والذي تعارضه إسرائيل متعمدة للحفاظ على الطابع اليهودي لإسرائيل.

وبالتالي ظل مشروع "حل الدولتين" تحت سيطرة إسرائيل وسياساتها وممارساتها في فرض الأمر الواقع، والاستمرار في توسيع المنطقة الإستيطانية والمشروع الإستيطاني الصهيوني على الأراضي الجغرافية الفلسطينية، وعلى عكس التوجهات الاسرائيلية ينطلق منظرو حل الدولتين من دافع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ضمن مشروع تحرر وطني من المحتل والإستعمار للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

أما أبرز البنود الغامضة في "موضوع حل الدولتين" التي لم يتم التطرق لها أو مناقشتها فهي تتمثل في:

- 1- الطابع اليهودي لإسرائيل.
- 2- حقوق اللاجئين والحل الدائم لقضيتهم المتمحورة أصلاً بالعودة الى ديارهم الموجودة داخل إسرائيل وليست في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.
- 3- مصير المواطنين الفلسطينيين في داخل إسرائيل .

وفي ظل المعطيات السابقة يبقى التساؤل التالي: لماذا لم يحزم المجتمع الدولي أمره إتجاه حل الدولتين ويستمر في طرح الموضوع بصيغ مختلفة؟.

¹ بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (2005): حل الدولتين، حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، ملخص ورقة عمل مقدمة الى اللقاء التنسيقي السادس للائتلاف الفلسطيني لحق العودة، هولندا، تشرين ثاني.

بإختصار يمكن القول ان المجتمع الدولي محدود التأثير في التعامل مع القضايا التي تخص إسرائيل وخصوصاً ان الولايات المتحدة الامريكية تعيق أي تحرك دولي ضد إسرائيل وتوفر الغطاء والدعم الدائم لها.

5.2 القبول الفلسطيني لخيار "حل الدولتين"

تقوم رؤية حل الدولتين، أي إسرائيلية وفلسطينية تتعايشان جنباً إلى جنب بسلام، على إقامة دولة فلسطينية ضمن الحدود التي رسمت في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967، والتي تضم الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.

وعام 1988، أصدر الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات إعلان الاستقلال الذي تحدث لأول مرة عن "دولتين لشعبين" معترفاً بذلك بدولة إسرائيل وبسيادتها على 78% من فلسطين التاريخية¹

شهد حل الدولتين خلال السنوات الخمس الأخيرة أي في الفترة الممتدة من (2012-2017) مأزقاً كبيراً للفلسطينيين بفعل إستمرار إسرائيل بالعمل على تصفيته على أرض الواقع، و تبع ذلك محاولات واجتهادات فلسطينية لبحث الخيارات المتاحة ومنها إبراز خيار حل الدولة الواحدة (رغم طرحه تاريخياً وتبنيه على يد جهات مختلفة) وذلك كرد فلسطيني على الممارسات الإسرائيلية وعدم تطبيق حل الدولتين .

إن الموقف الفلسطيني الذي يرفض القبول ب "خيار دولة الكانتونات" لما تفرضه من ممارسات قسرية على الفلسطينيين كبناء جدار الفصل العنصري وتوسيع المستوطنات والشوارع الألتفافية ووضع البوابات والحواجز العسكرية على البلدات والقرى الفلسطينية، لم يعد كافياً بل أصبح التوجه إلى المواجهة هو ضرورة واجبة لا تحتل الإنتظار (بغض النظر عن حجم التأييد لخيار الدولتين أو الدولة الواحدة)².

¹ /حل-الدولتين-الجزور-والبدايل http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/2/19

² بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين: حل الدولتين، حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين. مرجع سابق.

ظل موضوع "حل الدولتين" متداولاً في الحديث الدبلوماسي، بعد انكشاف مدى تآكل مشروع حل الدولتين، واتضح ضآلة الخيارات المتاحة بعد التراجع الأميركي عن الوعود والتعهدات المعلنة، وزيادة الفتور الأوروبي، واشتداد حالة الانشغال العربي عن القضية الفلسطينية، جراء تقدم الاهتمامات الداخلية على غيرها في غمرة الربيع العربي وفي ظل الانقسام الداخلي الفلسطيني الفلسطيني والذي ساند ودعم موقف إسرائيل في التهرب من الاتفاقيات الموقعه على اعتبار انه لا يوجد جهة فلسطينية تمسك بزمام الأمور للتفاوض معها والسير قدماً في عملية السلام، بدأت بعض القوى والشخصيات الفلسطينية تتحدث عن هذه الحقيقة المريرة 'فشل مشروع حل الدولتين' بصورة أكثر جدية، بين أوساط رأي عام بدا أنه كان أعمق إدراكاً من نخبته السياسية¹.

إن التفكير السائد لا بل القناعات التي ترسخت لدى المجتمع الفلسطيني بعدم تطبيق مشروع "حل الدولتين" يقود الفلسطينيين الى التفكير الاشمل والافسح بعيداً عن الاجندات الخاصة وصولاً الى التحرر الوطني، لأن القبول والإعتراف بإسرائيل كدولة (يهودية) يعني التخلي عن حقوق اللاجئين والمهجرين أو المواطنين الفلسطينيين في الداخل².

6.2 إفرازات حل الدولتين وما نتج عنها من معوقات إستراتيجية

هناك مشاكل عدة تتخلل هذا المقترح، فتعريف هذا المقترح واسع جداً يمكن التلاعب به فهو عبارة عن ثلاث حلقات مترابطة ظلت غير واضحة المعالم في سياق حل الدولتين، تتمحور الحلقة الأولى حول الطابع اليهودي لإسرائيل، والحلقة الثانية حول عودة اللاجئين الفلسطينيين والحل الدائم لقضيتهم، بالعودة الى داخل الأراضي المحتلة عام 1967 والثالث حول ترتيبات وضع و مصير المواطنين الفلسطينيين في داخل الأراضي المحتلة عام 1948.

¹ قريع، احمد (2012): حل الدولتين بين الفشل والتفصيل" مقالة منشورة على مجلة وفا الإخبارية على الرابط الإلكتروني "http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8mF4z8a596182837965a8mF4z8".

² بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين: حل الدولتين، حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين"، مرجع سابق.

خلاصة القول إن التعامل مع مثل هذه القضايا ليس بالامر السهل واي تصريحات او حديث يصدر هو عبارته عن فقاعات لا تعبر عن واقع حقيقي وملمس، ويبقى لحل الدولتين وجوه عدة يمكن لكل طرف قرائته من خلالها، وبالنسبة للطرف الفلسطيني فأن حل الدولتين له العديد من مواطن القوة ومواطن الضعف التي يمكن إجمالها بما يلي:

أ- تغيير معطيات الصراع مع إسرائيل

كانت القناعة الفلسطينية أن حل الدولتين منذ عقد السبعينات مرورا بعقد الثمانينات تتمثل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة "على أي جزء محرر من تراب فلسطين" كتكتيك لإستراتيجية الدولة الديمقراطية الواحدة ومن ثم كإستراتيجية مستقلة قائمة أساساً على طريق تحقيق مشروع قابل للتنفيذ في المدى القصير والمتوسط بخلاف الدولة الديمقراطية الواحدة على كامل تراب فلسطين. لقد اعتقدت منظمة التحرير الفلسطينية بواقعية المشروع كموطن قوة وكموطئ قدم أساسي لها في "الداخل الفلسطيني" المحتل عام 1948، خصوصاً بعد سنوات صراع دامية مع الدول العربية كالأردن وسوريا ولبنان.

وقد تزامنت واقعية المشروع في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة مع بث مناخ دولي داعم أيدته أطراف ضمن المشهد السياسي الإسرائيلي تقضي بإمكانية التوصل إلى حل من هذا القبيل مع منظمة التحرير الفلسطيني ، حيث يظهر منظرو حل الدولتين ان هذا الحل يهدف إلى تحرير أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 من الإحتلال الإسرائيلي في ظل استمرار حملة ممنهجة تقوم على أساس تزايد وتيرة الإستيطان الإسرائيلي وخاصة في مدينة القدس¹.

ساهمت بهذا التوجه الإنتفاضة الفلسطينية التي إنطلقت في كانون أول من عام 1987 والتي تبعها فك الارتباط الأردني (القانوني والإداري) عن الضفة الغربية عام (1988) ومن ثم إعلان الاستقلال الفلسطيني في نفس العام.

¹ أبو جاسر، مروان: رؤية حل الدولتين وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية. مرجع سابق.

ب- حل الدولتين - تغير الطبيعة الجيوسياسية للصراع

يأتي نقد حل الدولتين، وخصوصا المقدم ضمن اتفاق أوسلو، من جهتين مختلفتين، تتمثل الأولى بنقد ورفض فكرة طرح حل الدولتين من الاساس فيما تتمثل الثانية بنقد "طريقة التوصل" والإجراءات الموصله لحل الدولتين وليس الحل نفسه.

ويبقى موطن الضعف الأبرز فيما يتعلق بحل الدولتين نابع من حقيقة مفادها عدم قدرته على توحيد قطاعات الشعب الفلسطيني ومصيرهم مرتبط بهذا الحل، ولا يوفر إجابات شافية لمصير قطاعين مهمين من قطاعات الشعب الفلسطيني وهما الفلسطينيون المواطنين داخل إسرائيل واللاجئين الفلسطينيين.

ومن الضرورة بمكان، الإشارة إلى أن حقوق اللاجئين الفلسطينيين لا تصطدم مباشرة بالإعتراف بدولة إسرائيل، ولا بخصائصها السيادية، وإنما بطابعها اليهودي الذي يشكل عائقا أمام العودة، وعليه فإن حل الدولتين، بمعنى الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة سيادية (وليس كدولة يهودية) لا يتنافى بالضرورة مع حقوق اللاجئين، كما أن على إسرائيل كدولة أن تلتزم بضمان تنفيذ حقوق اللاجئين الفلسطينيين وعودتهم، وهو ما إشتراطته الأمم المتحدة لقبولها عضواً، وأسندته القانون الدولي بشكل لا يقبل التأويل.

إلا أن الخطر الجلي في هذا السياق، أن يقود حل الدولتين إلى منطق المقايضة، بمعنى مقايضة حقوق فلسطينية بأخرى¹

وبهذا المعنى، فإن واقعية المشروع، وهو أحد مواطن قوته قد أخذت تتحصر وتتحول الى أمر في منتهى الصعوبة، خصوصا بعد قرار ترامب الأخير بإعلان القدس عاصمة لدولة إسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها.

¹ بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين: حل الدولتين، حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين. مرجع سابق.

ج- حل الدولتين - رفع العزلة عن إسرائيل

موضوع حل الدولتين عمل وسهل فك العزلة الدولية التي تعاني منها «إسرائيل» في الساحة الدولية والأمم المتحدة ومجلس الأمن، وقد تبنت ذلك الإدارة الأميركية باستخدام نفوذها لمنع صدور أي قرارات دولية جديدة ضد «إسرائيل»، وكذلك العمل على الحد من حملات المقاطعة في الدول الغربية والولايات المتحدة والترويج لها لدى كافة الأقطار العربية، وترمي هذه الإستراتيجية الأمريكية، التي بدأت معالمها تتوضح، إلى إرساء واقع جيو - سياسي في منطقة الشرق الأوسط، يقوم على اقناع الحكام والترويج بأن الكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط قوة إقليمية عظمى وانها الأقوى على وقف المد الشيوعي الإيراني في المنطقة وان العدو الأكبر للعالم ايران وبالتالي ضرورة التعاون والتنسيق مع دولة إسرائيل، أدى ذلك الى إستتباع دول عربية وتطويع إرادتها للانخراط في هذه الإستراتيجية الإقليمية، مستغلة في ذلك هشاشة الأمن الإقليمي التي تطبع منطقة الشرق الأوسط ،ورسخ ذلك مؤازرة الولايات المتحدة الأمريكية لكل الأجندات الإسرائيلية، السياسية والجيوستراتيجية ، من دون أي اعتبار لمقتضيات القانون الدولي، ولا مراعاة لقرارات الشرعية الأممية¹.

د- حل الدولتين :نشوء واقع مؤسسي ومصلحي مرتبط بالوضع القائم

ويرى الدكتور فارس العمارات إن إسرائيل نجحت في كسب الود العربي من المحيط إلى الخليج من خلال التلويح بالقوة والسيطرة القتالية العالية التي يتمتع بها جيشها الذي لا يقهر بالرغم من إنتصارت الجيش الأردني في الكرامة 1973، ولكن المتغيرات الدولية التي أصبحت تظهر كل يوم جعلت العرب يمدون يد السلام إليها، وتحقق لإسرائيل ما تريد وابرمت اتفاقيات سلام كان اخرها في العام 1994 بعد مدريد و أوسلو واطلق عليها كامب ديفيد، حيث إتخذت من تلك الاتفاقيات العصا التي تتوكأ عليها من أجل المرور إلى دول عربية أخرى لتحقيق

¹ الاخصاصي، محمد (2017): محنة القدس:ماذ بعد الاحتجاج. (مقالة)، دبلوماسي واستاذ جامعي ورئيس مؤسسة التنمية الجهوية، المغرب.

مصالحتها وتعزيز اقتصادها والذي يعتبر من أهم ركائز الوجود الإسرائيلي، كما عملت على تقديم الدعم العسكري المبطن لتمرير سياساتها¹.

هـ- حل الدولتين: فتح علاقات الجوار العربي على إسرائيل

سرعان ما أخذت بعض الدول العربية في اللحاق بسابقاتها العربية لتوطيد العلاقات مع إسرائيل، حيث تأصلت الإتفاقيات التجارية والإقتصادية مع عدة دول عربية في السر، إلا أنها أنكشفت من خلال ابراز حجم التبادل التجاري مع هذه الدول والتي افصححت عنه إسرائيل صراحه. والهدف من ذلك كسب الود الإسرائيلي والأمريكي وأعتبار إسرائيل حليفاً في الخفاء وشريكاً رئيسياً في مكافحة ما يطلق عليه بالإرهاب من جهة ومن جهة أخرى الاتحاد والوقوف في وجه المد الإيراني، والذي افقد العرب توازنهم وجعلهم غير قادرين على إستيعاب المرحلة الحالية وذلك لإفتقادهم إستراتيجية الإستجابة للمتغيرات الطارئة، وضعف اللّمة العربية، الذي أدى الى الانهزام والغرق في مستنقعات الحروب والنزاعات بفعل الدول التي تدعم الإرهاب وتزعزع الأستقرار وبالتالي انقسمت الدول العربية بين ايران وإسرائيل فمثلاً "سوريا وبعض أحزاب المقاومة في لبنان وغزة كحزب الله والجهاد الإسلامية وحماس" تبع ايران في حين ان بعض الدولة العربية مثل "الأردن ومصر والسعودية وقطر والامارات" صارت على ركب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل"، وكل جهة تتخذ الذرائع لتبرر ما تقوم به على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، حتى أصبحت الدولتين "ايران وإسرائيل" تسيطر على كل ما هو هام ويتمتع بعناصر الجغرافيا السياسية من أجل المسك بزمام المبادرة التي أصبح العرب يفتقدوها.

¹ العمارات، فارس (2017): التحولات في العلاقات العربية الإسرائيلية مابين الحزن الإيراني والترحيب الإسرائيلي.

مقالة منشورة على الرابط <https://www.sarayanews.com/article/458862>

الفصل الثالث

المواقف الدولية من موضوع حل الدولتين

الفصل الثالث

المواقف الدولية من موضوع حل الدولتين

تعددت المبادرات والاتفاقيات التي سعت لإيجاد التسوية السياسية والعسكرية في ظل مراحل الاحتلال، وقد كانت مساعي التسوية المتعددة تنشط أحياناً وتتوقف أحياناً أخرى، ويعود ذلك للأوضاع السياسية السائدة في المنطقة أو لبعض الأسباب التي كانت ترتبط بظروف الدول الكبرى والمؤثرة على السيادة الفلسطينية والإسرائيلية.

في الفصل الحالي سيتم تناول مشاريع التقسيم في الفكر السياسي الغربي من خلال مواقف القوى الغربية الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا "الاتحاد السوفيتي سابقاً" والاتحاد الأوروبي).

1.3 الموقف الأمريكي

1.1.3 الفترة من العام 1948-1982

هناك العديد من الأسئلة التي من الممكن طرحها حول الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية منذ نشأتها في العام 1948 وحتى يومنا هذا، فبعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وخروج الولايات المتحدة كأحد أهم اللاعبين على مسرح الأحداث في العالم بجانب الاتحاد السوفيتي، طُرحت العديد من الآراء والتحليلات حول حقيقة ودوافع الموقف الأمريكي من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتي سيأتي عليها الباحث في هذه الجزئية والتي ستتناول الموقف الأمريكي خلال فترة ما بين 1948-1982.

في التاسع والعشرين من نوفمبر للعام 1947 تم طرح القرار رقم 181 والذي ينص في أبرز بنوده على إنشاء دولتين مستقلتين في فلسطين: دولة عربية وأخرى يهودية وتخضع مدينة القدس لإدارة الأمم المتحدة، ودعمت الولايات المتحدة القرار بشدة ومارست ضغوطاً كبيرة على الدول الأعضاء للموافقة عليه¹.

¹ شديد، محمد (1985): الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة كوكب الرئيس، جمعية الدراسات العربية، القدس، ص 70.

قبل ذلك قامت الولايات المتحدة بممارسة ضغوط كبيرة على بريطانيا لتقوم بطرح مشروع تقسيم فلسطين في العام 1947 على الأمم المتحدة، ولم تعرضه على مجلس الأمن خشية الولايات المتحدة أن يواجه القرار بفيتو من إحدى الدول، فرأت أمريكا أنه من خلال الأمم المتحدة بالإمكان تمرير القرار لأن العديد من الدول الأعضاء تقع تحت نفوذها وسيطرتها، وعليه كانت الولايات المتحدة تعتبر الأمم المتحدة أداة لتمرير المشاريع الدولية¹.

قبيل انسحاب قوات الانتداب البريطاني من فلسطين وفي العام 1948 قامت الجماعات اليهودية ومن خلال الدعم المقدم من القوى الغربية وعلى رأسها بريطانيا وأمريكا من تحقيق النصر على الجيش العربية وإقامة كيان لهم على حساب تشريد آلاف الفلسطينيين من أرضهم إلى الدول العربية المجاورة كالأردن وسوريا ولبنان².

واثر الموافقة على قرار التقسيم من قبل الأمم المتحدة، أعلن بن غوريون في 14 أيار 1948 عن قيام دولة إسرائيل على الرغم من رفض العرب والفلسطينيين لقرار التقسيم، ولم يمض عدة دقائق على إعلان بن غوريون حتى أعلن البيت الأبيض اعترافه بدولة إسرائيل وضمن حمايتها على لسان الرئيس الأمريكي آنذاك هاري ترومان، ورأت الإدارة الأمريكية أن قيام دولة إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط يساعد على حماية المصالح الأمريكية هناك، لذا رأت الولايات المتحدة أنه من خلال قرار التقسيم وقيام الدولة اليهودية يضمن لأمريكا موطئ قدم قوي في المنطقة وسحب النفوذ من الاتحاد السوفييتي وبريطانيا.

وعلى اثر تلك الأحداث اندلعت شرارة الحرب بين العرب وإسرائيل وتمكنت إسرائيل من هزيمة الجيوش العربية والسيطرة على 78% من مساحة فلسطين.

رأت الولايات المتحدة بعد تلك الأحداث أن القضية الفلسطينية تسير في طريق التصفية، وأن أبرز معلم لتلك القضية هو قضية اللاجئين، حيث نظرت أمريكا للقضية من تلك الزاوية،

¹ أبو جابر، فايز صالح (1989): التاريخ السياسي الحديث للعلاقات الدولية، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ص297.

² عبد الرحمن، أسعد (1987): منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها تأسيسها - مساراتها، مركز الأبحاث، م ت ف، قبرص، ص24.

وأنه يجب التخفيف من معاناتهم من خلال تقديم بعض المساعدات المادية لمخيمات اللجوء في إطار وكالة الغوث (الاونروا)¹.

وكانت الرؤية الأمريكية آنذاك تركز على نقطتين هما: تقديم الدعم للاجئين عبر الوكالة الدولية، ومحاولة توطينهم في الدول التي لجئوا إليها، وعليه لم يكن في أجندة الإدارة الأمريكية أي وجود للقضية الفلسطينية إلا من خلال الحالة الإنسانية للاجئين فقط، وفي موازاة ذلك قامت أمريكا بتقديم كل أشكال الدعم العسكري والمادي لإسرائيل لتثبيتها كقوة مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط والمحافظة على المصالح الأمريكية في المنطقة، ففي خلال 5 سنوات (1948-1952) فقط قدمت أمريكا أكثر من مليار دولار لإسرائيل على شمل هبات ومنح².

ومن ضمن ما تم طرحه في تلك الفترة ما عُرف بمشروع جونسون والذي يتضمن تنمية لمصادر مياه الأردن، ونص المشروع على خمس مراحل أساسية كل مرحلة منها سنتين أو ثلاثة وتقدر تكاليفه بنحو مائة وثلاثين مليون دولار، ينفق منه ثلاثين في المائة على توليد الطاقة الكهربائية وبناء محطاتها، وأطلق على هذا المشروع اسم "مشروع الإنماء الموحد لموارد مياه نهر الأردن"³.

يرى الباحث هنا إلى أن هذا المشروع هدف إلى تحويل قضية الصراع العربي الإسرائيلي عن مساره الحقيقي وإبعاده عن الوضع السياسي، من خلال تصفية القضية الفلسطينية سياسياً وإبقاء البعد الاقتصادي هو الجزء المهم منها، فقد اعتبرت مسألة توطين الفلسطينيين أهم أهداف المشروع، فرضاً عن كونه مقترح كانت تمليه المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة المتمثلة بالدفاع عن أوروبا العربية واحتواء النفوذ السوفييتي، وهي حاجات ترتب عليها الحاجة إلى تدفق الإمدادات النفطية في الشرق الأوسط، ومن هنا تناسب الدور الأمريكي مع سياساتها التي كانت واضحة في ذلك الوقت، ذلك أن دعمها الصريح وموافقتها الضمنية على قيام دولة

¹ عبد الرحمن، أسعد: منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها-تأسيسها-مساراتها. مرجع سابق، ص 118

² زعيتير، أكرم (1986): القضية الفلسطينية، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان: ص 288

³ الهور، منير والمرسي، طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (1947-1985)، الطبعة الثامنة، دار الجليل، الأردن، ص 50.

يهودية في فلسطين يجب أن يرتبط بشكل مباشر على التركيز في قضية اللاجئين والبعد عن القضايا السياسية المتعلقة بتوضيح حقوقهم وإعادتها لهم أو باتخاذ قرارات صارمة ضد الاحتلال وممارساته، وبالتالي فهي في أعمالها ركزت فقط على القضايا الإنسانية لتأكيد على دورها الدولي والفعال في الصراع القائم.

في بداية العام 1965 انطلق العمل الفلسطيني المسلح من خلال تنفيذ العديد من العمليات الفدائية المسلحة ضد إسرائيل، ورأت الإدارة الأمريكية أن تلك العمليات تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة وتهدد الاستقرار كما ترى تلك الإدارة، ولذلك سارعت إلى محاولة احتواء الموقف، وكان الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة في تلك الفترة هو الحد من النفوذ السوفيتي لما له من خطر كبير على المصالح والنفوذ للولايات المتحدة في العالم.

في منتصف العام 1967 شنت إسرائيل هجوما كبيرا على القوات المصرية والسورية والضفة الغربية، واستطاعت احتلال الجولان وسيناء والضفة الغربية لتدخل القضية الفلسطينية منعطفا جديدا، وليصدر بعدها بعدة أشهر قرار مجلس الأمن الشهير 242 والذي يتضمن في الأساس انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب 1967، وضمان الأمن لإسرائيل والسيادة الكاملة لها على الأراضي ما قبل حرب 1967، وتتشابه فقرات القرار مع ما طرحه الرئيس الأمريكي جونسون بعد انتهاء الحرب مباشرة من حق إسرائيل في الوجود وتحقيق وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين ليؤكد هنا أبرز ملامح التحرك الأمريكي بعد الحرب والمتمثلة في المحافظة على حق إسرائيل في الوجود والاعتراف بها من كل الأطراف في مقابل قيام إسرائيل بالانسحاب من بعض الأرض العربية المحتلة في العام 1967.

ومن هنا نلاحظ أن الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب تركز على تجنب الضغط على إسرائيل للانسحاب من كامل الأراضي التي احتلتها بعد الحرب دون تقديم العرب لتنازلات فيما يخص باعترافهم بحق إسرائيل في الوجود¹.

¹ الدقاق، محمد السعيد (1982): التنظيم الدولي، نصوص ميثاق الأمم المتحدة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، ص 231.

بعد انتهاء حرب العام 1973 بين إسرائيل من جهة ومصر وسوريا من جهة أخرى، وما نتج عنها من تحول كبير من خلال عبور القوات المصرية لسيناء وتقدم القوات السورية على جبهة الجولان، وعندها سارعت الولايات المتحدة لفض الاشتباك بين الطرفين، ونشط الدور الأمريكي من خلال سعي وزير الخارجية هنري كيسنجر لإيجاد اتفاقيات بين الطرفين المصري والإسرائيلي، ليقود في نهاية المطاف توقيع اتفاق كامب ديفيد في العام 1979.¹

وعلى الرغم من اعتراف الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للفلسطينيين خلال مؤتمر القمة السابع في العام 1974، والخطاب الشهير لياسر عرفات في الأمم المتحدة والذي أعلن خلاله عن موافقته على العمل لإيجاد حل للصراع مع الأطراف المختلفة بما يضمن الحقوق الفلسطينية²، إلا أن الولايات المتحدة رفضت الاعتراف بالمنظمة واعتبرتها منظمة إرهابية ولن تعترف بها طالما إسرائيل تعارض ذلك، وطالما لم تعترف المنظمة بقراري 242 و 383 وتتنبذ الإرهاب³.

ورغم نجاح مفاوضات كامب ديفيد في توقيع اتفاق سلام بين مصر وإسرائيل في العام 1978-1979، إلا أن أمريكا لا زالت تتعامل مع الشعب الفلسطيني كأفراد يسكنون في الضفة والقطاع بدون الإشارة إلى الاحتلال الإسرائيلي لهذه المناطق.

2.1.3 الفترة الممتدة من العام 1982-1991

في العام 1982 حدث تحول في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث بدأت الأوساط الأمريكية في التحدث عن إيجاد حلول للقضية الفلسطينية، من خلال مبادرة طرحها الرئيس الأمريكي آنذاك رونالد ريغان والتي استندت على قراري 242 و 383، ولكن تلك المبادرة

¹ كيسنجر، هنري (1995): الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك فاضل البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ص 422.

² الموسوعة الفلسطينية (1984): نص خطاب ياسر عرفات في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، المجلد الرابع، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ص 603.

³ سليمان، ميخائيل (1996): فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 225.

استنتجت حق تقرير المصير والى منظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني¹، والتأكيد على حق الحكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية والقطاع مرتبط بالأردن، و من الصعب تحقيق السلام إلا عن طريق إقامة دولة فلسطينية فقط².

وظلت الدبلوماسية الأمريكية خلال فترة الثمانينيات تتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية في نشاطها الدبلوماسي في المنطقة، واشترطت اعتراف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود ونبذ العنف والإرهاب حسب المصطلح الأمريكي، وقامت الولايات المتحدة في العام 1986 بإجراء مباحثات مع الملك حسين والإسرائيليين في محاولة إيجاد حل للقضية الفلسطينية، وكانت هناك اجتماعات بين الملك حسين وشمعون بيريس في تلك الفترة (1986/4/11) والتي تمخضت عن الاتفاق حول ضرورة عقد مؤتمر للسلام لا يحمل صفة دولية أو رعاية من قبل الأمم المتحدة، في مقابل حضور ممثلين عن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والأطراف التي وافقت على القرار 242، والعمل على تشكيل وفد مشترك (فلسطيني - أردني) لا يوجد به أعضاء في منظمة التحرير³.

شعر الفلسطينيون وعلى رأسهم منظمة التحرير الفلسطينية بان هناك مشاريع سياسية يُراد بها إقصاء المنظمة وتمير حلول إقليمية لا يقبل بها الفلسطينيون، وزادت إسرائيل من تلك الشكوك عبر فتحها خط اتصالات عبر قيادات فلسطينية داخلية غير محسوبة على المنظمة ما اصطلح على تسميته (روابط القرى)⁴ حيث كانت تهدف من وراء ذلك إيجاد بديل عن المنظمة

¹ مصالحة، عمر (1994): السلام الموعود-الفلسطينيون: من النزاع إلى التسوية. ترجمة وديع اسطفان. دار الساقى، بيروت، ص 401.

² شريف، حسين (1994): السياسة الخارجية الأمريكية، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 361.

³ بيريز، شمعون (1995): معركة السلام - يوميات شمعون بيريز ، تحرير ديفد لاندوا، ترجمة عمار فاضل / مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ص 735.

⁴ قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمحاولة تشكيل منظمة فلسطينية مكونة من شخصيات في الضفة الغربية ذات ولاءات مشوهة تابعة للاحتلال، بهدف مواجهة التيار الوطني الذي اعتبر امتداداً لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي برز قوياً بعد الانتخابات البلدية في الضفة الغربية عام 1976. فشكلياً حاولت روابط القرى أن تقدم خدمات حياتية لسكان الريف الفلسطيني، ولكن حقيقة كانت تهدف إسرائيل عبر روابط القرى إلى ضرب العلاقات الاجتماعية في التجمعات الريفية وإحداث النزاعات، وإحداث شرخ بين العائلات الفلسطينية، ونشر الرعب وضرب السلم الأهلي، ومطاردة رجال المقاومة والكشف عن أنصار منظمة التحرير.

وتقديم إغراءات اقتصادية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال عمل العديد من الخدمات الخاصة بالنية التحتية في الأراضي الفلسطينية.

ولكن في نهاية عام 1987 انطلقت شرارة الانتفاضة الأولى لتعلن دخول القضية الفلسطينية مرحلة جديدة، وبدأ العالم ينظر بصورة مغايرة للقضية الفلسطينية وخاصة أن الانتفاضة أخذت الطابع الشعبي والعصيان للاحتلال الإسرائيلي فلاقت تعاطفا كبيرا، إلا أن الغدارة الأمريكية ظلت تنظر إلى منطقة الشرق الأوسط نظرة مغايرة، حيث ترى فيها منطقة نفوذ وسيطرة لها في مواجهة المد السوفييتي، وكانت تسعى للدخول في حل للقضية الفلسطينية عبر الأطراف العربية وليس الفلسطينيين أنفسهم، إلا أن الانتفاضة أجبرت الغدارة الأمريكية على النظر إلى القضية الفلسطينية من زاوية أخرى، حيث وجدت بأن لا حل إلا بدخول الطرف الفلسطيني في الحوار (منظمة التحرير الفلسطينية)، وكان طرح جورج شولتز لمبادرته في شهر آذار 1988 كبدية للتحرك الأمريكي بعد اندلاع الانتفاضة وترتكز مبادرته على القرارين 242 و383، وحكما ذاتيا للفلسطينيين، ولا زالت الولايات المتحدة تستثني المنظمة من تلك المحادثات والمبادرات، ورغم فشل تلك المبادرة بعد إعلان الملك حسين فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية، إلا أنها أوجدت أرضية جديدة للحوار بين الإدارة الأمريكية ومنظمة التحرير في نهاية العام 1988.¹

وشكل موافقة المنظمة في نهاية العام 1988 على القرارين 242 و383 ونبذ العنف والإرهاب نقطة تحول في الصراع وفتح الباب أمام الحوار الأمريكي الفلسطيني للبحث عن حل، ولكن فوجئ وفد المنظمة بأن الوفد الأمريكي يهدف من وراء ذلك الحوار الحصول على مزيد من التنازلات الفلسطينية والقبول بتفاوض شخصيات من الضفة الغربية مع الإسرائيليين بعيدا عن المنظمة.²

¹ ربيع، محمد عبد العزيز (1995): الحوار الفلسطيني الأمريكي-الدبلوماسية السرية والاتصالات الفلسطينية الإسرائيلية. دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ص151.

² كواندت، وليام ب. (1988): كامب ديفيد - السياسة وصنع السلام، ترجمة حازم صاغية، دار المطبوعات الشرقية، بيروت، ص367.

ويرى الباحث من خلال ما سبق أن الهدف الأمريكي من الحوار مع المنظمة هو محاولة الضغط على المنظمة فيما يخص الصراع مع إسرائيل وكذلك السماح لفلسطينيين الداخل (الضفة والقطاع) بالتفاوض مع إسرائيل دون وجود للمنظمة، وأضيف هنا أن نهاية الثمانينيات شهدت انهيار الاتحاد السوفييتي وتفتته إلى دول عدة، مما شكل ضربة كبيرة لمنظمة التحرير كون السوفييات كانوا يشكلون قوة كبيرة مضادة للقوة الأمريكية وكذلك متفهمة للحقوق الفلسطينية وداعمة لها.

شهدت بداية تسعينيات القرن الماضي تغيرات كبيرة في الوضع الدولي والإقليمي، فمع ما شكله انهيار الاتحاد السوفييتي من وضع دولي تحكمه الولايات المتحدة بمفردها، برزت قضية احتلال العراق للكويت وما تلاه من حرب شنتها الولايات المتحدة بالتحالف من عشرات الدول وأخرجت العراق على أثرها من الكويت وفرضت عليها حصاراً أضعف العراق بشكل كبير جداً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وضمنت للولايات المتحدة السيطرة على أبرز مصادر النفط في العالم والمتمثلة بدول الخليج النفطية لتضمن لأمريكا سيطرة وهيمنة كبيرة على العالم¹.

3.1.3 الفترة الممتدة من العام 1991-2016

وجد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في ظل المناخ السياسي الجديد أنه من المناسب أن يتجه إلى الشرق الأوسط من أجل تأكيد مصداقية الولايات المتحدة التي سارعت إلى تنفيذ القرارات الخاصة بإيجاد حلول للصراع القائم في المنطقة، لذا عملت على تنفيذ القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط من خلال موافقة جميع الأطراف المشتركة في الصراع القائم².

واختارت الولايات المتحدة شهر آذار 1991 لإطلاق مبادرة جديدة عقب أسبوع واحد من توقف معارك حرب الخليج الثانية، وذلك في خطاب الاحتفال بالنصر أمام الكونغرس في 6 آذار 1991 أعلن الرئيس جورج بوش الأب أن الولايات الأمريكية عازمة على تسوية الصراع

¹ الحمد، جواد (1994): مستقبل السلام في الشرق الأوسط، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، عمان، ص7.

² عباس، محمود (1994): طريق أوسلو: موقع الاتفاق بروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ص 131.

العربي الإسرائيلي بحيث تستطيع شعوب الشرق الأوسط جميعها العيش بسلام، ليمهد ذلك الخطاب لفكرة عقد مؤتمر مدريد للسلام¹.

وقامت الولايات المتحدة بالدعوة إلى هذه المؤتمر كمرجعية وحيدة لعملية السلام في مراحلها، وقد حددت في خطابها به هدف المفاوضات وطبيعة السلام، وأسس التفاوض، ودور الراعين، ووتيرة العملية، ودور كل طرف من الأطراف، وقد أشار حوات (2002) أن هذه الاتفاقية قد قامت الأسس والمرتكزات التالية²:

1. انه يمكن من خلال هذه العملية فقط تحقيق سلام حقيقي بين الدول العربية وإسرائيل والفلسطينيين، كما ويمكن لشعوب الشرق الأوسط إحراز السلام والأمن من خلاله.

2. تركز عملية السلام على قراري مجلس الأمن 242 و 338 وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام وفقاً لخطاب الرئيس بوش الأب.

3. يجب أن تركز المفاوضات على قضايا التعاون الإقليمي في القضايا المتصلة بالصراع مثل الرقابة على الأسلحة والأمن القومي والمياه وقضايا اللاجئين والتنمية الاقتصادية.

4. أن يكون للمؤتمر سلطة فرض حلول على الأطراف أو القدرة على التصويت على القضايا أو النتائج، وبالإمكان عقد المؤتمر مرة ثانية فقط بموافقة الأطراف.

سوف تتم المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل على مرحلتين الأولى ما حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وستدور هذه المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق في موعد أقصاه سنة واحدة، وبمجرد الاتفاق ستدور ترتيبات الحكم الذاتي لفترة مؤقتة لمدة خمس سنوات، أما المرحلة الثانية وسميت الوضع الدائم، ويبدأ التفاوض عليها بعد السنة الثالثة من الحكم المؤقت.

¹ نوفل، ممدوح، البحث عن الدولة، مرجع سابق، ص 336.

² حوات، محمد علي (2002): مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 73.

1.3.1.3 اتفاق أوسلو في العام 1993

بعد اتفاق الاطراف كافة في عملية السلام على عمل لجان متعددة لإدارة عملية المفاوضات وكل لجنة تختص بقضية معينة، جرت مفاوضات سرية بين الجانبين في مدينة أوسلو النرويجية، وقد انبثق من تلك المفاوضات الاتفاق التاريخي بين الطرفين في العام 1993 أطلق عليه اتفاق أوسلو، و قد تم التوقيع الرسمي على اتفاق أوسلو في واشنطن في 13 أيلول / سبتمبر 1993 وابرز بنود ذلك الاتفاق هي¹:

1. إقامة سلطة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة والقطاع لفترة خمس سنوات.
 2. تبدأ قبل بداية العام الثالث من الحكم الذاتي المفاوضات على الوضع النهائي للضفة والقطاع، بحيث يفترض أن تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس المن الدولي 242 و 338
 3. بعد شهرين من بداية الاتفاق حيز التنفيذ يتوصل الطرفان لاتفاق حول الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا وإعطاء الفلسطينيين صلاحيات محدودة في مجالات الصحة والتعليم والضرائب المباشرة والسياحة.
 4. يتم تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية تشمل الضفة والقطاع على أن صلاحياتها لا تشمل الأمن الخارجي ولا المستوطنات الإسرائيلية ولا العلاقات الخارجية
- وانبثق عن اتفاق اوسلو تحولات كبيرة في النظام السياسي الفلسطيني، حيث كان التحول الأبرز هو قيام سلطة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية، ومن ثم تحول الصراع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي الى ساحة العمل الدبلوماسي والمفاوضات التي تحكمها اتفاقية اوسلو، وليتم انتقال صناعة القرار الفلسطيني من منظمة التحرير الى السلطة الفلسطينية².

¹ الشريف، ماهر، البحث عن كيان، مرجع سابق، ص420.

² هلال، جميل، النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو، مرجع سابق، ص75.

وقد تلا ذلك الاتفاق عدة اتفاقات منبثقة عنه كاتفاق القاهرة (مايو 1994) وكذلك اتفاق طابا (أوسلو2) في 28 سبتمبر 1995، ومن ثم تلاه اتفاق الخليل 15 يناير 1997، واتفاق اتفاق واي ريفر بلنتيشن 23 أكتوبر 1998.

2.3.1.3 خطة خارطة الطريق

بعد تعدد المحاولات الأمريكية لإيجاد حل بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي جاءت خطة الطريق كبديل مغاير لما سبقتها من الأطروحات والمقترحات، حيث أشار صالح (2006) إلى أن هذه الاتفاقية قد حملت معها رؤية جديدة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث تم التركيز فيها على التوازي في التعامل وليس التتابع، بالإضافة إلى تركيزها على التوقيت الزمني الذي كان محدداً، ونهاية الخطة هو إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، وأوضح البابا (2003) إلى أن هذه الاتفاقية تؤكد على مبدأ حل الدولتين الدائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وقد قامت على ثلاث مراحل أساسية، واشتملت كل مرحلة على العديد من المبادئ الأساسية ومنها¹:

1. التأكيد من إقامة تسوية نهائية وشاملة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني بحلول عام 2005، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

2. تعتمد بنود خطة الطريق على العديد من القرارات والمبادرات السابقة نتائج مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة 242 و 338 و 1397، والاتفاقيات التي تم التوصل إليها سابقاً بين الطرفين، ومبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله والتي تدعو إلى قبول إسرائيل كجار يعيش بسلام وأمن ضمن تسوية شاملة.

وأوضح نوفل (2005) أن العديد من الباحثين قد اعتبروا اتفاقية خارطة الطريق صورة توضح التصورات الإسرائيلية والأمريكية لحل القضية الفلسطينية، أكثر من تمثيلها للتصور الفلسطيني والعربي للحل، وقد عمدت الخارطة إلى التدخل في الشأن الداخلي الفلسطيني

¹ البابا، جمال، (2003): خارطة الطريق بين الرؤية الأمريكية والتحفظات الإسرائيلية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 9-10، غزة، ص 158-159.

والعربي، كما عمدت للتدخل في الشأن الداخلي الفلسطيني من خلال المطالبة بإصلاحات داخلية، مما يفرض نوعاً من الوصاية على الشعب الفلسطينية والسلطة الوطنية القائمة¹.

ويشير الباحث هنا بأن فشل المساعي الهادفة التي تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من قبل الإدارة الأمريكية يعود إلى افتقارها إلى الالتزام بالشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة التي صدرت لمحاولة إيجاد حلول لهذا الصراع، بالإضافة إلى محاولتها وضع مرجعية خاصة لعملية التسوية وفق قراراتها الداعمة لأحد أطراف الصراع فقط، ويظهر ذلك من خلال عدم ممارستها للضغوط الحقيقية على الجانب الإسرائيلي لدفعه للالتزام بتطبيق خارطة الطريق، وما تلعبه في محاولة تأجيل التفاوض حول قضايا الوضع النهائي إلى مراحل لاحقة، كما يعود السبب في فشل هذه المفاوضات إلى تعنت الجانب الإسرائيلي وعدم احترامه للتدخلات الدولية، واستمرار أعمال العنف والقمع والملاحقات الأمنية والاعتقالات غير المبررة التي تمارسها بشكل مستمر باتجاه الجانب الفلسطيني.

أما فترة الرئيس الأمريكي باراك أوباما فقد جدد التزامه بحل القضية الفلسطينية من خلال خطابه الشهير في جامعة القاهرة في حزيران من العام 2009، حيث تحدث عن الدولة الفلسطينية وعن ضرورة وجود وطن للفلسطينيين في مقابل تأكيده التام على دعم إسرائيل وحماية أمنها واستقرارها، وأكد أن خارطة الطريق هي أساس الحل (حل الدولتين)، ورغم إرساله للعديد من المبعوثين للتوسط بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلا أن فترة ولايته الأولى والممتدة من العام 2008 وحتى نهاية العام 2012 لم تقدم جديداً في حل الصراع بسبب تعنت الجانب الإسرائيلي ورفضها الخوض في الملفات المصيرية كالقدس واللاجئين والحدود، وفي العام 2011 عارضت الولايات المتحدة المسعى الفلسطيني للحصول على عضوية دولة مراقب في الأمم المتحدة، وحتى خلال فترته الرئاسية الثانية فقد ظهرت العديد من القضايا الساخنة التي طغت على الملف الفلسطيني، حيث ظهور الربيع العربي والثورات العربية في

¹ نوفل، احمد (2005): تأثير خارطة الطريق وجدار الفصل على التسوية السياسية في الشرق الأوسط، أبحاث اليرموك، العدد 3، 2005، ص 549.

بلدان الشرق الأوسط وانشغال أمريكا بتلك الملفات الساخنة ألقى بظلال سلبية على محورية القضية الفلسطينية، وحتى خلال زيارة اوباما لإسرائيل في العام 2013 وخطابه حول حل الدولتين وإنهاء المعاناة إلا أن ذلك لم يقدم شيئاً في المسيرة التفاوضية أو الحل بين الجانبين¹.

منذ فوز الرئيس دونالد ترامب (Donald Trump) برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر / 2016، بدأ الباحثين والكتّاب في مجال السياسة يتناولون أفكار ترامب (Trump) وآرائه ومواقفه تجاه القضايا العالمية والدولية، وبالتحديد فيما يخص الملف الفلسطيني.

ورغم تسلم الرئيس ترامب (Trump) لسدة الرئاسة حديثاً، إلا أنه بدا واضحاً من خطاباته وتصريحاته ملامح سياسته تجاه القضية الفلسطينية وتأثير ذلك على مستقبل العلاقات الفلسطينية الأمريكية.

بالرغم من صعوبة تناول السياسة الخارجية لترامب (Trump) نظراً لتسلمه سدة الحكم حديثاً، إلا أنه بالإمكان تناول آرائه حول القضايا الرئيسية في الشرق الأوسط وعلى رأسها القضية الفلسطينية من خلال خطاباته ومؤتمراته الصحفية وآراء المحللين حول سياسته الخارجية، وقد بدا واضحاً خلال الأيام الأولى لفوزه تشدده في الملف الفلسطيني لصالح التوجهات الإسرائيلية نحو الحل، فموقفه حول نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وتجاهله لحل الدولتين في أولى خطاباته بعد التنصيب، وتركيزه على القضايا الخدمائية فقط بالنسبة للشعب الفلسطيني، ولّد لدى المسؤولين الفلسطينيين شعوراً بالإحباط من الموقف الأمريكي الجديد تجاه القضية الفلسطينية، وبدأ العديد من المسؤولين الفلسطينيين يتحدثون عن مرحلة جديدة دخلتها القضية الفلسطينية وبالتحديد في ظل اهتمام الولايات المتحدة بقضايا أخرى في الشرق الأوسط على حساب الملف الفلسطيني وفي ظل الحديث ما بات يُعرف بـ (صفقة القرن) فيما يخص القضية الفلسطينية والعلاقة بين العرب وإسرائيل، حيث التنازلات الكبيرة المطلوبة من العرب والفلسطينيين والتطبيع مع إسرائيل مقابل وعود بإعطاء الفلسطينيين بعض الحقوق.

¹ اسمر، احمد جميل (2014)، الموقف الأمريكي من إقامة الدولة الفلسطينية من كلينتون إلى اوباما، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ص 150.

2.3 الموقف السوفييتي والروسي

1.2.3 الموقف السوفييتي

في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، برزت الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى بجانب الولايات المتحدة الأمريكية، وكان لها تأثير كبير في الأحداث والقضايا على الصعيد الدولي، ومن تلك القضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فقد كان للاتحاد السوفييتي - سابقا - دورا وموقفا مغايرا لموقف الولايات المتحدة، والذي بدا واضحا من خلال صراع النفوذ بين القوتين العظميتين.

وكان موقف الاتحاد السوفييتي مبنيا على المصالح العليا للدولة، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، حيث أن منطقة الخليج والشرق الأوسط فيها من الثروات (النفط والغاز) ما يجعل الاهتمام السوفييتي كبيرا في تلك المنطقة والتي تمثل القضية الفلسطينية أحد أهم القضايا التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط، ولذا كان لا بد لدى صناع القرار في الاتحاد السوفييتي اتخاذ مواقف واضحة تجاه تلك القضية والتي سأتناولها منذ صدور قرار التقسيم وحتى وقتنا الحاضر.

بعد صدور قرار التقسيم في العام 1947، والذي وافقت عليه الاتحاد السوفييتي من منطلق حرصها على استقرار تلك المنطقة وإنهاء النزاع هناك، حيث كان الموقف السوفييتي آنذاك أن للفلسطينيين الحق في إقامة دولتهم المستقلة إلى جانب الدولة اليهودية¹، وعلى الرغم من عدم تنفيذ الشق الثاني لقرار التقسيم وهو إقامة دولة فلسطينية، إلا أن الاتحاد السوفييتي اعترف بدولة إسرائيل بعد أن أعلن الإسرائيليون إقامتها في العام 1948.

وعلى الرغم من أن الاتحاد السوفييتي كان من الممكن أن يكون تصويته على قرار التقسيم مصيريا، لأنه في حال عدم موافقته فلن يمرر القرار كونها تمثل الكتلة الشرقية وتدعمها العديد من الدول الاشتراكية كبولندا وأوكرانيا وغيرها².

¹ توما، اميل (1974): 30 عاما على الاتحاد: يوميات شعب، عربسك، حيفا، ص45

² مهنا، محمد نصر (1979) مشكلة فلسطين أمام الرأي العالمي 1945-1967، دار المعارف، مصر، ص176

في بداية خمسينيات القرن الماضي كان هناك تحول في العلاقات السوفيتية الإسرائيلية وبالتحديد بعد التفجير الذي لحق بالممثلية السوفيتية في تل أبيب في العام 1953، والتي نجم عنه قطع العلاقات السوفيتية الإسرائيلية، وأصبح الموقف السوفيتي أقرب إلى الموقف العربي إزاء القضايا الدولية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، فقد كان ذلك الحادث نقطة تحول في تلك العلاقات والذي اتهمت فيه الاتحاد السوفيتي الجانب الإسرائيلي بالتقصير والتحريض ضد السوفيات¹.

الموقف الروسي كما نرى يتبدل وفق المصلحة العليا لديهم، فتارة تأييد لإسرائيل وتارة أخرى تأييد للقضايا العربية.

خلال الفترة الممتدة من العام 1954 وحتى العام 1982، كان الموقف السوفيتي واضحا بتأييده للعرب والفلسطينيين في سعيهم لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وبموازاة ذلك معارضتهم العمل على إزالة دولة إسرائيل كما كان يدعو العرب، ومع ما شهدته تلك الفترة من أحداث كبيرة كبداية العمل الفدائي المسلح وحرب العام 1967، دخلت القوتان العظمى أمريكا وروسيا في صراع على تلك المنطقة، فقد كان التأييد الروسي للعرب والفلسطينيين واضحا، في حين كان الدعم الأمريكي واضحا للجانب الإسرائيلي، وتمثل الموقف الروسي بوضوح في العام 1956، حينما دعمت روسيا العرب في مواجهة إسرائيل وبدا ذلك واضحا من خلال الدعم الروسي الكامل للرئيس المصري آنذاك جمال عبد الناصر².

واخذ الموقف الروسي أكثر وضوحا حين أكد دعمه للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في العام 1964، والذي استمر بوتيرة أعلى وبدا بارزا في حرب العام 1973، حيث الدعم الروسي بالسلاح للجانب المصري في حربه ضد إسرائيل وكذلك خلال حرب الاستنزاف، واتخذت روسيا موقفا واضحا بعد صدور القرار 338 في أكتوبر 1973، حيث دعت إسرائيل

¹ توما، اميل: 30 عاما على الاتحاد: يوميات شعب، مرجع سابق، ص 127

² الفراء، محمد (1990): دراسات في القضية الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس، القسم الثاني، بيروت،

بشكل واضح إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلت في العام 1967، وضمان الحقوق الفلسطينية المشروعة والرغبة الكبيرة للروس في أن يكون لهم دور في عملية التسوية¹.

وفيما يتعلق بموقفهم من الكفاح المسلح للفصائل الفلسطينية والذي انطلق في العام 1965، فقد كان هناك تأييد سوفيتي لذلك النهج باعتباره أداة تحرر من الاحتلال، ولكن في نهاية العام 1968 وبداية العام 1969 بدا الموقف الروسي بالتبدل وأصبح هناك تناقض بين الموقفين الفلسطينيين والروسي، حيث لم يعد الموقف الروسي مؤيدا لفكرة تحرير كامل فلسطين من الاحتلال، ودعت الدول العربية صراحة إلى كبح جماح تلك المنظمات².

في العام 1977 صدر بيان مشترك بين الجانبين الروسي والأمريكي حول ضرورة عقد مؤتمر جنيف للسلام عبر مشاركة ممثلين عن الشعب الفلسطيني والعمل على حل القضية الفلسطينية وانسحاب إسرائيل من أراضي احتلت في العام 1967، والاعتراف المتبادل بين الطرفين وإقامة سلام حقيقي في المنطقة³.

في أعقاب توقيع اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل في العام 1978، خسر الاتحاد السوفيتي حليفا كبيرا في المنطقة وهو مصر، لكن الطرف السوفيتي استمر في دعمه المقدم لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبدا واضحا من خلال دعوة الرئيس السوفيتي آنذاك (بريجينيف) لعقد مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية وإشراك المنظمة فيه.

في العام 1985، بدا الدور السوفيتي بالتراجع نتيجة عدة عوامل ولعل أبرزها تبدل الأولويات لدى الروس، حيث رأى الرئيس الروسي المنتخب آنذاك (غورباتشوف) أن إصلاح الأوضاع الداخلية في الاتحاد السوفيتي هي على سلم أولوياته، مما انعكس بصورة سلبية على

¹ الشوبكي، بلال (2006): *سياسة روسيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية*، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 34، ص 45-70

² هانتز، أ. هـ (1971): *التورط السوفيتي في الشرق الأوسط*، ترجمة خير مروان، دراسات الفكر الحديث، بيروت، ص 101

³ هيكل، محمد حسنين (2000): *المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل - سلام الأوهام*، دار الشروق، القاهرة، ص 351

القضية الفلسطينية نتيجة تراجع الدعم الروسي الكبير للفلسطينيين، وأصبح هاجس الإصلاح والبناء لدى الروس هو المسيطر على تفكيرهم، ورؤوا أن ذلك الإصلاح يحتاج إلى التكنولوجيا الغربية وضرورة التعاون فيما بينهم للنهوض بعملية الإصلاح، ونتج عنه زيادة التعاون الاقتصادي بين الجانبين الروسي والإسرائيلي¹.

ومنذ العام 1987 بدأ تطور العلاقات بين الجانبين الروسي والإسرائيلي من خلال فتح قنصلية روسية في إسرائيل، واستمر تطور العلاقة بين الجانبين لحين إعادة العلاقات الدبلوماسية في العام 1991 والتي قُطعت في أعقاب حرب العام 1967.

نلاحظ من خلال تلك الفترة الممتدة منذ العام 1967 وحتى العام 1991 تبدل الموقف السوفيتي تجاه القضايا الشرق أوسطية، ففي الفترة منذ العام 67 وحتى نهاية 1984 كان الموقف الروسي داعماً قوياً للقضايا العربية والقضية الفلسطينية، ولكن في بداية العام 1985 بدأ التحول في الموقف نتيجة ظروف داخلية تحتم الاهتمام بالإصلاح والبناء داخل الدولة السوفيتية، والذي لن يتأتى ذلك الإصلاح إلا بالاعتماد على المساعدات الغربية من خلال التكنولوجيا التي تفتقر لها روسيا.

2.2.3 الموقف الروسي

في العام 1991 حدث زلزال كبير على مستوى الاتحاد السوفيتي، حيث انهارت تلك الدولة، وانقسمت إلى عدة دول، وتسلم بوريس يلتسين مقاليد الحكم هناك، والذي انصبت سياسته على معالجة الوضع الداخلي في روسيا في أعقاب انهيار الدولة السوفيتية، وكان التقارب بينه وبين الغرب في أوجه، حيث تراجع الدور الروسي من القضايا العالمية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وشاركت روسيا في مؤتمر مدريد للسلام ودعمت الجهود الأمريكية للحل.

وبعد تشكل السلطة الوطنية الفلسطينية في أعقاب اتفاق أوسلو، نشطت العلاقات الدبلوماسية بين روسيا والسلطة الفلسطينية، وتوج ذلك افتتاح قنصلية روسية في مدينة رام الله

¹ الشوبكي، بلال: سياسة روسيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، مرجع سابق.

في العام 1995، ونشطت الزيارات لمسؤولي السلطة الفلسطينية إلى موسكو، وكان الموقف الروسي آنذاك واضحاً بضرورة إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة في العام 1967 بما يضمن الأمن لدولة إسرائيل.

وتكرر الموقف الروسي من القضية الفلسطينية أثناء تسلم فلاديمير بوتين لسدة الرئاسة في العام 1999، حيث المطالبة الروسية بحل القضية الفلسطينية وفق القرارات الدولية والداعية إلى قيام دولة فلسطينية بجانب دولة إسرائيل، وكذلك الحال في فترة تسلم ميدفيديف في العام 2008 رئاسة روسيا، حيث الموقف الروسي الثابت من القضية الفلسطينية.

وعدمت روسيا الطلب الفلسطيني بالتوجه للأمم المتحدة ومجلس الأمن للحصول على دولة فلسطينية في حال فشل مفاوضات التسوية، وظل الموقف الروسي ثابتاً حتى وقتنا الحالي والمتمثل بدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، في إقامة دولة مستقلة في الأراضي المحتلة في العام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية

3.3 الموقف الأوروبي

يعتبر وعد بلفور في الثاني من نوفمبر من العام 1917، بداية الملامح الرئيسية للموقف الأوروبي من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فقد أعطت بريطانيا وعداً لليهود بإقامة وطن لهم في فلسطين على حساب السكان الأصليين (الفلسطينيين)، وقد عملت بريطانيا بكامل جهدها في فترة الانتداب البريطاني لتنفيذ ذلك الوعد، وهو ما تم في العام 1947 من خلال قرار التقسيم الذي طرحته بريطانيا على الجمعية العامة للأمم المتحدة .

فمن خلال ذلك القرار اتضح الموقف الأوروبي والذي تنزعه بريطانيا من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث ترى بريطانيا ضرورة تقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة يهودية ودولة عربية ، ووضعت بريطانيا كل ثقلها لدعم اليهود المهاجرين إلى فلسطين وتقوية شوكتهم في محاربة الفلسطينيين والعرب لتثبيت دولتهم في أرض فلسطين، حيث أمدت بريطانيا المنظمات اليهودية بالسلاح لمواجهة العرب والفلسطينيين.

وعليه فقد صوتت بريطانيا وفرنسا لصالح قرار التقسيم رغم التردد الفرنسي في البداية حيث كانت تخشى أن تخسر مصالحها في العالم العربي وشمال إفريقيا، وهذا ما يفسر كذلك تأخر الاعتراف الفرنسي بإسرائيل، حيث جاء ذلك الاعتراف بعد الاعتراف الأمريكي والروسي.

من هنا بدأ مسلسل الدعم الأوروبي لإسرائيل، وبالتحديد من قبل فرنسا وبريطانيا وتمثل ذلك من خلال موقفهم الواضح بالإضافة إلى الولايات المتحدة بدعم إسرائيل وحمايتها بوجه الأخطار، وتجسد ذلك من خلال البيان الثلاثي عام 1950 والذي ينص على حماية أمن إسرائيل ووجودها¹.

وتجسد ذلك الدعم الأوروبي بأشجع صوره من خلال العدوان الثلاثي (إسرائيل وفرنسا وبريطانيا) على مصر في العام 1956،² في أعقاب إعلان الرئيس المصري آنذاك جمال عبد الناصر عن تأميم قناة السويس، فقد رأت تلك الدول أن النظام المصري المتشكل حديثا هناك يشكل خطرا على المصالح الغربية وكذلك خطرا على إسرائيل، لذلك بادرت تلك الدول إلى شن هجمات عنيفة على القوات المصرية في محاولة لثنيها عن تلك الخطوات التي من الممكن أن تهدد المصالح الغربية والإسرائيلية.

والمحدد الأساسي لسعي بريطانيا لقيام إسرائيل ومن ثم دعمها من قبل الدول الرئيسية في أوروبا هو سعي تلك الدول للحفاظ على مصالحها في المنطقة العربية، ونظرا لأهمية الموقع الجغرافي للدول العربية حيث تعتبر البوابة الجنوبية لأوروبا، ولذلك رأت أوروبا أن دعم إسرائيل وتقويتها في المنطقة كفيل بالحفاظ على مصالحهم سياسيا واقتصاديا .

واستمر الدعم الأوروبي وبالتحديد من قبل بريطانيا وفرنسا لإسرائيل خلال فترة الخمسينيات من القرن الماضي، وبعد فوز ديغول بالرئاسة الفرنسية في العام 1958، حدث تغير في الموقف الفرنسي بشكل تدريجي تجاه القضايا العربية والقضية الفلسطينية من ضمنها، ولعل

¹ مصطفى، نادية (1986): أوروبا والوطن العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 58

² أبو جابر، فايز صالح (2000): القومية العربية و الدول الكبرى، الرائد، عمان، ص 182

أبرز تلك المواقف الموقف الفرنسي من حرب حزيران ، وقد لعب العامل الاقتصادي والعسكري دورا كبيرا في الموقف الفرنسي، حيث كان التبادل التجاري بين الدول العربية وفرنسا كبيرا، وكذلك بيع الأسلحة الفرنسية للدول العربية مقابل انخفاض بيع السلاح لإسرائيل نظرا لسيطرة الولايات المتحدة على سوق بيع السلاح لإسرائيل¹.

بقيت دول أوروبا تنتظر للمسألة الفلسطينية على أنها قضية "لاجئين حتى أنه يمكن القول أنه في عام 1965 م كانت كلمة فلسطين مشطوبة من الملفات الأوروبية

وعليه يمكن النظر للموقف الأوروبي قبل حرب العام 1967 على أنه يميل لصالح إسرائيل ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب أبرزها شعور الأوروبيين بعقدة الذنب تجاه اليهود وكذلك للمصالح الاقتصادية الأوروبية في المنطقة إضافة إلى الموقع الاستراتيجي لإسرائيل في المنطقة والذي يعتبر رأس الحربة في مواجهة الدول العربية.

بعد حرب العام 1967، بدأت المواقف الأوروبية تتجه نوعا ما إلى التوازن في العلاقة بين العرب وإسرائيل، وبدأ الطرح الأوروبي بضرورة إيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فقد لعبت فرنسا دورا محوريا في إصدار القرار 242 لحل الصراع، وقامت فرنسا بطرح مبادرة للحل تتمثل أبرز نقاطها في انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في العام 1967 مقابل اعتراف العرب بإسرائيل.

إما إيطاليا فقد اتسم موقفها بالحياد في تلك الفترة، وطرحت بعض الأفكار للحل شبيهة بالموقف الفرنسي من خلال المطالبة بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967 مقابل حق إسرائيل في الوجود والاعتراف بهم.

أما الموقف البريطاني فقد كان أقرب إلى الموقف الأمريكي منه إلى مواقف الدول الأوروبية، ويمكن قراءة الموقف البريطاني من خلال مشاركتها في صياغة القرار 242 والذي يدعو إلى تسوية سياسية بين العرب وإسرائيل، رغم إشارة القرار في بعض بنوده إلى مشكلة

¹ مصطفى، نادية: أوروبا والوطن العربي، مرجع سابق، ص 64-67

اللاجئين الفلسطينيين، وعلى الرغم من الانحياز البريطاني لإسرائيل إلا أنها لم تعترف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ورفضت نقل السفارة إلى هناك¹.

وشهدت بدايات فترة السبعينات تبدل في المواقف الأوروبية الرئيسية تجاه الصراع حيث طرح الحزب الحاكم في بريطانيا فكرة فتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، رغم معارضة بعض الأحزاب البريطانية لذلك²، ولعل السبب الرئيسي في تبدل ذلك الموقف هو شعور بريطانيا بأن مصالحها الاقتصادية والسياسية ستتضرر كثيرا إذا ما بقيت منحازة لإسرائيل، وكذلك شعورها بأن فرنسا ستأخذ مكانها لدى العرب بعد أن أصبحت المواقف الفرنسية معتدلة في توجيهها نحو سبب حل الصراع.

وفي اجتماع للسوق الأوروبية في العام 1973 في بروكسل أقرت بيانا من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط والتي تستند في أساسها على تطبيق القرارين 242 و338، وضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة في العام 1967، وضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

من هنا يتضح أن الموقف الأوروبي حدث عليه تطور هائل في نظرته للصراع، حيث بدأ ينادي بضرورة إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية بالإشارة إلى حقوق الشعب الفلسطيني.

وفي تلك الفترة جرى الحوار العربي الأوروبي في محاولة لإيجاد صيغة للحل، وكان التشدد الأوروبي واضحا في مسألة مشاركة ممثلين عن منظمة التحرير في ذلك الحوار، وكان الشرط الأوروبي هو اعتراف المنظمة بإسرائيل لإشراكها في الحوار وهو ما رفضته المنظمة في حينها، وظل الموقف الأوروبي متمسكا ببيان بروكسل الذي أشرت إليه سابقا كصيغة لحل الصراع، مطالبة الدول الأوروبية للمنظمة الاعتراف بإسرائيل غير منطقي في ظل عدم وجود أسس واضحة للحل وعدم تقدم في عملية التسوية.

¹ عبد القادر، إيمان (1991): أوروبا الغربية و الدولة الفلسطينية، صامد الاقتصادي، عدد 118، عمان، دار الكرمل للنشر و التوزيع، ص 24

² كمال، محمد مصطفى و فؤاد نهرا (2001): صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص158

وتطور النشاط الدبلوماسي لمنظمة التحرير في دول أوروبا للتعريف بالقضية الفلسطينية، ونتيجة لذلك النشاط بدأت بوادر الحوار بين المنظمة والدول الأوروبية، بعد أن بذلت المنظمة جهوداً كبيرة للتعريف بأهدافها ونضالها ضد الاحتلال، وسعيها للحل السلمي، ليشكل ذلك نقطة بداية للتحرك الفلسطيني هناك¹.

وكان لفتح مكاتب المنظمة هناك أثر كبير في التعريف بالقضية الفلسطينية والتأثير في المواقف الأوروبية على صعيد الشعوب والأحزاب والمنظمات المدنية وغيرها.

وعليه يرى الباحث بان الموقف الأوروبي بعد حرب العام 1973 لم يعد ينظر إلى القضية الفلسطينية باعتبارها قضية إنسانية للاجئين وإنما أصبح ينظر إليها بأبعاد سياسية وأنه لا بد من إيجاد حل لتلك المسألة قائم على أساس الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة مقابل الاعتراف بإسرائيل.

وجاءت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في العام 1979 لتحدث تطوراً كبيراً في الموقف الأوروبي والذي أيد تلك الاتفاقية - باستثناء فرنسا - وشدد على ضرورة أن تكون مقدمة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي².

بيان البندقية

يعتبر بيان البندقية في العام 1980 بداية لموقف أوروبي واضح تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فقد تطور الموقف الأوروبي من خلال هذا البيان والذي يدعو إلى إشراك منظمة التحرير في أي مفاوضات مستقبلية والاعتراف به كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، فقد شكّل ذلك البيان حجر أساس في الموقف الأوروبي الجديد حيث دعا إلى الاعتراف بالحقوق

¹ الأزعر، محمد خالد (1991): الجماعة الأوروبية و القضية الفلسطينية، ط1، دار الجليل، عمان، ص177
² شكري، محمد عزيز (1990): البعد الدولي للقضية الفلسطينية في الموسوعة الفلسطينية ج2، مجلد6، ط1، بيروت،

المشروعة للشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وأن الاستيطان يشكل عقبة أمام السلام، واعترف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم¹.

ورفضت إسرائيل بيان البندقية جملة وتفصيلاً وقاطعت على إثره الوفود الأوروبية التي تأتي للمنطقة، ورأت ذلك الموقف بأنه استسلام أوروبي ومعاد للسامية².

وفي نهاية العام 1987 انطلقت الانتفاضة الفلسطينية الأولى، واستخدمت إسرائيل أساليب قمعية للتصدي للانتفاضة العشبية، وعلى اثر ذلك قرر البرلمان الأوروبي قطع العلاقات التجارية مع إسرائيل، وفي أعقاب إعلان الاستقلال في العام 1988 والذي أعلنت بموجبه منظمة التحرير الفلسطينية قيام دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة في العام 1967، دعمت أوروبا ذلك التوجه ووجدته فرصة للانطلاق نحو السلام³، وخلال القمة الأوروبية في العام 1989 اعتبر القدس جزءاً من الضفة الغربية، وجاء بيان دبلن في العام 1990 مكملاً لتلك المواقف ليعلن أن الاستيطان الإسرائيلي غير شرعي .

وفي أعقاب إعلان الولايات المتحدة خطتها لانهقاد مؤتمر مدريد للسلام رحبت أوروبا بالمؤتمر واعتبرته خطة في طريق تحقيق السلام ودعمت المؤتمر بقوة ورأت فيه تراجعاً في الموقف الإسرائيلي الذي كان يعارض التدخل الأوروبي في تلك المباحثات نظراً لاتهام إسرائيل لأوروبا بتبني الموقف العربي والفلسطيني.

وبعد توقيع اتفاق أوسلو في العام 1993 أيدت أوروبا ذلك الاتفاق وأصبحت أوروبا الممول الرئيسي لتلك المباحثات ومن ثم المانح الأكبر للسلطة الفلسطينية التي انبثقت عن اتفاق أوسلو .

¹ خضر، بشارة (1993): أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار)، ترجمة جوزف عبد الله، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ص55

² نافعة، حسن (2004): الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة، بيروت، ص534

³ خضر، بشارة: أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار)، مرجع سابق. ص103

ورغم سعي إسرائيل (وبالتعاون مع الولايات المتحدة) إلى تهميش الدور الأوروبي في عملية السلام، إلا أن الاتحاد الأوروبي قرر وفي اجتماع له في أيرلندا في الخامس من أكتوبر العام 1996 تعيين موفد لها لعملية السلام في الشرق الأوسط، فقد تم تعيين ميجيل انخيل موراتينوس (وزير خارجية اسبانيا سابقاً) ليقوم بهذا الدور¹.

وبعد تسلم نتتياهو مقاليد الحكم في إسرائيل في العام 1996 وتعثر عملية السلام، نشط الدور الأوروبي في محاولة لإنقاذ تلك المفاوضات، وشددت على ضرورة الحفاظ على منجزات تلك العملية وعدم السماح لانتهيار عملية السلام، وجاء إعلان فلورنسا في العام 1996 ليؤكد على الدور الأوروبي في عملية السلام والتأكيد على مبدأ الأرض مقابل السلام، وحق تقرير المصير للفلسطينيين وعودة التفاوض بين جميع الأطراف، وليبرهن ذلك الإعلان عن الموقف الأوروبي الواضح تجاه عملية السلام².

الموقف الأوروبي من قضايا الحل النهائي (الحدود، القدس، اللاجئين، المستوطنات)

شكل إعلان البندقية في العام 1980 (أشرنا إليه سابقاً) كمرجعية للمواقف الأوروبية من القضية الفلسطينية وأسس حلها، فالاتحاد الأوروبي يرى أن تحقيق السلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي هو أحد الأهداف المركزية للاتحاد، وأن الهدف الرئيسي للاتحاد هو التالي:

- 1- الحل المستند إلى دولتين (خطة خارطة الطريق)، حيث ترى ضرورة إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة بجانب دولة إسرائيل من خلال حدود معترف بها وحسب القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن كالقرار 242 و338 و1515 وكذلك بناءاً على مقررات مؤتمر مدريد للسلام.

¹ خضر، بشارة (2003): أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص20

² الحاج، علي (2003): سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص307-310

2- ضرورة إيجاد حل عادل لقضيتي القدس واللاجئين

3- ضرورة تواصل عملية الإصلاح في مؤسسات السلطة الفلسطينية لتكون جاهزة لتأسيس دولة

4- يرى الاتحاد الأوروبي ضرورة تجميد النشاط الاستيطاني وإزالة التوسعات الاستيطانية وعدم قيام إسرائيل بخطوات تتعارض مع القانون الدولي كإغلاق والحصار والاعتقالات.

5- معارضة كل أشكال العنف (الإرهاب) في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويشدد على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها

إعلان برلين

وجاء إعلان برلين في العام 1999 ليكون الموقف الأكثر وضوحاً لأوروبا في نظرتها لعملية السلام وما يجب أن تنتهي إليه، حيث دعت إلى وجود دولة فلسطينية مستقلة وأنه على استعداد للاعتراف بتلك الدولة¹، ليلقى ذلك البيان التأييد من السلطة الفلسطينية والمعارضة الشديدة من إسرائيل، ومن أبرز بنود إعلان برلين ما يلي:

1- حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بما يضمن خيار الدولة

2- بذل أقصى الجهود لتطبيق الاتفاقيات الموجودة بين الجانبين (الفلسطيني والإسرائيلي)

3- قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة هو ضمانة لأمن إسرائيل

4- الاتحاد الأوروبي على استعداد للاعتراف بالدولة الفلسطينية حسب المبادئ المشار إليها²

وفي أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر من العام 2000، وفي ظل توقف عملية السلام، أدانت أوروبا العمليات التي يقوم بها الفلسطينيون وبالتحديد داخل إسرائيل حيث

¹ خضر، بشارة: أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سابق، ص 543

² المرجع السابق، ص 543

اعتبروها إرهابية ويجب وقفها، وحاول الأوروبيين إيجاد صيغة للحل عبر المبعوث الأوروبي موراتينوس والذي قدم وثيقة للحل شبيهة بوثيقة كلينتون في كامب ديفيد، ولكن تدرج الأحداث واجتياح إسرائيل للمناطق الفلسطينية في العام 2002 أفشل كل جهود التسوية آنذاك.

أوروبا واللجنة الرباعية

تم تشكيل لجنة للإشراف على عملية المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والتي تتكون من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وكان بداية تلك المبادرات في العام 2003 من خلال الدعوة لمؤتمر في شرم الشيخ لبحث إمكانية العودة لمسار التفاوض بعد توقفه نتيجة اندلاع انتفاضة الأقصى، وكان الطرف الأوروبي شريكا في الإعداد لذلك المؤتمر، وكان مرجعية ذلك المؤتمر خطة خارطة الطريق التي تم صياغتها بين الأطراف المكونة للجنة الرباعية ومن ضمنها الطرف الأوروبي، إلا أن تلك الخطة فشلت بسبب التعتن الإسرائيلي واستمرارها في النشاط الاستيطاني ومصادرة الأراضي وكذلك نظرا لتدفع إسرائيل باستمرار الانتفاضة والعمليات العسكرية ضد الجنود والمستوطنين في تلك الفترة.

رغم الدور الكبير الذي لعبه الاتحاد الأوروبي في مسار المفاوضات بين الجانبين إلا أنه لم يستطع أن يحدث اختراقا في تلك المفاوضات، ولربما يعود السبب إلى رفض إسرائيل إعطاء أوروبا مكسبا من خلال تلك العملية، واتهام إسرائيل لأوروبا بأنها منحازة للطرف الفلسطيني، وكذلك نظرا لعدم قدرة الاتحاد الأوروبي الخروج من تحت العباءة الأمريكية التي تتحكم بالمفاوضات بين الجانبين من ألفها إلى يائها.

اتجه التركيز الأوروبي بعد تلك الفترة على تقديم المساعدات المالية للطرف الفلسطيني لمساعدته على النهوض بالاقتصاد الفلسطيني ولسعي الاتحاد الأوروبي بالحفاظ على الاستقرار والأمن في الأراضي الفلسطينية من خلال إيجاد حل للمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية من حصار وبطالة وتراجع الاقتصاد نتيجة اندلاع الانتفاضة وتشديد

إسرائيل من حصارها للضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك لسعي الاتحاد الأوروبي في المحافظة على عملية السلام والاستمرار بها من خلال دعم السلطة الفلسطينية، فقد كانت ولا زالت المساعدات الأوروبية للسلطة الفلسطينية تشكل 50% أو أكثر من مجمل الدعم الخارجي، وعليه تستند السياسة الأوروبية على دعم التنمية في فلسطين¹.

¹ نخلة، خليل (2004): اسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة. مواطن، رام الله، ص99

الفصل الرابع

مشروع التقسيم في الفكر السياسي الفلسطيني والعربي

الفصل الرابع

مشروع التقسيم في الفكر السياسي الفلسطيني والعربي

سيتم من خلال هذا الفصل تناول الموقف الفلسطيني والعربي من قضية التقسيم في الاراضي الفلسطينية، ففي شقه الاول سيتم تناول تتطور الموقف العربي من القضية الفلسطينية بدأ من العام 1948 وحتى العام 2016 في حين سيركز القسم الثاني في هذا الفصل على الموقف الفلسطيني من قضية التقسيم في الفترة الزمنية نفسها.

1.4 التقسيم في الفكر السياسي الفلسطيني

1.1.4 قرار التقسيم في العام 1948 والموقف الفلسطيني

في 29 من نوفمبر عام 1947، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار لتقسيم فلسطين (والذي تم تناوله في الفصل الثاني)، حيث وافق 33 عضوا وعارضه 13 عضوا نتيجة التدخل الأمريكي والضغوط على بعض الدول لتبني القرار، رغم كل المحاولات العربية لإحباط المشروع¹.

نتج عن ذلك القرار مظاهرات عارمة في أرجاء فلسطين رفضا له من قبل الجماهير الفلسطينية، وعقدت جامعة الدول العربية اجتماعا بمشاركة ممثلين عن الفلسطينيين وأكادوا رفضهم للقرار وسعيهم لإحباطه، لينتج عن ذلك تراجع الولايات المتحدة عن دعم المشروع وتقترح عقد هدنة بين الجانبين العربي واليهودي².

بعد صدور القرار وإعلان الحركة الصهيونية عن قيام دولة "اسرائيل" اندلعت المواجهات بين الفلسطينيين واليهود، وسارعت الجيوش العربية لدخول فلسطين ومساندة الشعب الفلسطيني، ومع فشل تلك الجيوش في التصدي لقيام دولة يهودية، حدثت النكبة والتهجير،

¹ ياغي، اسماعيل، وبركات، نظام (1988): دراسات فلسطينية تاريخية سياسية، الرياض، ص162

² أبو عفيفة، طلال (1998): الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية (1897-1997) د. ن، ص106

وسارع الفلسطينيون الى تشكيل حكومة عموم فلسطين في 23 ديسمبر من العام 1948 للتصدي للمشروع الصهيوني¹.

حاولت الهيئة العربية العليا العمل على انشاء كيان يمثل الشعب الفلسطيني، وتم بالفعل انشاء حكومة فلسطين بعد الاتفاق بين الهيئة والدول العربية، الا ان تلك الحكومة وحتى الهيئة العليا لم تكن لتفعل شيئاً مؤثراً في الواقع الذي حصل لتقتصر مهامها على تسيير شؤون مدنية محدودة².

في أعقاب تلك التطورات بدأ الفلسطينيون بالالتحاق بالأحزاب العربية القومية، بعد بزوغ نجمها في تلك الفترة وإعلانها المضي قدماً في تحرير فلسطين وبث الشعارات القومية والتي ما لبثت ان انهارت في أعقاب انهيار الوحدة بين مصر وسوريا في العام 1958، ليُصار بعدها الى أخذ زمام المبادرة من قبل الفلسطينيين عبر تشكيل الفصائل الفدائية³.

يرى الباحث من خلال ما سبق أن غياب التنسيق والتخطيط المنظم ما بين العرب والفلسطينيين في وضع برنامج واضح للتصدي للمشروع الصهيوني قد أدى الى تثبيت الدولة اليهودية الناشئة، وإلى هزيمة العرب في حربهم مع اسرائيل، وكذلك لغياب قيادة فلسطينية مؤثرة بين الجماهير الفلسطينية، أدت الى تشتت الجهد الفلسطيني في التصدي للمشروع الصهيوني وفشله في تحقيق انجازات معتبرة.

2.1.4 تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1964

خلال انعقاد مؤتمر القمة العربي في مصر في 1964/131، تقدم الشقيري والذي كان ممثلاً للفلسطينيين في المؤتمر، تقدم باقتراح لجمال عبد الناصر بتأسيس مشروع لمنظمة

¹ الصمادي، حمزة (2008): تجربة (م ت ف) السياسية من المقاومة المسلحة الى التسوية السلمية 1964-2006،

رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص25

² ياغي، اسماعيل، وبركات، نظام: دراسات فلسطينية تاريخية سياسية، مرجع سابق، ص220

³ توام، رشاد (2013): دبلوماسية التحرر الوطني التجربة الفلسطينية، معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية، بيرزيت،

فلسطين، ص24

فلسطينية، من خلال مسودة تحتوي على النظام الداخلي وميثاق وطني، وعلى الرغم من موافقة عبد الناصر على الاقتراح، إلا أن ردود فعل معارضة قد صدرت وبالتحديد من جبهة التحرير الفلسطينية والحاج أمين الحسيني وحركة فتح لاعتقادهم بأن تشكيل ذلك الكيان من شأنه ضرب الحركات الثورية في تلك الفترة، وكذبك الحال في فيما يخص الدول العربية والتي كانت ما بين مؤيد ومعارض¹

3.1.4 دورة المجلس الوطني الفلسطيني في العام 1964

في العام 1964 عقد المجلس الوطني الفلسطيني الذي انبثق من خلاله تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، حيث تم اقرار الميثاق الوطني والنظام الاساسي للمنظمة، وكان من ابرز قراراته رفض قرار التقسيم رقم 181 الصادر في العام 1948 والتأكيد على أن فلسطين بأكملها هي حق للشعب الفلسطيني وحده، وحدد الميثاق عدد من المبادئ الاساسية وهي تحرير الوطن بأكمله دون نقصان².

في العام 1968 تم صياغة الميثاق الوطني الفلسطيني من جديد بعد دخول فصائل جديدة الى منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني وذلك اثر هزيمة العام 1967 وتحقيق نصر في معركة الكرامة، حيث أكد المجتمعون على فلسطين التاريخية كحق للفلسطينيين وعن طريق الكفاح المسلح وتحقيق الدولة والعودة وتقرير المصير³. واعتبرت مواد الميثاق الجديد أن فلسطين جزء من الوطن العربي، ليشكل الميثاق منهجاً للتحرك الفلسطيني وهو اهم وثيقة تصدر عن الفلسطينيين في العصر الحديث ليشكل دستوراً فلسطينياً⁴.

¹ صايغ، يزيد (2003): الحركة الوطنية الفلسطينية 1964-1974، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص155

² الشريف، ماهر (1995): البحث عن كيان دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم، نيقوسيا، ص103.

³ الشيخ، عبد الرحيم (2013): التنمية الميثاقية كافي تحرري: حول التنمية وثقافة المقاومة في فلسطين، ناجح شاهين محرر. نحو تنمية فلسطينية تستجيب لتطلعات الجماهير. مركز بيسان للبحوث والإيماء، رام الله، ص158.

⁴ الحوت، شفيق (1996): اثار تعديل الميثاق الوطني في مستقبل شعب فلسطين وقضيته، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد27، ص32.

4.1.4 برنامج النقاط العشرة (البرنامج المرحلي) 1974

شكل البرنامج المرحلي في العام 1974 والصادر عن منظمة التحرير اول تراجع عن اقامة الدولة على كامل التراب الفلسطيني، ليكون بذلك فاتحة عهد جديد في السياسة الفلسطينية¹، فقد تم اقرار هذا البرنامج في الدورة الثانية عشرة التي عقدها المجلس الوطني الفلسطيني في 1974/6/8، حيث جاء هذا البرنامج في اعقاب الاحداث الدموية التي حدثت في الاردن بين النظام الاردني ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك في اعقاب حرب اكتوبر في العام 1973 وحديث الاطراف الدولية عن عقد مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط وخول البرنامج الجديد اللجنة التنفيذية للمنظمة للعمل على تنفيذ بنود، اما فيما يخص حق تقرير المصير فقد تم تخويل المجلس الوطني للبت فيه بناء على طلب الفصائل الرافضة لبرامج النقاط العشر².

وقد اختلفت مواقف الفصائل الفلسطينية المختلفة على قرار التقسيم والبرنامج السياسي المرحلي الذي تم العمل به خلال تلك الفترة، حيث لقي هذا التحول السياسي معارضة كبيرة من بعض فصائل النضال الفلسطيني وذلك لأنه يعارض الميثاق الوطني والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير، وقد عبرت الفصائل الفلسطينية عن موقفها كالتالي⁽³⁾:

1. موقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

تميز موقف الجبهة الديمقراطية بحرصه على بقاء صفوف الحركة الوطنية متماسكة في مواجهة الاحتلال، وذلك من خلال ما عبر عنه نايف حواتمه الامين العام للجبهة الديمقراطية في جامعة بيروت العربية عند القاءه محاضره فيها بين ان الهدف الاساسي اقامة سلطة وطنية فلسطينية تؤكد الجهود المستقلة على أي جزء تتسحب عنه قوات الاحتلال او يتم تحريره.

¹ دمج ، ناصر (2007): تحولات منهجية في مسار الصراع العربي الاسرائيلي، ط2، مركز الدراسات الاستراتيجية، رام الله، ص119.

² الشريف، ماهر: البحث عن كيان دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993، مرجع سابق، ص238.

³ المعلواني، عبد الله (2014): الدولة ثنائية القومية كخيار بديل لحل الدولتين، رسالة ماجستير، جامعة الازهر - غزة، فلسطين، ص 92- 95.

2. موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

رفضت الجبهة الشعبية بشكل قاطع المشروع المرحلي وذلك من خلال قيامها بسحب ممثلها من اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي وقامت بتشكيل جبهة رفض حاولت رفض هذه التغيرات الجديدة التي تحدث على صعيد اجندة العمل الوطني، وكان موقفها من خلال ما عبر عنه امينها العام جورج حبس بقوله ان دولة فلسطينية تتجم عن تسوية امريكية في ظل موازين القوى القائمة لن تكون دولة وطنية.

3. موقف الجبهة الشعبية القيادة العامة

رفضت الجبهة الشعبية الخيار القائم على اقامة دولة فلسطينية على أي جزء يتم تحريره او انسحاب اسرائيل منه، وذلك لأنه لا يعتبر بديل سياسي عن حرب التحرير الشعبية، وقد جاء رأيها من خلال ما عبر عنه امينها العام احمد جبريل حول دور التسوية الامريكية الهادفة لإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي لصالح تثبيت الوجود الصهيوني على حساب الفلسطينيين.

4. موقف طلائع حرب التحرير الشعبية

تشبه موقف الطلائع مع حركة فتح والجبهة الديمقراطية انصار الحل المرحلي الذي كان قائماً في ذلك الوقت، حيث اخذت تعلن دعمها لإقامة سلطة وطنية فلسطينية في المناطق التي تتسحب منها اسرائيل وذلك بعد التغيرات التي حدثت نتيجة فصل القوات بين مصر واسرائيل، والمخاوف من اقدام الاردن على فصل القوات مع اسرائيل في الضفة الغربية المحتلة.

5. موقف حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح

عملت حركة التحرير الوطني على استطلاع اراء مواقف الفصائل الفلسطينية داخل الصف الفلسطيني قبل الاعلان عن موقفها بشكل صريح، وجاء موقفها على لسان ممثل الحركة في اوربا سعيد حمامي عندما عبر في مشاركته في مؤتمر جنيف عن امكانية اقامة دولة فلسطينية على اراضي قطاع غزة والضفة الغربية من خلال الاعتراف المتبادل بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي.

وعلى الرغم من المواقف السابقة الا ان اسرائيل رفضت التعامل مع الحلول المرحلية باعتبارها تعرض امن اسرائيل للخطر، مما جعل جميع المقترحات المقدمة غير قابلة للتنفيذ بسبب الرفض الاسرائيلي ومحاولة الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة فرض شروطها وحلولها على ارض الواقع دون مراعاة الحقوق الفلسطينية او القرارات الدولية.

5.1.4 وثيقة اعلان الاستقلال الفلسطيني 1988

في اعقاب خروج المنظمة من لبنان عام 1982 وحدث العديد من الانشقاقات داخل حركة فتح عام 1983 ونتيجة للاتفاق الفلسطيني الاردني للتحرك سويةً على الصعيد السياسي في العام 1985 واثار اندلاع انتفاضة الحجارة الاولى في العام 1987، انبثقت وثيقة الاستقلال الفلسطيني في الخامس عشر من تشرين الثاني في العام 1988 والتي جاء في ابرز بنودها قبول دولة فلسطينية في الاراضي التي احتلت في العام 1967 والقبول بالقرارين (242) و(338)، وهناك من يرى بان تلك الوثيقة قد صانت بعض الوطن وحدوده وحافظت على الهوية الوطنية الفلسطينية¹.

يرى الباحث ان هناك تراجعاً كبيراً في الخطاب السياسي الفلسطيني وبالتحديد بعد العام 1974 حيث يُلاحظ كيف كان الخطاب يؤكد قبل تلك الفترة على الحق الفلسطيني بكامل فلسطينية التاريخية وتحريرها عبر الكفاح المسلح، ولكن بعد العام 1974 واثار اصدار البرنامج المرحلي (برنامج النقاط العشر) بدأ الخطاب الفلسطيني يتجه نحو التنازل شيئاً فشيئاً حيث نرى القبول الفلسطيني بدولة مستقلة على الاراضي المحتلة في العام 1967 ليكون العام 1988 بداية القبول الواضح بفكرة التقسيم عبر اعلان وثيقة الاستقلال والتي اقرت بشكل رسمي دولة فلسطينية على الاراضي المحتلة في العام 1967.

6.1.4 مؤتمر مدريد للسلام

طرح الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب، فكرة عقد مؤتمر للسلام بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، ورأت منظمة التحرير الفلسطينية في مبادرة الرئيس الأمريكي مدخل

¹ الحوت، شفيق: اثار تعديل الميثاق الوطني في مستقبل شعب فلسطين وقضيته، مرجع سابق، ص34.

لإجراء المفاوضات كونها تقوم على أساس الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن وبالتحديد 242 و 383 والتي لا تتعارض مع قرارات المجلس الوطني والقمم العربية¹.

وبالفعل وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على المؤتمر، ورغم عدم مشاركة ياسر عرفات في المؤتمر نظرا لرفض الجانبين الأمريكي والإسرائيلي مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بوفد مستقل، حيث كان الطرح الأمريكي تشكيل وفد موحد من الفلسطينيين والأردنيين ليشترك في المؤتمر، وهو ما وافقت عليه المنظمة وزعيمها الراحل ياسر عرفات².

7.1.4 اتفاق اوسلو

بعد عامين من المفاوضات المباشرة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على إثر مؤتمر مدريد، لم يتم التوصل لأي اتفاق، وتم فتح قناة مفاوضات سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل برعاية الحكومة النرويجية والتي أدت في نهاية المطاف إلى التوصل إلى اتفاق عُرف باتفاق اوسلو³.

8.1.4 الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1996

بعد توقيع اتفاق اوسلو في العام 1993 ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الاساسي لعملية السلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على منظمة التحرير ورئيسها الراحل ياسر عرفات لتعديل بنود الميثاق الوطني الفلسطيني وخاصة تلك التي تدعو إلى تدمير إسرائيل، وبالفعل تم تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني ليتناسب مع قرار (242) و (338) وعلى أساس اتفاقية اوسلو ورسائل الاعتراف المتبادلة في 9 ايلول 1993، حيث عقد المجلس الوطني الفلسطيني في غزة عام 1996 جلسته التي خصصت لتعديل بنود الميثاق وحذف أخرى ليشكل بذلك منعطفا تاريخيا في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وبداية مرحلة جديدة من التنازل عن 78% من مساحة فلسطين التاريخية.

¹ نوفل، ممدوح: الانقلاب أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني، مرجع سابق، ص 59.

² الناطور، محمود: حركة فتح بين المقاومة والاعتقالات، م 2، مرجع سابق، ص 514.

³ نوفل، ممدوح: قصة اتفاق اوسلو، مرجع سابق، ص 53.

9.1.4 وثيقة جنيف 2003

بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000 وانسداد افق عملية السلام وتوقف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، خرجت وثيقة عرفت بوثيقة جنيف في العام 2003 وابلتي تدعو إلى إقامة دولتين على أساس قراري مجلس الأمن رقم (242) و(338)، وهدفت تلك الوثيقة إلى تطبيع العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية وكذلك العربية الإسرائيلية في ظل العيش الآمن والتعاون المشترك، وتمثل تلك الوثيقة أول اتفاق فلسطيني إسرائيلي خارج الخطاب الرسمي الفلسطيني، حيث انبثقت تلك الوثيقة بعد اجتماعات فلسطينية إسرائيلية غير رسمية.

وبعد ذلك توالى المحاولات والاتفاقيات الدولية والعربية لمحاولة إيجاد حلول للقضية الفلسطينية من خلال أسس قرار التقسيم والقرارات الأخرى التي صدرت عن الأمم المتحدة، وقد قام الرئيس الفلسطيني القائد ياسر عرفات بمحاولات عديدة لإعلان قيام الدولة الفلسطينية، إلا أن العديد من الاتفاقيات التي تم توقيعها لم تنفذ على أرض الواقع، وبعد ذلك وضع الرئيس الفلسطيني محمود عباس ثمان نقاط أساسية، واعتبرها مرجعيات وأساساً لعملية السلام، تحدد سقفاً يجوز له ولأي رئيس فلسطيني قادم أن يتجاوزها، وقد تضمنت ما يلي¹:

1. قرارات الأمم المتحدة بشأن الصراع، وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، ورؤية حل الدولتين على أساس قرارات مجلس الأمن 242 و 338 و 1515، مع الاستفادة من كل تقدم حول في المفاوضات في كامب ديفيد وطابا وأنابوليس.

2. الحدود تستند إلى الوضع الذي كان سائداً ما قبل الرابع من يونيو 1967 ، وإمكانية إجراء تبادل الأراضي بالقيمة والمثل دون المساس بالحقوق المائية أو التواصل الجغرافي والربط ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

3. القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين مع ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة.

¹ صالح، محسن محمد وآخرون: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، مرجع سابق، ص 125 - 126.

4. حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين كما ورد في مبادرة السنم العربية التي أصبحت جزءاً من خارطة الطريق.

5. لا شرعية لبقاء المستوطنات فوق أراضي الدولة الفلسطينية.

6. ترتيبات أمنية يقوم بها طرف ثالث على الحدود ما بين دولتي فلسطين واسرائيل.

7. حل قضية المياه حسب القانون الدولي، وحق الدولة الفلسطينية في السيطرة على مصادرها المائية وعلى أجواءها وكل ما تملك فوق الأرض وتحتها.

8. إغلاق ملف أسرى الحرية، وإطلاق سراحهم جميعاً.

10.1.4 الموقف الفلسطيني في الأمم المتحدة

وأعلن الرئيس عباس في خطابه في الأمم المتحدة، عندما قدم طلب انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة في سبتمبر 2011 ، حيث قال: "يشرفني باسم الشعب الفلسطيني أن أقدم هذا الطلب من دولة فلسطين لانضمامها إلى الأمم المتحدة، يقدم طلب الانضمام هذا على أساس الحقوق الطبيعية والقانونية والتاريخية للشعب الفلسطيني ويستند إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 الصادر في 29 نوفمبر 1947، وأعلن استقلال دولة فلسطين في 15 نوفمبر 1988، واعتراف الجمعية العامة بهذا الإعلان في القرار 177/43 الصادر في ديسمبر 1988 ، وفي هذا الإطار تعلن دولة فلسطين التزامها العمل من أجل تحقيق حل عادل ودائم وشامل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، يعتمد على رؤية دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمان، التي وافق عليها مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة والأسرة الدولية، وكل القرارات ذات الصلة التي أصدرتها الأمم المتحدة¹.

وفي هذا الجانب يتضح لنا ان الفلسطينيين مختلفون في قبول رؤية حل الدولتين، فالقيادة الفلسطينية وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية ترى أن الحل الوحيد القابل للتطبيق هو حل

¹ نص طلب انضمام دولة فلسطين الى الامم المتحدة في سبتمبر 2011، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 30-

31، غزة، 2011، ص 273.

الدولتين القائم على الاعتراف بدولة فلسطين على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشريف، والاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية 242 و 338 وقرار 194 الخاص بعودة اللاجئين، والسيادة الكاملة لدولة فلسطين على أرضها ومياهها وأجوائها لأن تحقيق ذلك يؤدي للسلام في المنطقة، وأن حركة حماس ترى أن هذا الحل يمثل الحد الأدنى للشعب الفلسطيني، وترى قبوله دون اعتراف بإسرائيل، في حين أن حركة الجهاد الإسلامي ترى أن لا شرعية ولا حق إسرائيل في الوجود، و تحرم الاعتراف بها على أي جزء من فلسطين، ويقوم موقف فلسطيني عام 1984 على تأييد الحل على أساس الدولتين، ولكنهم غير مستعدين للعيش داخل الدولة الفلسطينية، وهم متمسكون بأرضهم وبحقهم بالمساواة ودعم حق عودة اللاجئين.

2.4 مشروع التقسيم في الفكر السياسي العربي

تعددت المشاريع والاتفاقيات العربية التي عملت على التدخل لإيجاد حل للصراع الفلسطيني الاسرائيلي القائم، وقد لعبت مصر دورا كبيرا وواضحا في ذلك باعتبارها المحرك الاساسي للقضايا العربية، وفيما يلي توضيح لاهم الاتفاقيات التي تعكس موقف الدول العربية من مشروع التقسيم واقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية في الوقت ذاته.

1.2.4 اتفاقيات كامب ديفيد الاولى

قامت مصر بالتوقيع على اتفاقيتي فصل القوات التي عرفت بسيناء الاولى والثانية في عامي 1974 و 1975، والتي عدت بمثابة اتفاقية مفصلية في تاريخ الصراع لما يترتب عليها من التزامات متبادلة بين الطرفين، فقد قلصت هذه الاتفاقية خيارات الحرب بالنسبة للجانب المصري، وحاولت الولايات المتحدة استقطابها وعزلها عن محيطها العربي، وتركزت المساعي الامريكية الاسرائيلية لجذب مصر الى السلام مع اسرائيل¹.

وقد ادركت اسرائيل اهمية توقيع اتفاقيات الصلح مع مصر وذلك عند التقرب من توقيع معاهدة السلام مع مصر، وذلك بسبب معرفتها لدورها الكبير على الصعيد العربي، حيث حاولت

¹ عبد الفتاح، بشير (1999): *معاهدة السلام المصرية- الاسرائيلية والدور الاقليمي لمصر*، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، ص 88.

ابعادها عن التدخل في الصراع القائم من خلال المبادرة الخاصة بالسلام، وذلك بسبب معرفتها ان جميع الدول العربية سوف تلتف مع مصر من جديد ضد اسرائيل.

وقام الرئيس كارتر برعاية محادثات كامب ديفيد عام 1978 والتي اسفرت عن اتفاقيتين وهما اطار عمل لإبرام معاهدة صلح بين اسرائيل ومصر، و اطار عمل للسلام في الشرق الاوسط، والتي جاء في بنودها النقاط التالية المتعلقة بالقضية الفلسطينية:

1. تقوم كل من مصر والاردن واسرائيل بانشاء وانتخاب سلطة حكم ذاتي في الضفة الغربية والقطاع وتحدد مسؤولياته بالمفاوضات الفلسطينية.

2. اعادة انتشار القوات الاسرائيلية وبقائها في مواقع امنية محددة.

3. استناد المفاوضات الى احكام ومبادئ قرار مجلس الامن رقم 242.

4. تحديد فترة انتقالية لإقامة سلطة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي هذا الاطار استنكرت منظمة التحرير الفلسطينية في دورة المجلس الوطني الرابع عشر التي عقدت بشهر يناير 1979 اتفاقيات كامب ديفيد، كونها تشكل خطرا على القضية الفلسطينية، وتلغي حق الشعب في تقرير المصير، والعودة الى وطنه، ومنعه من ممارسة الاستقلال الوطني على ارضه، فضلا عن انها تتجاوز المنظمة باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين.

2.2.4 القمة العربية الطارئة (القاهرة - 21 اكتوبر 2000)

عقدت الدول العربية قمة عربية طارئة في القاهرة وذلك استجابة لرغبة الشعوب العربية المختلفة للوقوف الى جانب القضية الفلسطينية وذلك بعد الكثير من المظاهرات التي عمت معظم المدن العربية، وسميت القمة بمؤتمر الاقصى والتي حضرتها جميع الدول العربية باستثناء ليبيا والتي مثلها وفد دبلوماسي انسحب في اليوم الثاني من انعقادها.

وكانت اهم قرارات القمة الطارئة هو تحديد موعد ثابت للقمة العربية بشكل سنوي، وذلك لتقديم الدعم المعنوي للشعب الفلسطيني تعبيراً عن القادة العرب عن وقوفهم مع القضية الفلسطينية، وعلى الرغم من ذلك لم ترتقي قرارات القمة الى ما هو مطلوب لدعم صمود الشعب الفلسطيني، وبقي التصعيد الاسرائيلي واضحا ضد الشعب الفلسطيني واستمر الحراك السياسي بهدف وقف هذا القمع، وبسبب استمرار هذه الاوضاع عقدت القمة العربية الدورية في مارس 2001 في عمان تطبيقاً لقرار القمة العربية الطارئة التي عقدت بالقاهرة.

وكان من اهم قرارات القمة العربية التي عقدت في عمان انشاء صندوقين يحمل احدهما اسم صندوق الاقصى ويخصص لمساعدة الشعب الفلسطيني من التبعية للاقتصاد الاسرائيلي، والصندوق الثاني يحمل اسم صندوق انتفاضة الاقصى ويخصص لرعاية اسر شهداء انتفاضة الاقصى¹.

بالإضافة الى ذلك دعت القمة الى ارسال لجنة تحقيق دولية في اطار الامم المتحدة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، والمطالبة ايضاً بتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، كما دعت القمة لأول مرة من تاريخ انعقادها لأغلاق مكاتبها التجارية التي تبادلتها مع اسرائيل في منتصف التسعينيات وبادرت كل من المغرب وتونس وسلطنة عُمان بذلك، وقامت جمهورية مصر العربية بسحب سفيرها من اسرائيل، وجمدت المملكة الاردنية الهاشمية ارسال سفيرها الجديد اليها ايضاً.

ويشير الباحث هنا الى ان هذه المبادرة لم تشكل أي تغيير على السياسة العربية اتجاه الصراع القائم، حيث لم تتعدى البعد المعنوي لمساندة الشعب الفلسطيني وتقديم المعونات الممكنة له، وبالتالي فهي لم تحتوى على قرارات صارمة او توضيح للرؤية العربية بخصوص حل الصراع القائم ما بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

¹ المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (2002): انتفاضة الاستقلال العام 1، الطبعة الاولى، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، والدار الوطنية الجديدة دمشق، ص 196.

3.2.4 مباحثات طابا (2001)

استمرت المشاركات العربية الداعمة للقضية الفلسطينية لتصل الى عقد مجموعة من المباحثات في مدينة طابا المصرية في الفترة الواقعة بين 20- 27 يناير 2001، وقامت بها مجموعة من المباحثات المشتركة لمحاولة انجاز مشروع لتسوية الاوضاع السياسية وحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي القائم، ولكنها لم تتمكن من الوصول الى تسوية نهائية، وصدر بيان مشتركاً يفيد ان الطرفين اقرب ما يكون للتوصل الى تسوية سلمية تصب في مصلحة جميع الاطراف بعد الانتخابات الاسرائيلية¹.

وعلى الرغم من جدية واستمرارية هذه المفاوضات الا ان ولاية الرئيس الامريكي كلينتون قد انتهت دون التوصل الا أي اتفاق بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، وجاءت بعد ذلك الادارة الامريكية الجديدة برئاسة جورج بوش الابن والتي لم تقدم ايضاً أي اضافة على عملية السلام، بل وكانت الاكثر سوءاً حيث تم في ظلها تقديم حكومة اسرائيلية بتحالف حزب العمل الاسرائيلي في حكومة وحدة وطنية، تميزت بانها الاكثر تطرفاً وقمعا للفلسطينيين خلال الانتفاضة.

ويؤكد الباحث هنا على انفرادية الدور الامريكي في هذه الفترة الزمنية، حيث ان انتهاء ولاية الرئيس الامريكي شكلت توقف لعملية السلام والمفاوضات القائمة، وذلك في ظل عدم وجود وسيط دائم لعملية السلام، الامر الذي شكل عقبة كبيرة وواضحة للجانب الفلسطيني وذلك بسبب الدعم الامريكي المباشر للجانب الاسرائيلي وعدم وجود داعم قوي للمواقف الفلسطينية.

4.2.4 المبادرة المصرية الاردنية (2001)

تنوعت المبادرات العربية التي هدفت الى اعادة الوضع السلمي للمنطقة ووقف جميع مظاهر العنف في الاراضي الفلسطينية والتي ظهرت بشكل واضح بعد انطلاق انتفاضة الأقصى

¹ صالح، محسن محمد وآخرون: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، مرجع سابق، ص 492.

وانتشار الممارسات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين، ولعل من اهم هذه المبادرات المبادرة المصرية- الاردنية في مارس 2001 والتي تضمنت النقاط التالية:

1. ضرورة اتخاذ خطوات حاسمة لإنهاء الازمة من خلال تطبيق تفاهات قمة شرم الشيخ بهدف اعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل احداث سبتمبر 2000.
 2. دعوة الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي الى ضرورة القيام بخطوات عينية وجدية لإنهاء المواجهات القائمة واعادة الهدوء الى المنطقة.
 3. انتهاء الحصار العسكري والاسرائيلي الذي تفرضه اسرائيل على الضفة والقطاع.
 4. قيام اسرائيل بسحب قواتها الى مواقعها قبل احداث سبتمبر 2000.
 5. تحرير فوري وتسديد الديون والاموال المستحقة على السلطة الوطنية الفلسطينية.
 6. انتداب لجنة امنية سياسية لمراقبة تطبيق بنود الاتفاق.
- واشار عبد الكريم (1997) الى ان عدم تطبيق هذه المبادرة كان بسبب تعنت الجانب الاسرائيلي المستمر ورفضه لها، على الرغم من انها دعت الى وقف تام وفوري لإطلاق النار وجميع الممارسات الاسرائيلية المتمثلة باستمرار الاستيطان بما في ذلك القدس الشرقية، وهذا ما ترفضه اسرائيل بشكل قاطع بالإضافة الى رفضها لبنود اخرى في هذه المبادرة¹.

5.2.4 القمة العربية العادية (مارس 2001)

عقدن القمة العربية في 27 مارس 2001، وذلك في ظل استمرار تصاعد الاوضاع في الاراضي الفلسطينية واستمرار اسرائيل في تصعيد عدوانها وتدميرها لمقدرات الشعب الفلسطيني، وقد حضر القمة العربية عدد من الرؤساء ووزراء الخارجية العرب، وانتهت القمة

¹ عبد الكريم، قيس (1997): الطريق الوعر: نظرة على المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية من مدريد الى اوسلو الطبعة الاولى، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ص 119.

بالمصادقة على مسودة البيان الختامي المقدم من وزراء الخارجية العرب والذي تضمن الدعم لصمود الشعب الفلسطيني ماديا ومعنويا ضد الممارسات الاسرائيلية.

وكان هناك رضا تام عن نتائج هذه القمة فلسطينا، حيث عبر الرئيس الفلسطيني ابو عمار عن امله في ان يجتمع القادة العرب قريبا في القدس الشريف، ولكن رغم ذلك يظهر لنا بان القرارات لم تكن تقي بالمطلوب، اما على صعيد الجانب الاسرائيلي فلم يكن هناك ارتياح من القمة، وذلك من خلال ما اشار اليه بعض المسؤولين الإسرائيليين بان البيان الختامي للقمة العربية يشكل عقبة امام عملية السلام، وذلك لأنه يعمق العداء بين الطرفين من خلال محاولة املاء سياسة احادية الجانب بدلا من الدعوة للعودة الى المفاوضات السلمية لإيجاد حل مشترك للطرفين.

6.2.4 مبادرة السلام العربية (مبادرة ولي عهد السعودية الامير عبد الله)

تعددت المواقف العربية نتيجة التطور الذي حصل في سياسة الولايات المتحدة من الموقف الفلسطيني، حيث سربت بعض المعلومات قبل قمة بيروت بوجود مبادرة سيتم طرحها خلالها والتي كان منوي عقدها في مارس 2002، من قبل ولي عهد السعودية الامير عبدالله، وتم عقد هذه القمة بتغيب الرئيس الفلسطيني بسبب الحصار المفروض عليه، وأكدت القمة على ضرورة ايجاد حل للسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي للدول العربية، وعلن من خلال هذه المبادرة ضرورة انسحاب اسرائيل بشكل كامل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام 1967 وذلك تطبيقا لقرار مجلس الامن.

ويؤكد الباحث هنا انه على الرغم من جميع الترتيبات التي حصلت الا انها فشلت في ايجاد الحل المناسب للقضية الفلسطينية حتى الان وان كل الحلول لم تكن الا مجرد مشاريع لم يحكم لها بالتنفيذ على ارض الواقع، والتي كانت اغلبها لا بد وان تصب لمصلحة حماية المصالح الاسرائيلية لتقوم بالموافقة عليها.

الفصل الخامس

حل الدولتين من وجهة نظر فلسطينية

الفصل الخامس

حل الدولتين من وجهة نظر فلسطينية

1.5 تمهيد

تناول الباحث في هذا الفصل العديد من القضايا التي تتعلق بمشروع حل الدولتين، وذلك من خلال التطرق الى افرازات هذا المشروع على الجانب الفلسطيني بجميع فصائله ومكوناته، بهدف معرفة تأثير هذا المشروع على القضية الفلسطينية وسبل الحل السياسي المقترحة للارادة الفلسطينية- الاسرائيلية، حيث هدفت هذه الدراسة الى توضيح الخيارات المقدمة والبدائل الفلسطينية الممكنة لإيجاد حلول قادرة على ارضاء الاطراف الداخلية والخارجية.

واستخدم الباحث في هذا الفصل اداة الدراسة (المقابلة) بهدف جمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة لعرضها واستخراج النتائج المتوقعة منها، حيث تم عقد (13) مقابلة مع مجموعة من المهتمين والمطلعين على الامور المتعلقة بعنوان الدراسة، وقد تركزت المقابلات حول نقاط مهمة في مشروع حل الدولتين، حيث تم تناول اسباب فشل تطبيق حل الدولتين، وموقف حركة حماس من هذا المشروع، بالإضافة الى تناول البدائل الممكنة لإيجاد حلول فعالة للارادة، والتطرق الى ايجاد خطة وطنية شاملة يتفق فيها جميع الاطراف حول حل سياسي يلتزم به الجميع.

2.5 اسباب فشل مشروع حل الدولتين

يتفق العديد من الباحثين على ان اسرائيل منذ البداية لم تكن مهتمة في مشروع حل الدولتين، حيث انها ارادت الشرعية المطلقة لإسرائيل في ترتيب اوضاع الفلسطينيين وذلك من خلال اصرارها على ان السيادة الاولى هي لإسرائيل وان الفلسطينيين هم تجمعات سكانية فقط، بالتالي فان مفهوم السيادة لفلسطين ودولة فلسطين بالمنظور الاسرائيلي لم يكن مطروحا ضمن اعلان المبادئ الخاص بمشروع حل الدولتين، وذلك من خلال اشارة الى المرحلة الانتقالية التي تضمن تحقيق القضايا الفنية والاجرائية والخطوات العملية دون التطرق الى القضايا الجوهرية،

مما جعل من مشروع حل الدولتين مشروعاً مشابهاً للعديد من المقترحات والمشروعات السابقة التي لم تصل الى أي نتيجة على ارض الواقع¹.

واظهرت اسرائيل تجاهل واضح لبنود مشروع حل الدولتين ويعود ذلك الى عدم وجود التزام اسرائيل داخلي صريح لتبني الحل على اساس وجود دولتين معاً، بل وتظهر الاهداف الاسرائيلية المعاكسة لذلك بشكل واضح من خلال محاولة احباط أي خطوة نحو ترسيخ مفهوم الدولة الفلسطينية كما جاء في اتفاقية اوسلو، وبالتالي لا تقوم المؤسسة الاسرائيلية بالتطرق الى مفهوم حل الدولتين او أي حلول قائمة على بنود اتفاقيات سابقة تعترف بوجود الكيان الفلسطيني على ارض الواقع بجانب الكيان الاسرائيلي².

في حين يظهر الواقع اختلافاً واضحاً بين الممارسات الاسرائيلية وما بين الشعارات السياسية، حيث اشار ايهود اولمرت رئيس الحكومة الاسبق خلال مؤتمر انابوليس الى ان اسرائيل تتمسك بخارطة الطريق التي تهدف الى تحقيق رؤية حل الدولتين دولة للشعب الفلسطيني ودولة للشعب الاسرائيلي، على اعتبارها مرجعاً لجميع الاتفاقيات والمبادرات السياسية لإيجاد حل للصراع، وذلك لأنها تقدم خطوة سياسية قائمة على تنفيذ اتفاقيات امنية على ارض الواقع، في حين لم يظهر الجانب الاسرائيلي أي التزام واضح لتنفيذ هذا المشروع³.

وتتعدد الاسباب التي أدت بشكل مباشر او غير مباشر الى فشل مشروع حل الدولتين، ويمكن تقسيم الاسباب التي أدت الى ذلك الى ما يلي⁴:

¹ حنان عشاوي، مقابلة شخصية، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حول موضوع "افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، بتاريخ 21-8-2017.

² ناصر الدين الشاعر، مقابلة شخصية، نائب رئيس الوزراء سابقاً، حول موضوع "افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، بتاريخ 2-9-2017.

³ غنام، احمد، (2013): الدور الامريكي لتشوية الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي " حل الدولتين نموذجاً" 1991-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، غزة، ص 169.

⁴ امجد بشكار، مقابلة شخصية، أمير الكتلة الاسلامية في جامعة النجاح، حول موضوع "افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، بتاريخ 18-8-2017.

1. **اسباب ذاتية:** وهي مجموعة الاسباب التي تتعلق بالإجماع الوطني حول فكرة المشروع بحد ذاته، وذلك بسبب الانقسام الفعلي على ارض الواقع بين فصائل العمل الوطني الفلسطيني، فمثلا حركة فتح كان لديها قبول لفكرة المشروع بينما رفضت كل حركة حماس والجهاد الاسلامي والجبهة الشعبية مشروع حل الدولتين، وبالتالي ساهم عدم وجود اجماع وطني للحل الى ايجاد مجموعة من العراقيل والصعوبات امام تنفيذ على ارض الواقع وتبنيه على الصعيد الوطني الفلسطيني.

2. **اسباب موضوعية:** وتتعلق هذه الاسباب بالممارسات الاسرائيلية التي تمثلت بتمسكها بضرورة الاعتراف بيهودية الدولة، وهذا ما اعتبرته الاطراف الفلسطينية عدم قبول لفكرة حل الدولتين (دولتين لشعبيين على نفس الارض)، ويظهر ذلك من خلال المراوغة الاسرائيلية في ظل عدم وجود ضغوطات امريكية حاسمة لإنهاء هذه الازمة، بالإضافة الى ممارسات اخرى مثل الاستمرار ببناء المستوطنات، الحرب على قطاع غزة، التحكم بمصادر المياه والاقتصاد الوطني الفلسطيني.

ومن خلال الاطلاع الى الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي على مر العصور، يتبين عدم وجود مشروع جدي مطروح بشكل فعال للوصول الى حل قائم على قيام دولتين متجاورتين ابتداءً من قرار التقسيم (242)، اوسلو، وكامب ديفيد وحتى الان، ويعود ذلك بشكل مباشر الى طبيعة الصراع القائم على فكرة الاحتلال بعدم وجود شعب فلسطيني على ارض فلسطين التاريخية، وبالتالي فان مشروع حل الدولتين يشكل اختلال في موازين القوى بين اسرائيل وفلسطين ويقوم على فكرة مشروع استراتيجي جديد لإيجاد سبل التعايش على ارض واحدة لجميع الاطراف¹.

في حين تؤكد بعض الجهات الفلسطينية على انه لا يمكن الحسم بفشل مشروع حل الدولتين، وذلك لان الحكم بالفشل عليها يعني اعادة النظر الى جميع السياسات الفلسطينية التي

¹ ايمن دراغمة، **مقابلة شخصية**، عضو المجلس التشريعي حماس، حول موضوع "افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، بتاريخ 12-9-2017.

تتدرج تحت مبادئ هذه الاتفاقية، ولكن الواقع الفلسطيني يواجه العديد من الصعوبات والمعوقات امام الحسم بنجاح المشروع او اعتماده كبداية لاتفاقيات شاملة على صعيد الوضع الفلسطيني العام¹.

وتتعدد وجهات النظر في هذا المجال في ضوء روية البعض عدم فشل المشروع، في ظل عدم وجود أي بدائل أخرى سواه، وان جميع البدائل الممكنة والتي تدعي اقامة دولة واحدة ذات حقوق متساوية تعتبر اوهام غير ممكنة للتطبيق على ارض الواقع، وعلى الرغم من التقلبات السياسية والظروف المتغيرة لا يمكن ان يكون هناك أي بديل عن وجود دولة فلسطينية قادرة على ضمان وجود استقرار فلسطيني على ارضه الفلسطينية، والذي يمثل الهدف الوطني في ظل جميع الاعتبارات السياسية والدبلوماسية الأخرى².

ولعل التعبير الافضل للحالة الفلسطينية هو عدم التوصل الى نتيجة تعتمد على رؤية حل الدولتين، وذلك لان فكرة ايجاد حل للصراع الفلسطيني الاسرائيلي بإقامة لدولتين ما زالت قائمة، وذلك برؤية واتفاق العديد من الاطراف على أي اتفاقات مستقبلية لا بد ان تعتمد على هذه الفكرة، وتعود اسباب عدم التوصل الى نتيجة في هذا الجانب الى واقع العلاقة الفلسطينية الاسرائيلية في ظل وجود طموحات سياسية ذات منهج استعماري في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، واسباب أخرى تتعلق بالنظام والمستويات القيادية العليا للجانبين³.

وعلى الرغم من تعهد الولايات المتحدة الامريكية بالالتزام بحل الدولتين والقيام بالعمل على دعم الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي من خلال توفير الدعم والحشد الدولي لإلزام جميع

¹ سامر مخلوف، مقابلة شخصية، مدير مؤسسة " One Voice "، حول موضوع "افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، بتاريخ 27-8-2017.

² ياسر عبد ربه، مقابلة شخصية، عضو اللجنة التنفيذية في حركة فتح، حول موضوع "افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، بتاريخ 17-9-2017.

³ نضال فقه، مقابلة شخصية، مؤسسات NGOs، حول موضوع "افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، بتاريخ 24-8-2017.

الاطراف بمبدأ السلام وانتهاء الصراع الفلسطيني الاسرائيلي الا ان هذا المشروع لا زال حتى الان يحيطه العديد من العقبات التي منعت تطبيقه او الاستمرار في دعمه الى حد كبير¹.

ويرى الباحث بأن الاسباب الحقيقية وراء فشل هذا المشروع ما زالت غير واضحة، اذ ان اتفاق الجانبين في المرحلة الانتقالية لتحديد الخطوط العريضة للوصول الى اتفاق عادل وشامل لحل الازمة لم يتضح بالصورة الصحيحة منذ بدايته، مما جعل عملية استكمال المشروع والوصول الى حلول واقعية امر مستحيل، وتبقى الاسباب الظاهرة والمتمثلة بالخلافات الداخلية الفلسطينية والممارسات الاسرائيلية سبباً واضحاً ليس فقط في اعاقه هذا المشروع بل في اعاقه أي مشروع يمكن الوصول اليه في المستقبل بسبب عدم وجود خطة عمل واضحة وعدم وجود اطراف قادرة على اجبار الجانب الاسرائيلي بالالتزام في الحال التوصل الى خطوط اتفاق واضحة.

3.5 حركة حماس ومشروع حل الدولتين

اختلفت مواقف الفصائل الفلسطينية حول بنود مشروع حل الدولتين وخطواته التي تم الاتفاق عليها في المرحلة الانتقالية الاولى منه، ويتضح ذلك من خلال موقف حركة فتح الداعم للاتفاق ورفض باقي فصائل العمل الوطني الفلسطيني له، وهو ما يمكننا عرضه من خلال رفض حركة حماس والجهاد الاسلامي لفكرة المشروع الاساسية والتي تمثلت باشتراط اسرائيل بالاعتراف بيهودية الدولة مما شكل عائقاً واضحاً لدى الفصائل الفلسطينية من هذا المشروع.

1.3.5 موقف حركة حماس من مشروع حل الدولتين

اعلنت حركة حماس رفضها لحل الدولتين وذلك من خلال ما عبر عنه ممثلين الحركة والذي ظهر ايضا في خطابات رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل، ولم تقبل الحركة ايضا بالاعتراف بمفهوم الدولة في الوثيقة الوطنية الفلسطينية التي عرضت لاتفاق جميع الفصائل حول ايجاد حلول للخلافات الداخلية، مع التشديد على حق عودة اللاجئين وحق السيادة

¹ سعد الدين، نادية (2012): المبادرة العربية للسلام .. مجدداً، صحيفة القدس العربي، ص 14.

الفلسطينية الكاملة على الاراضي الفلسطينية، وبالتالي فان رفض الحركة الاعتراف بحل الدولتين كان بسبب رفضها الاعتراف بإسرائيل، فموافقة الحركة على هذا المشروع يعني ضمناً اعترافها بوجود إسرائيل كدولة وكشريك قائم على الارض الفلسطينية¹.

واستمرت الحركة بإعلانها لرفض كل مشاريع التوطين والوطن البديل، والاستمرار في الاصرار على استعادة جميع الحقوق الفلسطينية، وهذا ما ظهر في موقف الحركة من قبول البرنامج وصفته بأنه يمثل الحد الأدنى للشعب الفلسطيني في وثيقة الوفاق الوطني كبرنامج سياسي مشترك يعتمد على قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشريف والتي يجب ان تتمتع بسيادة كاملة على حدود عام 1967 بعد انسحاب قوات الاحتلال وازالة جميع المستوطنات منها، وهذا يوضح قبول الحركة للاطار العام لمشروع حل الدولتين دون التزامها بشرط الجانب الاسرائيلي بضرورة الاعتراف بيهودية الدولة².

لم تقر حركة حماس بوجود الاحتلال على أي جزء من ارض فلسطين، ولكنها سياسياً وافقت على مجموعة من البنود العامة لبنود مشروع حل الدولتين دون الالتزام بالاعتراف بالاحتلال كدولة قائمة، ويظهر ذلك من خلال موافقتها على وثيقة الوفاق الوطني والتي قامت على اساس الوصول الى اتفاق قائم بشكل ضمني على اساسيات مشروع حل الدولتين³.

ويشير الباحث هنا الى ان موقف حركة حماس لم يكن الرفض التام للمشروع، اذ ان قبولها بإقامه دولة فلسطينية على حدود عام 1967 يشكل اعترافاً واضحاً منها بإمكانية التعديل على بنود المشروع ليصبح أكثر ملائمة للواقع الفلسطيني، مع وجود بعض التحديات في اصرارها على ايجاد حلول لقضية اللاجئين والقدس، وتشكل هذه نقطة بداية في اهمية ايجاد برنامج وطني يمكن من خلاله الجمع ما بين الفصائل لإعداد خطة عمل يمكن من خلالها الاتفاق على البنود الاساسية لإيجاد حل للصراع الفلسطيني - الاسرائيلي القائم.

¹ أمجد بشكار، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² صالح، محسن محمد، (2012): التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، بيروت، ص 152.

³ أيمن دراغمة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

2.3.5 اسباب رفض حركة حماس لمشروع حل الدولتين

تمسكت حركة حماس بشكل اساسي بالحق التاريخي في فلسطين مما جعلها ترفض فكرة مشروع حل الدولتين القائم على التنازل عن جزء من الارض الفلسطينية التاريخية، ويظهر قبول الحركة لحل الدولتين من خلال وجود مجموعة من الشروط التي تمثلت بعدم الاعتراف بدولة الاحتلال، حق الفلسطينيين في ارض فلسطين التاريخية، وان يحقق حل الدولتين قبول كامل لجميع اطراف الشعب الفلسطيني من خلال استفتاء شعبي حول الحل المقدم لازمة الفلسطينية الاسرائيلية، وشكلت هذه الشروط سبباً واضحاً في عدم وجود اتفاق بين الاطراف الفلسطينية حول قبول او رفض المشروع، وذلك لان اسرائيل رفضت هذه الشروط واصرت على مجموعة من البنود التي رفضتها الحركة، مما جعل اسباب رفضها للاتفاق واضحة وحاسمة¹.

وتتعدد الاسباب التي تقف وراء رفض الحركة لمشروع حل الدولتين والذي يتضح من خلال²:

1. الموقف التاريخي المعروف من التيار الاسلامي (حركتي حماس والجهاد الاسلامي)، الرافض لوجود الاحتلال منذ صدور وعد بلفور وقرارات التقسيم.
2. الموقف الرافض للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية السابقة والتي تتمثل ايضا برفض التدخلات الدولية التي الشأن الفلسطيني الداخلي.
3. رفض التعايش مع الامر الواقع والذي يتمثل بفرض الجانب الاسرائيلي لسياسية الامر الواقع والزام الطرف الفلسطيني بالاعتراف بالدولة اليهودية.
4. اختلاف البرنامج السياسي والقائم على وجود صراع بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي وبالتالي ضرورة وجود برنامج سياسي موحد يتفق عليه الاطراف لتمثيل الشعب الفلسطيني ككل.

¹ أيمن دراغمة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² ناصر الدين الشاعر، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

ويرى الباحث هنا الى ان تمسك حركة حماس ببرنامجها القائم على المقاومة المشروعة للشعب الفلسطيني، وان الطريق الوحيد لتحقيق الحقوق المسلوبة هو المقاومة المسلحة، يشكل عائقاً اساسياً في تغيير الواقع الفلسطيني، اذ ان المعطيات الحديثة تفرض وجود مفاوضات قائمة على برنامج وطني متفق عليه في مواجهة الجانب الاسرائيلي، في محاولة للتوصل الى حل يمكن من خلاله البدء بتحصيل الحقوق الفلسطينية المسلوبة، او يمكن من خلاله على الاقل الحد من تدهور البيئة الفلسطينية ما بين المنازعات الداخلية الفلسطينية وما بين ممارسات الاحتلال ضد ابناء الشعب الفلسطيني ومنعه من الحد الأدنى من حقوقه.

3.3.5 الفرق بين موافقة حماس على مشروع الحل المرحلي وبين مشروع حل الدولتين

بينما رفضت حركة حماس الموافقة على مشروع حل الدولتين، اظهرت الحركة موافقتها على بنود المشروع المرحلي والذي ناقش الموافقة على بنود حل الدولتين مع وجود مجموعة من الشروط التي وضعتها الحركة، واكدت الحركة عبر وثيقتها الجديدة بقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود عام 1967، ومثلت هذه الخطوة مراعاة واضحة لظروف المرحلة السياسية الراهنة والتي تمثلت بضرورة ايجاد حل للخلاف القائم على ارض الواقع، وبالتالي تعد الوثيقة بمثابة قبول فكرة وجود حل مرحلي وليس القبول بفكرة حل الدولتين¹.

ولعل قيام حركة حماس بأعمال الحكم السياسي في قطاع غزة طوال السنوات الماضية دليل واضح على قبولها بإقامة دولة فلسطينية على جزء من الاراضي الفلسطينية التاريخية، ولكن دون الاعتراف بأحقية اسرائيل بالوجود على هذه الارض، ومع ذلك تؤكد ممارسات الجانب الاسرائيلي المتمثلة بعرقلة المفاوضات والاستمرار ببناء الوحدات الاستيطانية على عدم موافقتها على اعطاء الفلسطينيين الحق بإقامه دولة مستقلة².

ويرى الباحث عدم وجود اختلاف صريح ما بين موافقة حركة حماس على حل مرحلي، بل تقع المشكلة في بنود مشروع حل الدولتين والتي طالبت الحركة بتعديلها بشكل يتناسب مع

¹ أمجد بشكار، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² المرجع السابق.

امكانية تحصيل اكبر قدر ممكن من الحقوق الفلسطينية، ويظهر موقف الحركة هذا من خلال مطالبتها بإزالة المستوطنات في حال الموافقة على اقامة دولة فلسطينية على اراضي عام 1967، بالإضافة الى ضمان وجود سيادة فلسطينية حقيقية في ظل ممارسات الجانب الاسرائيلي التي تمنع الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم المشروعة، مما يدفع الحركة الى التأكيد على ان قبولها مشروط بوجود ادلة واضحة على التزام الجانب الاسرائيلي بجميع البنود التي سوف يتم الاتفاق عليها ضمن أي مشاريع او اتفاقيات مستقبلية.

4.5 أبرز البدائل والخيارات المتاحة عن مشروع حل الدولتين

تتفق جميع الاطراف على ان العودة الى الوحدة السياسية والجغرافية هي من اهم الخيارات التي يمكن من خلالها التوصل الى بنود لحل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، وذلك في ظل الرفض الظاهر من خلال ممارسات الاحتلال للقبول بحل دولة واحدة، حيث بدأت الادارة الامريكية بالتفكير في امكانية اقامة حل قائم على مبدأ وجود دولة واحد لتضم الشعب الفلسطيني والاسرائيلي معاً، ولا يمكن تقبل هذه الفكرة من الجانب الاسرائيلي بسبب التفوق الديمغرافي للفلسطينيين، وبالتالي فان حل الدولة الواحدة ما هو الا خيار مستبعد وغير واقعي، وبالتالي يظهر لنا هنا اهمية الوحدة وانهاء الانقسام الفلسطيني لمحاربة جميع هذه الخطط، بالإضافة الى دعم وجود برامج نضالية موحدة هدفها التوصل الى حل يرضي جميع الاطراف الفلسطينية¹.

وتعد قضية تفضيل المصالح الفلسطينية من الخيارات والبدائل الممكنة لضمان التوصل الى حل شامل للقضية الفلسطينية، اذ لا يمكن التفكير بإيجاد حلول للقضية الفلسطينية وصراعها مع اسرائيل في ظل غياب تفضيل المصلحة الداخلية القائمة على ضرورة ايجاد اجندة فلسطينية موحدة لجميع فصائل العمل الفلسطيني من خلال وضع استراتيجية وطنية تراعي مصالح وحقوق ابناء الشعب الفلسطيني ككل وليس مصالح بعض الاطراف والفصائل فقط².

¹ أمجد بشكار، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² توفيق الطيراوي، مقابلة شخصية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، حول موضوع "افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، بتاريخ 18-9-2017.

ولضمان ايجاد بدائل قادرة على حل الازمة الفلسطينية لابد من العمل على تحقيق الاتفاق الفلسطيني الموحد والقائم على انتخاب هيئات ممثلة للشعب الفلسطيني، وذلك من خلال الالتزام باتفاق القاهرة في عام 2005 بإعادة تشكيل مؤسسات المنظمة وقبول وثيقة الوفاق الوطني كأساس لبرنامج سياسي يشكل مدخل لرسم برنامج توافق وطنية شاملة، وتشكل هذه الخطوة تخلي الفصائل عن لعب دور الوصاية وفتح المجال امام اعادة تشكيل منظومة سياسية قادرة على التعامل مع معطيات الامر الواقع الحالية، بعيداً عن المعاهدات والاتفاقيات السابقة التي اصبحت لا تتوافق مع الوضع الفلسطيني الحالي في ظل جميع المتغيرات المتطورة، وتزايد الحاجة الى وجود حلول واقعية قابلة للتنفيذ على ارض الواقع في ظل تزايد المطالب بحلول تضمن الحد الادنى من حقوق الفلسطينية والمتمثلة بتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة¹.

وتوجد مجموعة من الاسباب التي تعيق الفلسطينيين في ايجاد خيارات وبدائل يمكن الاتفاق عليها والتي تتمثل بالوضع الفلسطيني الخاص بعد الانقلاب في قطاع غزة، حيث مثلت تغييراً جذرياً في الواقع الفلسطيني من خلال فصل ابناء الشعب الواحد عن بعضهم البعض، مما جعل الواقع يفرض مجموعة من المعوقات امام مواصلة المحادثات القائمة لقيام دولة فلسطينية تراعي المصالح الوطنية العامة ومصالح الشعب الفلسطيني الموحد².

في حين اشار العديد الى عدم وجود بديل عن مشروع حل الدولتين، وذلك لان الشراكة مع الجانب الاسرائيلي اصبحت امراً واقعياً لا يمكن تجاهله، لذلك لا بد من العمل على التأثير في الشارع الفلسطيني لزيادة قناعاته بضرورة الوصول الى اتفاق قائم على بنود هذا المشروع الذي يضمن الحد الادنى من المطالب التي يمكن الحصول عليها، وذلك من خلال التأكيد على امكانية اقامة السلام الحقيقي في المنطقة والتعايش مع الجانب الاسرائيلي على اعتبار بان حل الدولتين هو الحل الامثل الذي يضمن السلام والامن والازدهار للجميع³.

¹ توفيق الطيراوي، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² أيمن دراغمة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ غسان الشكعة، مقابلة شخصية، عضو اللجنة التنفيذية في حركة فتح، حول موضوع "افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، بتاريخ 13-9-2017.

في جانب آخر يرفض البعض شعار حل الدولتين على اعتبار عدم قيام دولتين مستقلتين على ارض الواقع، ويظهر ذلك من خلال قيام دولة واحدة وغياب الدولة الاخرى، وغياب قيام دولة يفرض واقع المطالبة بالتححرر والاستقلالية وتقرير المصير¹.

5.5 الاتفاق بين جميع الفصائل الفلسطينية حول بديل مناسب لمشروع حل الدولتين

تظهر الضرورة الى ايجاد حل مناسب تتفق عليه جميع الفصائل، حيث يجب الاتفاق على برنامج سياسي موحد بعيداً عن جميع الخلافات الايدلوجية او العقائدية، ويمثل هذا الاتفاق برنامجاً نضالياً يحقق الرؤية الشاملة في الشأن الداخلي الفلسطيني، وتشير المعطيات السياسية الى وجود مقومات واضحة لدى الفصائل الفلسطينية وعلى راسها حركة فتح بهدف الوصول الى حل يرضي جميع الاطراف ويعكس الرؤية الفلسطينية².

تتفق جميع الفصائل الفلسطينية على وجود حل شامل يضمن حل قضية اللاجئين وحق تقرير المصير، وقيام دولة مستقلة، بالاعتماد على الاتفاق الوطني ضمن برنامج موجود ولكن دول اتفاق على الممارسات العملية التي يمكن من خلالها تطبيق هذا الحل³.

وتوضح الناحية النظرية امكانية اتفاق الفلسطينيين حول ايجاد حلول مشتركة ولكن بعد ان تسود قناعة حقيقة لدى هذه الفصائل بان ترتيب الوضع الفلسطيني الداخلي هو المهمة الاساسية والاولى امامهم، فمن غير الممكن انتهاء الاحتلال والوصول الى حل عادل قبل انجاز هذه المهمة، ولإنجاز هذه المهمة لابد من القيام بتجديد القيادات الشابة والعاملة في فصائل العمل الوطني، بحيث تضع هذه القيادات الجديدة رؤية جديدة في المنظور السياسي والاجتماعي

¹ ياسر عبد ربه، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² جهاد رمضان، مقابلة شخصية، امين سر حركة فتح في محافظة نابلس، حول موضوع "افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، بتاريخ 8-8-2017.

³ تيسير خالد، مقابلة شخصية، عضو الجبهة الديمقراطية، حول موضوع "افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، بتاريخ 3-9-2017.

والاقتصادي، بما ينسجم مع الخطوط العريضة لحل الدولتين او خارطة الطريق او أي معاهدات سلام مقبلة وممكنة¹.

ويشير قبول بعض الفصائل المعارضة لمشروع حل الدولتين بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967 موافقة مبدئية على تعديل بعض البنود واعداد برنامج وطني يتفق فيه جميع الفصائل الوطنية، فوجود حل سياسي حقيقي يعني الاتفاق على خطة عمل وطنية تعادل ما بين حقوق الشعب الفلسطيني وما بين الامكانيات التي يجب الاتفاق عليها مع الجانب الاسرائيلي الذي يرفض وبشدة أي مقترحات قائمة على ان شعار المقاومة هو الحل الوحيد الذي يمكن من خلاله تحصيل الحقوق الضائعة².

يشكل الفكر الفلسطيني المتراجع بشكل واضح اهم الاسباب التي تعيق امكانية ايجاد خيارات وبدائل يمكن من خلالها التوصل الى برنامج سياسي مشترك لجميع الفصائل، فلم يعد هناك حوار فكري وسياسي حقيقي داخل الاطر السياسية الفلسطينية، مما يجعل محاولة صياغة مشروع وطني جديد مهمة صعبة، ولضمان التخلص من هذه العقبة لا بد من استحضار القيادات الوطنية للبدء بوضع خطوط الاتفاق الرئيسية التي يمكن التشاور عليها والاتفاق عليها³.

ويرى الكثيرون بأن امكانية التوصل الى اتفاق بين جميع الفصائل ليس بالمهمة المستحيلة، فالكثير منها لديها خطوط متقاطعة لإيجاد وثيقة حل تناسب الجميع، ولكن تبقى المهمة الصعبة لدى التيارات الاسلامية بشكل خاص بسبب عدم تقبلها لمشروع حل الدولتين بإطارة العام، ولكن الرأي العام الحالي يشير الى وجود تحركات حقيقية من جميع الاطراف للضغط وايجاد صيغة مشتركة لصياغة برنامج فلسطيني تجمع عليه جميع الفصائل الفلسطينية⁴.

¹ سامر مخلوف، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² الشكعة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ ياسر عبد ربه، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

⁴ سعد جودة، مقابلة شخصية، رئيس مجلس اتحاد الطلبة ومنسق حركة الشبيبة الفتاوية في جامعة النجاح الوطنية، حول موضوع "افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، بتاريخ 18-8-2017.

وفي هذا الصعيد يجب على جميع الفصائل ان تدرك الحاجة الى وجود قرار سياسي حقيقي مشترك لتوحيد الصف الفلسطيني وايجاد حل شامل ويرضي جميع الاطراف الفلسطينية، وبالتالي تمثل هذه الخطوة بداية مرحلة جديدة للمطالبة بالحقوق الفلسطينية وادخال الجانب الاسرائيلي في مفاوضات حقيقة بعد تمكين جوانب الشراكة السياسية لجميع الفصائل الفلسطينية¹.

ويمثل اقرار برنامج وطني شامل باتفاق جميع الفصائل نقطة البداية الحقيقة في صعيد التوصل الى حل حقيقي على ارض الواقع، ويمكن لهذا البرنامج اعتماد البرنامج القديم او اجراء بعض التعديلات والمراجعات عليه لضمان موافقة جميع الفصائل، وتعد عملية مراجعة البرنامج السياسي الفلسطيني مسألة مصيرية لان التراجع عن هذه الاتفاقيات ليس بالأمر السهل والممكن في أي وقت، بل ويشمل التراجع عنها عدم وجود بديل حقيقي ممكن عنها، ففي غياب حل الدولتين لا يمكن للبرنامج الوطني اتخاذ قرارات بإقامة دولة احادية الجانب او الاصرار على اقامة دولة فلسطينية على حدودها التاريخية².

اما على صعيد القوى السياسية في الداخل الفلسطيني فقد اشارت الدراسات الى انها تتفق حول برنامجاً موحداً قائم على التسوية الدائمة للقضية الفلسطينية، ويستند هذا البرنامج على الشرعية الدولية والاجماع العربي الرسمي حول ضمان حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المسلوبة والتأكيد على الثوابت الوطنية الفلسطينية، بالاعتماد على التسوية القائمة على مشروع حل الدولتين ودعم حق العودة³.

ويشير الباحث الى ان غياب الاتفاق الحقيقي بين الفصائل الفلسطينية يمثل العقبة الاكبر امام احداث أي تطوير ممكن لحل الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، اذ ان غياب الاتفاق الداخلي الفلسطيني يشكل مهرباً للجانب الاسرائيلي من الالتزام بجميع الاتفاقيات التي وقعت من السلطة الفلسطينية لذريعتها بعدم وجود كيان فلسطيني مشترك يمكن اعادة عملية التفاوض معه، ويجعلها

¹ جهاد رمضان، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² نضال فقه، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

³ زحالة، جمال، الموقف من التسوية السلمية ومن قضية الدولة الفلسطينية. عضو المكتب السياسي للتجمع الوطني الديمقراطي بالكنيست.

تفرض شروطاً جديدة للعودة للمفاوضات تتمثل في نزع سلاح المقاومة، والاعتراف بحركات المقاومة المتمثلة بحركة فتح والجهاد الاسلامي على انهما حركات اارهابية يجب ملاحقتها والقضاء عليها.

6.5 الخطة الوطنية الشاملة للوصول الى حلول مشتركة بين جميع الفصائل الفلسطينية

تمثل البيئة الفلسطينية المؤثر الواضح في القرار باعتماد خطة وطنية شاملة لجميع الفصائل، ويشير الوضع الحالي الى تفضيل مصلحة الفصيل على مصلحة الوطن، ويظهر ذلك في اختلاف وجهات النظر لكل منهم، فمنهم من يرى القضية من منظور ديني، ومنهم من يرى القضية على انها منطقة الحدود والارض والشعب، وهذا الخل الحقيقي ينعكس بشدة على ارض الواقع من خلال القضاء على جميع الامكانيات لوجود خطة وطنية شاملة، فينتشر بين الفصائل عوامل مؤثرة على القرار الخارجي لها مثل المال السياسي، وعدم القناعة ببرامج الفصائل الاخرى، وتفضيل التنظيم على الكل¹.

يظهر ابتعاد الشباب الفلسطيني عن المشاركة السياسية وعزوفهم عن العمل الحزبي، وتمثل هذه الحالة حالة غير مسبوقة على المستوى الفلسطيني، وهذا دليل واضح على وجود خلل حقيقي عمل الاحزاب السياسية، بحيث انها غير قادرة على تلبية تطلعات الشباب ولا تملك القدرة على اقناعهم بالانضمام لها وصدق نيتها وتوجهاتها الصحيحة لخدمة القضية الفلسطينية، ولذلك لا بد من البدء بأعاده هيكلة الاحزاب السياسية وتفعيل دورها، ومن ثم التركيز على ضم الشباب الفلسطيني لصفوفها لضمان تحقيق الرؤية الشعبية الحقيقة، ومن ثم البدء بإعداد خطة وطنية شاملة للوصول الى حلول تتفق عليها جميع الفصائل الفلسطينية².

وتعد امكانية التوصل الى خطة وطنية شاملة مرتبطة بالتخلص من الاسباب التي تعيق الاتفاق ما بين الفصائل الفلسطينية، فالقيادة الفلسطينية لازالت متمسكة بالحلول التي لا تخرج عن اطار اوسلو، في حين ترى العديد من الفصائل الاخرى بان هذه الاتفاقية لم تحقق للشعب

¹ سعد جودة، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

² سامر مخلوف، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

الفلسطيني أي من حقوق والطموحات التي يسعى إليها، ولعل حل الدولتين هو الحل الوحيد امام الشعب الفلسطيني في ظل عدم دعم القانون الدولي او ضغط أي من الجهات الدولية لتحقيق السلام في المنطقة واعطاء الشعب الفلسطيني حقوقهم الشرعية، لذلك يجب على جميع الفصائل اعادة ترتيب اوراقها من جديد والتفكير في خطة وبرنامج وطني¹.

ويرى الباحث بالاعتماد على ما سبق ان الفلسطينيين مختلفون في قبول رؤية حل الدولتين، فالقيادة الفلسطينية وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية ترى ان الحل الوحيد القابل للتطبيق هو حل الدولتين الذي يسمح للفلسطينيين اقامة دولة مستقلة لهم على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك استناداً الى القرارات الدولية (242) و (338) و(194)، التي نصت على حق عودة اللاجئين والسيادة الكاملة للدولة الفلسطينية على اراضيها، في المقابل ترى حركة حماس ان هذا يمثل الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني، وتعتبر القبول بهذا المشروع هو اعتراف بدولة اسرائيل وهو ما ترفضه بشكل قاطع، بينما ترى حركة الجهاد الاسلامي ان لا شرعية ولا حق لإسرائيل في الوجود، وترفض الاعتراف بها على أي جزء من فلسطين، بينما يؤيد فلسطينيو عام 1948 الحل القائم على اساس وجود دولتين الاولى على الرغم من انهم يرفضون العيش داخل الدولة الفلسطينية لانهم متمسكين بارضهم وحقهم بالبقاء فيها.

¹ يوسف عبد الحق، مقابلة شخصية، حول موضوع "افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، بتاريخ 17-9-2017.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة التي هدفت الى معرفة افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، وتم ذلك من خلال الاطلاع على العديد من المراجع والادبيات المتعلقة بموضوع الدراسة والبحث عن المتغيرات التي تلعب دورا مهما في معرفة وتحديد نتائج الدراسة، وتناولت الدراسة اجراء مجموعة من المقابلات مع عينة من السياسيين والمهتمين في مجال العمل السياسي الفلسطيني والتي شملت ناشطين من الفصائل الفلسطينية المختلفة بهدف معرفة اراءهم في موضوع الدراسة والاجابة عن اسئلتها، وتم توظيف هذه الاجابات للتعرف على واقع الحالة الفلسطينية الحالية وموقفهم من مشروع حل الدولتين، والتفكير في البدائل الممكنة للوصول الى حل للخلافات الفلسطينية الاسرائيلية، بالإضافة الى تسليط الضوء على اهم العوامل التي تمنع التوصل الى اتفاق فلسطيني داخل ووجود برنامج عمل وطني يمكن من خلاله الرجوع الى طاولة المفاوضات للاتفاق على البنود الرئيسية والقضايا العالقة بين الجانبين.

وبالاعتماد على المعلومات التي تم الاطلاع عليها من خلال المراجع الادبية وتحليل نتائج اداة الدارسة (المقابلات) التي طرح من خلالها مجموعة من الاسئلة التي تعكس اهداف الدراسة يوضح هذا الفصل اهم النتائج التي تم التوصل اليها والتوصيات التي يقدمها الباحث في هذا المجال.

1.6 تمهيد

بعد مضي أكثر من خمسة عشر عاماً على انتهاء المرحلة الانتقالية التي كان من المفترض ان يتبلور بعدها اتفاق اعلان المبادئ للوصول الى الحل النهائي للصراع الفلسطيني والاسرائيلي، لم تزل الاسس والمبادئ التي احتوتها نصوص هذا الاتفاق وما تلاه من معاهدات واتفاقات، هي المنظم الوحيد للعلاقة ما بين الجانبين، على الرغم من جميع الاختلافات التي

وقعت ورفض بعض الجهات الفلسطينية لهذا الاتفاق، وقيام الجانب الاسرائيلي بالعديد من الاختراقات والممارسات التي جعلت تطبيقه في المسار الخاطئ.

ولقد اختلفت الآراء وردود الفعل الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي حول بنود مشروع حل الدولتين، ولعل جميع التحليلات والدراسات حول هذا الموضوع توضح هدف الحقل السياسي الذي نشأ ما بعد اوسلو والذي ادى الى تهميش وتفريغ منظمة التحرير الفلسطينية وتغييب دورها الفعال على الصعيد الفلسطيني الداخلي، ويظهر ذلك من خلال الغاء الميثاق الوطني الجامع والمجسد للحق الفلسطيني، والذي يمثل اهم مقومات الهوية الشعبية ورؤيته التاريخية خلال جميع الفترات الماضية، بالإضافة الى تعطيل عمل مؤسسات السلطة الوطنية، واستحداث اعتبارات جديدة ادت الى احداث الصراع الداخلي الفلسطيني والتي مثلت تحقيق واضح لجميع اهداف الجانب الاسرائيلي لتسمح له الفرصة بالقيام بممارساته الظالمة دون وجود أي موقف دولي او عربي مانع لوقف هذه الاجراءات والممارسات.

2.6 النتائج

1. موقف الفصائل الفلسطينية من مشروع حل الدولتين

اظهرت النتائج اختلاف واضح في مواقف الفصائل الفلسطينية لبنود الاتفاق، وقد ادت هذه الاختلافات الى نشوء الكثير من العقبات امام القيام بأي انجاز حقيقي على ارض الواقع، بالإضافة الى تصعيد النزاعات الفلسطينية الداخلية، فما بين موقف حركة فتح الداعم للاتفاق كان موقف حركتي الجهاد الاسلامي وحماس الرفض له، مما ادخل الجانب الفلسطيني في حلقة منازعات كبيرة حول السلطة وضرورة اعادة تنظيم البيت الفلسطيني الداخلي من جديد.

ولكن على الرغم من هذه الاختلافات اظهرت النتائج ان هناك اختلاف واضح حول مشروع حل الدولتين، فالبعض يرى ان الاتفاق يعطي للشعب الفلسطيني جزءا من حقوقه المسلوبة، والتي تعد بداية الطريق نحو ايجاد دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة حقيقية على ارضها التي ستضم حدود عام 1967، والبعض الاخر يرى بانه تنازل واضح عن الكثير من

الحقوق الفلسطينية التي يجب المطالبة بها وعدم التفريط بها، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسة التي اجراها مركز الدراسات والابحاث السياسية والمسحية (2016) التي اظهرت ان الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني يميلان الى التقليل من مستوى التأييد لحل الدولتين لدى الطرف الاخر، حيث اشارت نتائج هذه الدراسة الى ان 49% من الفلسطينيين يعتقدون أن الاغلبية اليهودية ترفض هذا الحل، و44% من الجانب الاسرائيلي يعتقدون بان اغلبية الفلسطينيين ترفض الاتفاق، مما يؤكد وجود اختلاف واضح ليس فقط على الصعيد الفلسطيني الداخلي، بل ايضا على الصعيد الاسرائيلي والتي تظهر من خلال الممارسات الاسرائيلية التي تعد خرقاً واضحاً لجميع البنود والاتفاقيات والمعاهدات التي تم التوصل عليها والاتفاق على اعتبارها الاساس لأي معاهدات سلام مستقبلية بين الطرفين بوجود رعاية دولية للتأكد من تطبيقها على ارض الواقع.

ويؤكد الباحث هنا على ضرورة قيام الجانب الفلسطيني بتوحيد صفوفه من خلال الوصول الى اتفاق واضح بين جميع الاطراف، ولعل المصالحة الفلسطينية الحديثة التي تمت في مصر تمثل بداية لطرق جديد تسعى به الاطراف الفلسطينية توحيد خطتها نحو المضي بمواجهة الجانب الاسرائيلي ودفعه نحو طريق المفاوضات على اعتباره الطريق الوحيد الذي يمكن من خلاله الوصول الى حقوق الشعب الفلسطيني المسلوبة في ظل جميع المتغيرات والمعطيات الحالية، ولعل توحيد الصف الفلسطيني سوف يساهم بوجود رأي واحد حول بنود اتفاقية حل الدولتين، ويدعم الفلسطينيين نحو المطالبة بالبنود التي يرون بانها الطرق الصحيح نحو اقامة دولة فلسطينية مستقلة والتأكيد على الثوابت الفلسطينية.

2. تأثير مشروع حل الدولتين على الواقع الفلسطيني

أظهرت النتائج تراجع التسوية السياسية القائمة على رؤية حل الدولتين، وتأثيرها السلبي على الواقع الفلسطيني، وذلك بسبب دخول الفصائل الفلسطينية المختلفة في دائرة من الخلاف الواضح حول الموافقة او الرفض لها، ويظهر ذلك من خلال الخلافات الداخلية الفلسطينية والتي ادت الى وقف جميع المفاوضات مع الجانب الاسرائيلي واستمرار الفترة الانتقالية من تطبيق بنود هذا الاتفاق حتى الان.

ويظهر تأثير المشروع ايضا من خلال عدم وجود موقف اسرائيلي حقيقي من هذه الاتفاقية فهي لم تلتزم بها، ولم توفر الجو السياسي الممكن لاستمرار مباحثات السلام بالاعتماد عليها، فجميع ممارساتها ادت الى التأثير على الجانب الفلسطيني ودفع الكثيرين حول رفضه بسبب معرفتهم بعدم التزامها به.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ابو جاسر (2013) والتي وضحت الابعاد الحقيقية لحل الدولتين وأثره على مستقبل القدس، والتي اكدت ايضا على تراجع التسوية السياسية الممكنة بالاعتماد على هذا الاتفاق، وعدم وجود رغبة اسرائيلية حقيقة لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة مستقلة وتلبي طموحات الشعب الفلسطيني.

كما وتتفق مع نتائج دراسة غنام (2013) والتي اكدت على ان اسرائيل لم تظهر أي دلالات حقيقة حول موافقتها على اقامة دولة فلسطينية تستطيع الحياة الى جانب الدولة الاسرائيلية، مما يؤكد على تنصل الجانب الاسرائيلي من جميع البنود التي نص عليها مشروع حل الدولتين، وعرقلة وجود أي مفاوضات مستقبلية يمكن من خلالها الاعتماد على ما ورد في حل الدولتين للوصول الى حل نهائي يشمل القضايا والثوابت الفلسطينية.

3. البدائل والحلول الممكنة امام الجانب الفلسطيني

على الرغم من تعدد الافكار حول الحلول الممكنة على الصعيد الفلسطيني في ظل تراجع كبير على صعيد حل الدولتين ومن هذه الحلول حل دولة واحدة ثنائية القومية وتتمثل في ضم أراضي الضفة الغربية لإسرائيل، من خلال منح مواطنة تامة لكل الفلسطينيين في هذه الأراضي، على أن تمنح السيادة على المناطق مواطنة لكل مواطنيها، ولن تمنح تسهيلات، وستكون مساواة للإسرائيليين وغير الإسرائيليين، وفق المزاعم الإسرائيلية.

ويقود التفكير في هذا الحل الى استحضار أحاديث إسرائيلية طالبت بضرورة هدم جدار الفصل الذي بنته إسرائيل في الضفة الغربية، لأنه بات من الواضح أن لا فائدة منه، فهو يلحق ضرراً دولياً بإسرائيل، ويصعب حياة الفلسطينيين يومياً، وليس هناك سبب للخوف من دولة ذات طابع ثنائي القومية، لأن إسرائيل باتت منذ الآن وفق حدودها القائمة، دولة ثنائية القومية.

ومن الافكار التي انتشرت ايضا حل دولة يهودية واحدة على كل أراضي إسرائيل، ويقترح هذا الحل جزء من اليمينيين الإسرائيليين المعنيين بفرض سيادة يهودية على كل الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل، وتفكيك مؤسسات السلطة الفلسطينية من خلال منح مكانة محدودة للفلسطينيين الذي سيصبحون سكان دولة إسرائيل، وهناك من يقترح تقديم محفزات مالية للفلسطينيين الذين يهاجرون.

كما وانتشرت في الاوساط الفلسطينية فكرة اقامة كونفدرالية فلسطينية إسرائيلية، وهو حل يدفع مبادرة حل الدولتين، ووطن واحد، ولا يلغي فكرة إقامة دولة فلسطينية سيادية بجانب إسرائيل، لكنه يقترح القيام بهذا من خلال حرية التنقل والسكن التام بين الدولتين، دون حدود، ودون ازالة المستوطنات المنتشرة على اراضي 1967.

وبموجب هذا الحل تتابع أقلية يهودية العيش في مناطق الدولة الفلسطينية كسكان دائمين، وسيكونون أصحاب مواطنة إسرائيلية، فيما يستطيع الفلسطينيون العيش كسكان دائمين، كمواطنين فلسطينيين، ووفق مبدأ الكونفدرالية الذي تمت بلورته في النقاشات بين الإسرائيليين والفلسطينيين ذوي خلفيات متنوعة، ستقام مؤسسات عليا مشتركة لهما، وتشكل عملية السلام هذه أساسا لمعاهدة سلام مع بقية دول الشرق الأوسط، ويتطرق هذا الحل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث يحصل من يختار منهم العودة على مواطنة فلسطينية، ويمكن أن يعيشوا كمواطنين دائمين في أراضي دولة إسرائيل.

وتتفق نتائج الدراسة هنا مع دراسة قريع (2013) التي اظهرت ان افضل الخيارات الممكنة للجانب الفلسطيني هو العمل على انشاء منهجية سياسية فلسطينية جديدة تقول على مبدأ الوحدة الوطنية، لتوفير جميع المقومات التي تضمن استمرار مقاومة الجانب الفلسطيني الى حين الوصول الى تحقيق مطالبة الاساسية، كما واتفقت مع الدراسة هنا على ضرورة تقليص الفروق ما بين حركتي فتح وحماس بهدف استنهاض حالة وطنية عامة يمكن من خلالها التأثير في مسار القضية الفلسطينية والرجوع الى المفاوضات التي يمكن من خلالها تغيير الواقع الفلسطيني بشكل

حقيقي، وذلك بوجود مشاركة جماهيرية حقيقية تؤكد على ضرورة الوحدة الوطنية للوصول الى تنفيذ عملي لبنود الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

ويشير الباحث الى ان جميع هذه الحلول السابقة هي مجرد افكار منتشرة في الصعيد الفلسطيني والاسرائيلي السياسي دون وجود أي علاقة لها ترتبط بارض الواقع، ففي ضل غياب تطبيق واقعي لمشروع حل الدولتين، تبقى جميع المعاهدات والاتفاقيات بلا قيمة حقيقة لعدم التزام الجانب الاسرائيلي بها، والذي يعمل على خرق جميع المعاهدات وعدم الالتزام بها، مما يضع الجانب الفلسطيني في فجوة كبيرة ما بين المطالبة بحقوقه وما بين تطبيق هذه المعاهدات التي مضي على تداولها الكثير دون جدوى حقيقية.

واصبح واضحاً بان الهدف الحقيقي من مشروع حل الدولتين ليس التوصل الى حل شامل لجميع القضايا التي تقع في دائرة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، اذ اصبح واضحاً انعكاسها على الفلسطينيين من خلال دفعهم الى التخلي عن الثوابت الوطنية وزرع بذرة الخلاف الفلسطيني الداخلي ما بين الفصائل الوطنية تحت مسمى اجبارهم على الاعتراف بدولة يهودية، فيتضح لجميع الدارسين والمهمين بهذا الصعيد بأن رؤية حل الدولتين جاءت متفقة مع متطلبات الامن الاسرائيلي، والتي ترى من كفاح الشعب الفلسطيني لتحرير ارضهم جزءاً من الارهاب، اما ما يتعلق بقضايا المياه والحدود واللاجئين والقدس فقد تم تأجيلها في اطار التسوية النهائية، مما جعل جميع القضايا الحاسمة على الصعيد الفلسطيني معلقة ودون دراسة حتى وقتنا الحالي في ظل المماطلات والاشتراطات الاسرائيلية للعودة للمفاوضات.

وبالاعتماد على ما سبق يمكننا تلخيص اهم نتائج الدراسة بما يلي:

1. وجود خلاف واضح بين الفصائل الفلسطينية حول قبول او رفض مشروع حل الدولتين، في ظل موافقة حركة فتح ورفض التيار الاسلامي لها.
2. يعتبر الكثيرون بأن حل الدولتين هو من افضل الحلول الممكنة على الصعيد الفلسطيني والذي يمكن من خلاله الحصول على الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية.

3. تراجع التسوية السياسية القائمة على مشروع حل الدولتين بسبب تعنت الجانب الاسرائيلي وعدم وجود الرغبة الحقيقية لديه بالاستمرار في التوصل الى حلول دائمة، وبالتالي عدم التوصل الى اقامة دولة فلسطينية مستقلة.

4. يبقى الخلاف الواضح في قبول او رفض حل الدولتين هو شرط اسرائيل بالاعتراف بهودية دولتهم على اعتبار عدم وجود فلسطينيو 48، مما يشكل عائقاً واضحاً لهذا الاتفاق وتطبيقه على ارض الواقع.

5. عدم التزام الجانب الاسرائيلي بحق الفلسطينيين في اقامة دولة فلسطينية مستقلة على اراضي عام 1967، وذلك من خلال عدم جديتها في وجود دولة فلسطينية مجاورة لها مما يؤكد وجود خلل في اعتماد الاتفاقية كحل شامل للصراع الفلسطيني والاسرائيلي.

6. اعتماد اسرائيل مبدأ المفاوضات فقط لتغطية ممارساتها الاستيطانية، فهي تستخدم المفاوضات كورقة دولية لتغطية ممارساتها على ارض الواقع، من خلال اظهارها رغبته بالتوصل الى حل شامل للصراع وقيامها بخرق هذه المعاهدات والاتفاقيات بما يتوافق مع مصالحها الحقيقية من استعمار وتهويد.

7. صعوبة التوصل الى حل شامل دون مناقشة القضايا الفلسطينية المتمثلة بالحدود والاستيطان والقدس واللاجئين في ظل التأجيل الاسرائيلي للمفاوضات ووضعها شروطاً مستمرة لمماطلة التوصل الى حل واقعي.

8. وجود معارضة واضحة للاتفاقية على الصعيدين الفلسطيني والاسرائيلي، مما يوضح ضرورة اعادة النظر فيها واعادة صياغتها بما يضمن موافقة الاغلبية عليها.

2.6 التوصيات

وفي ضوء ما تقدم من نتائج يقدم الباحث مجموعة من التوصيات التي تتمثل بما يلي:

1. ضرورة العمل على توحيد الحالة الوطنية الفلسطينية، وذلك من خلال تعزيز روح الوحدة الوطنية وانهاء حالة الانقسام التي أثرت بشكل واضح على الواقع الفلسطيني.

2. تطوير وتفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية من جديد على اعتبارها الممثل الاول للشعب الفلسطيني بهدف استكمال عملية التحرير واقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس وتحقيق الثوابت الوطنية التي تعتمد على حق العودة.
3. تسجيل وتوثيق جميع الخروقات الاسرائيلية لجميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وذلك لكشف حقيقة الاحتلال الاسرائيلي والمعوقات التي يضعها في طريق عملية السلام مثل بناء المستوطنات وبناء جدار الفصل العنصري.
4. العمل على مساندة وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في المناطق التي تتعرض لممارسات الاحتلال بهدف اخراجهم من وطنهم والتضييق عليهم كما يحصل في مناطق القدس، وذلك من خلال توفير الدعم الحقيقي والمتواصل لهم.
5. التأكيد على التمسك بجميع الثوابت الوطنية الفلسطينية وضرورة انهاء الاحتلال ووقف الاستيطان كشرط اساسي لمتابعة عملية التسوية والمفاوضات.
6. العمل على التواصل مع الجوانب العربية والدولية على اعتبارهم جزء من جماعات الضغط التي يمكن من خلالها اجبار الجانب الاسرائيلي على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وضمان قيام دولة فلسطينية مستقلة على اراضيها.
7. مطالبة الولايات المتحدة الامريكية ومجلس الامن وغيرها من المحافل الدولية على الالتزام بواجباتها اتجاه الشعب الفلسطيني ومراجعة القرارات الدولية في الشأن الفلسطيني والتأكد من تطبيقها على ارض الواقع.
8. التأكيد على حق العودة كشرط اساسي للعودة للمفاوضات، وان تشمل المفاوضات المقبلة التوصل الى حلول شاملة للصراع دون تأجيل او تنصل من الجانب الاسرائيلي.
9. محاولة التمسك بالهوية الوطنية الفلسطينية والتأكيد على الوجود الفلسطيني على ارضه من خلال الزيارات المستمرة للقدس، وزيادة الوعي الشعبي بحقوق الشعب الفلسطيني المسلوبة وضرورة تحصيلها من الجانب الاسرائيلي.

10. الاهتمام بجانب التعليم والمؤسسات التعليمية الفلسطينية، لما لها من دور واضح في نشر الثقافة الفلسطينية القائمة على التمسك بالثوابت الوطنية والعمل على إقامة دولة فلسطينية ذات استقلالية كاملة.

11. تفعيل دور الشباب الفلسطيني في القضية الفلسطينية، والتأكيد على ضرورة اهتمامه بالمشاركة السياسية النشطة لضمان إعادة تنظيم الفصائل الوطنية الفلسطينية بالشكل الصحيح.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

أبو جابر، فايز صالح (1989): التاريخ السياسي الحديث العلاقات الدولية، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان.

أبو جابر، فايز صالح (2000): القومية العربية و الدول الكبرى، الرائد، عمان.

أبو عفيفة، طلال (1998): الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية (1897-1997) د. ن.

الأزعر، محمد خالد (1991): الجماعة الأوروبية و القضية الفلسطينية، ط1، دار الجليل، عمان.

بيريز، شمعون (1995): معركة السلام _ يوميات شمعون بيريز ، تحرير ديفد لاندوا، ترجمة عمار فاضل / مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

توام، رشاد (2013): دبلوماسية التحرر الوطني التجربة الفلسطينية، معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية، بيرزيت، فلسطين.

توما، اميل (1974): 30 عاما على الاتحاد: يوميات شعب، عربسك، حيفا.

الحمد، جواد (1994): مستقبل السلام في الشرق الأوسط، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، عمان.

حوات، محمد علي (2002): مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة.

خضر، بشارة (1993): أوروبا والوطن العربي (القراءة والجوار)، ترجمة جوزف عبد الله، مركز دراسات الوحدة، بيروت.

- خضر، بشارة (2003): أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الدقاق، محمد السعيد (1982): التنظيم الدولي، نصوص ميثاق الأمم المتحدة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة.
- دمج ، ناصر (2007): تحولات منهجية في مسار الصراع العربي الاسرائيلي، ط2، مركز الدراسات الاستراتيجية، رام الله.
- ربيع، محمد عبد العزيز (1995): الحوار الفلسطيني الأمريكي-الدبلوماسية السرية والاتصالات الفلسطينية الإسرائيلية. دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.
- زحالقة، جمال، الموقف من التسوية السلمية ومن قضية الدولة الفلسطينية. عضو المكتب السياسي للتجمع الوطني الديمقراطي بالكنيست.
- زعيتر، أكرم (1986): القضية الفلسطينية، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.
- سلامة، أحمد عبد الكريم (1999): الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة.
- سليمان، ميخائيل (1996): فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- شديد، محمد (1985): الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة كوكب الرئيس، جمعية الدراسات العربية، القدس.
- شريف، حسين (1994): السياسة الخارجية الأمريكية، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

الشريف، ماهر (1995): البحث عن كيان دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم، نيقوسيا.

شكري، محمد عزيز (1990): البعد الدولي للقضية الفلسطينية في الموسوعة الفلسطينية ج2، مجلد6، ط1، بيروت.

الشيخ، عبد الرحيم (2013): التنمية الميثاقية كافي تحرري: حول التنمية وثقافة المقاومة في فلسطين، ناجح شاهين محرر. نحو تنمية فلسطينية تستجيب لتطلعات الجماهير. مركز بيسان للبحوث والإيماء، رام الله.

صالح، محسن محمد، (2012): التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، بيروت.

صايغ، يزيد (2003): الحركة الوطنية الفلسطينية 1964-1974، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

صيني، سعيد إسماعيل: قواعد أساسية في البحث العلمي، دار النهضة العربية، لبنان.

عباس، محمود (1994): طريق أوسلو: موقع الاتفاق بروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت.

عبد الرحمن، أسعد (1987): منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها تأسيسها - مساراتها، مركز الأبحاث، م ت ف، قبرص.

عبد الكريم، قيس (1997): الطريق الوعر: نظرة على المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية من مدريد الى اوسلو الطبعة الاولى، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت.

الفراء، محمد (1990): دراسات في القضية الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس، القسم الثاني، بيروت.

قاسم، محمد محمد (1999): المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، لبنان.

كمال، محمد مصطفى و فؤاد نهرا (2001): صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

كواندت، وليام ب. (1988): كامب ديفيد - السياسة وصنع السلام، ترجمة حازم صاغية، دار المطبوعات الشرقية، بيروت.

كيسنجر، هنري (1995): الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك فاضل البديري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (2002): انتفاضة الاستقلال العام 1، الطبعة الاولى، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، والدار الوطنية الجديدة دمشق.

المسيري، عبد الوهاب (1974): تاريخ الفكر الصهيوني، جذوره و مساره و ازمنته"، دار الشروق، القاهرة.

مصالحة، عمر (1994): السلام الموعود-الفلسطينيون: من النزاع إلى التسوية. ترجمة وديع اسطفان. دار الساقى، بيروت.

مصطفى، نادية (1986): أوروبا والوطن العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

مهنا، محمد نصر (1979) مشكلة فلسطين أمام الرأي العالمي 1945-1967، دار المعارف، مصر.

الموسوعة الفلسطينية (1984): نص خطاب ياسر عرفات في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، المجلد الرابع، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق.

نافعة، حسن (2004): الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة، بيروت.

نخلة، خليل (2004): اسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة. مواطن، رام الله.

هانتر، أ. هـ (1971): التورط السوفييتي في الشرق الأوسط، ترجمة خير مروان، دراسات الفكر الحديث، بيروت.

الهور، منير والمرسي، طارق: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (1947-1985)، الطبعة الثامنة، دار الجليل، الأردن.

هيكل، محمد حسنين (2000): المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل - سلام الأوهام، دار الشروق، القاهرة.

ياغي، اسماعيل، وبركات، نظام (1988): دراسات فلسطينية تاريخية سياسية، الرياض.

الرسائل الجامعية

أبو جاسر، مروان ناجي (2013): رؤية حل الدولتين وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة

اسمر، احمد جميل (2014)، الموقف الأمريكي من إقامة الدولة الفلسطينية من كلينتون إلى اوباما، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ص 150.

الحاج، علي (2003): سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الصمادي، حمزة (2008): تجربة (م ت ف) السياسية من المقاومة المسلحة الى التسوية السلمية 1964-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

غنام، احمد هشام (2013): الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي حل الدولتين نموذجاً 1991-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة

غنام، احمد، (2013): الدور الامريكي لتسوية الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي " حل الدولتين نموذجاً" 1991 - 2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

المعلواني، عبد الله (2014): الدولة ثنائية القومية كخيار بديل لحل الدولتين، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، فلسطين.

المعلواني، عبد الله مصطفى (2014): الدولة ثنائية القومية كخيار بديل لحل الدولتين .. جذور الفكرة وفرص تحقيقها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة

المجلات والتقارير

الاخصاصي، محمد (2017): محنة القدس:ماذ بعد الاحتجاج. (مقالة)، دبلوماسي واستاذ جامعي ورئيس مؤسسة التنمية الجهوية، المغرب.

البابا، جمال، (2003): خارطة الطريق بين الرؤية الأمريكية والتحفظات الإسرائيلية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 9- 10، غزة.

بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (2005): **حل لدولتين، حل الدولة الواحدة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين**، ملخص ورقة عمل مقدمة الى اللقاء التنسيقي السادس للائتلاف الفلسطيني لحق العودة، هولندا، تشرين ثاني.

جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، سنوات متعددة

الحسيني، مصطفى (2008): **غروب "حل الدولتين"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 19، العدد 76، خريف، 2008.

الحوت، شفيق (1996): **اثر تعديل الميثاق الوطني في مستقبل شعب فلسطين وقضيته**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 27.

سعد الدين، نادية (2012): **المبادرة العربية للسلام .. مجدداً، صحيفة القدس العربي**.

شحادة، موسى (1981): **علاقات اسرائيل مع دول العالم: 1927-1970**، سلسلة كتب فلسطينية، ع 33، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث.

الشوبكي، بلال (2006): **سياسة روسيا الخارجية تجاه القضية الفلسطينية**، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 34.

عبد الفتاح، بشير (1999): **معاهدة السلام المصرية- الاسرائيلية والدور الاقليمي لمصر**، مجلة السياسة الدولية، العدد 138.

عبد القادر، إيمان (1991): **أوروبا الغربية و الدولة الفلسطينية**، صامد الاقتصادي، عدد 118 ، عمان، دار الكرمل للنشر و التوزيع.

نص طلب انضمام دولة فلسطين الى الامم المتحدة في سبتمبر 2011، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 30-31، غزة، 2011.

نوفل، احمد (2005): تأثير خارطة الطريق وجدار الفصل على التسوية السياسية في الشرق الأوسط، أبحاث اليرموك، العدد 3، 2005.

المقابلات الشخصية

امجد بشكار، مقابلة شخصية، أمير الكتلة الاسلامية في جامعة النجاح، حول موضوع "افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، بتاريخ 18-8-2017.

ايمن دراغمة، مقابلة شخصية، عضو المجلس التشريعي حماس، حول موضوع "افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، بتاريخ 12-9-2017.

توفيق الطيراوي، مقابلة شخصية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، حول موضوع "افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، بتاريخ 18-9-2017.

تيسير خالد، مقابلة شخصية، عضو الجبهة الديمقراطية، حول موضوع "افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، بتاريخ 3-9-2017.

جهاد رمضان، مقابلة شخصية، امين سر حركة فتح في محافظة نابلس، حول موضوع "افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، بتاريخ 8-8-2017.

حنان عشاوي، مقابلة شخصية، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،
حول موضوع "افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل
الفلسطينية، بتاريخ 2017-8-21.

سامر مخلوف، مقابلة شخصية، مدير مؤسسة " One Voice "، حول موضوع
"افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية،
بتاريخ 2017-8-27.

سعد جودة، مقابلة شخصية، رئيس مجلس اتحاد الطلبة ومنسق حركة الشبيبة
الفتحاوية في جامعة النجاح الوطنية، حول موضوع "افرازات مشروع حل
الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، بتاريخ 2017-8-18.

غسان الشكعة، مقابلة شخصية، عضو اللجنة التنفيذية في حركة فتح، حول
موضوع "افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل
الفلسطينية، بتاريخ 2017-9-13.

ناصر الدين الشاعر، مقابلة شخصية، نائب رئيس الوزراء سابقا، حول موضوع
"افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية،
بتاريخ 2017-9-2.

نضال فقه، مقابلة شخصية، مؤسسات NGOs، حول موضوع "افرازات مشروع
حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، بتاريخ 2017-8-24-
2017.

ياسر عبد ربه، مقابلة شخصية، عضو اللجنة التنفيذية في حركة فتح، حول
موضوع "افرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل
الفلسطينية، بتاريخ 2017-9-17.

يوسف عبد الحق، مقابلة شخصية، حول موضوع "افرازات مشروع حل الدولتين
وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، بتاريخ 2017-9-17.

المراجع الأجنبية

William L. Cleveland, **A History of the Modern Middle East**, Westview Press (2004). ISBN 0-8133-4048-9

المراجع الالكترونية

خلف، سميح (2015): فشل حل الدولتين والى الدولة الواحدة"" رؤية تحليلية، الموقع الالكتروني: <https://www.amad.ps/ar/Details/93130>

العمارات، فارس (2017): التحولات في العلاقات العربية الإسرائيلية مابين الحزن الإيراني والترحيب الإسرائيلي. مقالة منشورة على الرابط <https://www.sarayanews.com/article/458862>

قريع، احمد (2012): حل الدولتين بين الفشل والتفصيل" مقالة منشورة على مجلة وفا الاخبارية على الرابط الالكتروني" http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8mF4z8a59618283796 .5a8mF4z8

قريع، أحمد (2013): مستقبل حل الدولتين في حالة حل السلطة الوطنية أو انهيارها، الموقع الالكتروني لصحيفة القدس الفلسطينية: <http://www.alquds.co.uk/?p=65153>

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (2016): غالبية ضئيلة من الفلسطينيين والإسرائيليين تؤيد حل الدولتين: <https://www.maannnews.net/Content.aspx?id=863343>

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/2/19>
حل-الدولتين-الجذور-والبدائل

**An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

**Erection on "the – tow- state solution"
and it's impact to Palestinian options
and alternatives**

**By
Alaa Aldeen Abed Alrazaq Alsalous**

**Supervised by
Dr. Raed Neirat
Dr. Hasan Ayoub**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Political Planning and
Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National
University, Nablus, Palestine.**

2018

Erection on "the – tow- state solution" and it's impact to Palestinian options and alternatives

By

Alaa Aldeen Abed Alrazaq Alsalous

Supervised by

Dr. Raed Neirat

Dr. Hasan Ayoub

Abstract

This study aims at investigating the impact of the two- state solution on the possibility of adopting new alternatives by the Palestinian leadership in order to achieve this solution. It is presumed that the political, legal and economic aftermath changed the shape of the Israeli-Palestinian struggle by imposing new structural and practical restrictions on the Palestinians' ability to adopt a stable and effective strategy in settling the struggle.

The descriptive- analytical and historic methods are adopted using interviews as a tool for data collection.

This study is divided into six chapters. The first chapter tackles the plan of the study which includes an introduction, problem statement, research questions, research hypotheses, significance of the study, terms of the study, aims of the study, the limitation of the study and the previous studies of the topic at hand. The second chapter, which is the theoretical frame, includes the most important terms of the study and the origins of the Israeli- Palestinian struggle. Chapter three explores the historic restrictions to the development of the struggle and the crystallization of the concept of the two-state solution talking about the steps of the development of the Israeli-Palestinian struggle and suggesting the two-state solution as one of the solutions for the struggle.

The fourth chapter talks about the international stands from the two-state solution. The fifth chapter tackles the analysis of the interviews which are conducted with a number of key political figures from different Palestinian political sanctions. The sixth chapter comes out of the results and recommendations to decision makers.

After thorough analysis, it has been found that despite the great challenges, which face peace process and the two-state solution based on the available data, we cannot talk about the failure of this solution as being connected with peace agreements and the guardianship of the world for these agreements. Consequently, there must be a popular referendum about the topic as there is a consensus among the representatives of the Palestinian sanctions that the Israelis are the biggest hindrance in the progress of the two-state solution.

In addition, the interviewee assured that we cannot depend on the Arabs' current situation in focusing the attention on the advocacy of the Palestinian cause because the internal crises of the Arab countries, which drifted them away from agreeing on one common enemy due to the outcomes of the Arab Spring including stands divisions. In addition, the Palestinian internal division has made it hard to have unified decisions to deal with the struggle.

Also, the penetration of the Israeli public opinion and delivering the idea behind the two-state solution is important in order to achieve just peace for everyone. There isn't any internal change in the stand of the sanctions since what has been demonstrated is the opinion of the majority

of the Palestinians. Consequently, it is necessary to establish a real Palestinian partnership inside Palestine and the Diaspora in order to imagine the future of Palestine.

Furthermore, there isn't any change in the international stands except for the un-condemned American stand which known to be biased to Israel through which it has become ineffective from the Palestinian point of view. Consequently, it is vital to find other parties to achieve a quantum leap in peace process and the two-state solution.

From the previous results, a number of recommendations have been suggested including the necessity of unifying the Palestinian national state via enhancing the unified national spirit, ending the state of division among the sanctions, changing and developing the tools of the Palestinian struggle, fading away from the traditional methods of running the Israeli- Palestinian struggle, developing and activating th role of the PLO considering it the first representative of the Palestinians to complete the process of the liberation of the Palestine and establishing the independent state of Palestine considering Jerusalem its capital.

It can also be achieved through achieving the national values which are based on the right of return, documenting all the Israeli violations of all the international agreements and treaties in order to reveal the truth of the Israeli occupation and its hindrances in the path of peace process such as building settlements and the apartheid. It is also vital to support the perseverance of the Palestinians due to the Israeli practices which aim at outcast the out of their home and make their lives hard as in Jerusalem.

This is done by supporting them and assuring sticking to the national principles highlighting the importance of ending the occupation and stopping settlement as a primary stipulation for continuing the negotiations and settlement process.

In addition, the Palestinian leadership should keep in contact with the Arabic and international parties considering them the lobbying groups who can force Israel to commit to the international resolutions and guarantee the establishment of the Palestinian state on its land. It is also important to ask the US and the Security Council to do their duties towards the Palestinians by reviewing the international resolutions about the Palestinian cause making sure they are implemented and confirming that the right of return is the basic stipulation to go back to negotiations.

Thus, the next negotiations should include to overall solutions to the struggle without any further a due or deviation from the Israelis sticking to the Palestinian identity to confirm the Palestinian existence on its land by constant visits to Jerusalem and increasing the awareness of the Palestinians about their rights necessitating taking them back.

Finally, the role of the youth in dealing with the Palestinian issue should be activated with the necessary of having an active political participation in order to re-organize the Palestinian national sanctions to state a unified vision with limited responsibilities